AL-MIZAN
الميزان
جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».
رئيس التحرير
سليمان الفرزلي
المجلد الاول - العدد الحادي عشر - آب/ اغسطس ١٩٩٤ Vol.1 No.11 August 1994

Algeria..........1$. Austria..........26S. Bahrian..........250 Fils Belgium..........50Fr. Bulgaria..........50Leva Cyprus..........C£1 Denmark..........10Kr Egypt..........100 France..........8Fr. Finland..........13F.M Germany..........2.5 DM. Greece..........300DR. Hungary..........140Ft. Iraq..........1$ Irland..........IR1£ Italy..........2,400Lir. Jordan..........200Fils Kuwait..........200Fils
Lebanon...1000L.L. Libya......L.Din. 0.75 Morocco...6Dh. Netherlands..........3Fl. Oman......300Peza Palestine..........1$ Qatar..........3Rials Russia..........1$ Saudi Arabia....2R. Spain..........200Ptas. Sweden....12.00SKr. Switzerland..........25Fr. Syria..........12L.S Turkey.....T.L10.000 Tunisia.....600 U.A.E..........3Dirh UK..........1£ USA..........2$

تساؤلات مصرفية حول الدين الداخلي في لبنان

ورقة المائة ألف ليرة مقدمة لموجة تضخمية جديدة

■ ما زال الدين الداخلي للحكومة اللبنانية يتزايد ولو بوتيرة أقل من السابق، لكن الزيادة ما زالت كثيرة مما يشكل ضغطاً من المستثمرين في سندات الخزينة مع الوقت على الوضع الاقتصادي العام، وبالتالي الى ارتفاع وتيرة التساؤلات حول السياسة المالية والنقدية للحكومة.

والدليل على ذلك ان الحكومة رفعت الفائدة على الاصدارات الجديدة من السندات بعد اتجاه الى خفضها في الأشهر السابقة. لكن مهما ارتفعت الفائدة على السندات، فان ذلك لن يخفض أو حتى يسكت اصواتاً في القطاع المصرفي قد تكون مستفيدة من شراء السندات الحكومية في الوقت الحاضر.

وقالت مصادر مصرفية لبنانية لـ «الميزان» ، انها تخشى ان يكون انزال الفئات الكبيرة الجديدة من العملة اللبنانية وصولاً الى ورقة المائة الف ليرة مقدمة لطفرة تضخمية جديدة كالتي حدثت في الثمانينات، وليس كما يقول المسؤولون انها تهدف الى تقليص التعامل بالدولار.

وأضافت تلك المصادر قائلة: ان مشتري السندات الحكومية، كبارهم وصغارهم، باتوا متضايقين ومنزعجين من استمرار ارتفاع الدين الداخلي، وان هذا الوضع يعبر عن نفسه بخلاف صامت بين المصارف والحكومة من جهة، وبين اتجاهين متناقضين داخل جمعية المصارف ذاتها.

ولاحظت المصادر المذكورة انه على الرغم من ان المبالغ التي تستدينها الحكومة الآن هي أقل من السابق، فان الحكومة تجد ان استدانة المبالغ الأقل الآن أصعب من استدانة المبالغ الاكبر سابقا، وهذا ما عبر عن ذاته بارتفاع أسعار الفائدة على الاصدارات الجديدة.

وترى المصادر المصرفية ان المسألة ، أي مسألة تفاقم الدين الداخلي وانعكاساتها، لن تبقى محصورة في دوائر مغلقة بين الحكومة وجمعية المصارف، بل سوف تظهر الى العلن على المستوى الشعبي والبرلماني كمسألة مثيرة للقلق.

وتقول هذه المصادر انه لا توجد في لبنان احصاءات دقيقة لتقدير الناتج المحلي الاجمالي اسوة بالدول المتقدمة من أجل تحديد نسبة الدين العام الى الناتج الاجمالي، لكن هذه النسبة في لبنان تفوق الآن اي نسبة في العالم. وليس ذلك فحسب، بل ان موارد البلاد كلها يلفها الغموض.

وفي رأي تلك المصادر ان الحكومة ما زالت تخفي في سرها وسيلة لتأجيل انفجار انعكاسات الدين الداخلي سوف تلجأ اليها قريبا وهي ايجاد موارد من تسوية مخالفات البناء، وهي تسوية سوف تنطوي بذاتها على مخالفات مخيفة. وتقدر تلك المصادر المبالغ المرتقبة من تسوية مخالفات البناء بنحو ٤٠٠ مليون دولار.

واما الخطوة التالية التي تعدها الحكومة فهي بيع المشاعات التي تملكها الدولة للراغبين أو للذين أقاموا أبنية عليها بصورة مخالفة للقانون ويشكل اعتداء فاضح على أملاك الدولة.

وتخشى المصادر المذكورة ان تضطر الحكومة، بحجة خفض النفقات الحكومية كوسيلة لخفض العجز والتخفيف من الحاجة الى الاستدانة بالسندات، الى طرح مسألة خفض الميزانية العسكرية لأسباب سياسية في حقيقتها مما يثير تساؤلات جدية حول الاوضاع اللبنانية في مرحلة التسوية مع اسرائيل.

يمدد لنفسه بالتمديد لغيره

■ الخيارات السياسية التي تواجه رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، باتت ضيقة بعدما ضيع فرصة البداية الجديدة على اثر عملية «الاعتكاف» الفاشلة. والبداية الجديدة التي كانت مؤملة أنئذ كانت تتمثل، لو تمت، في فك الارتباط مع سياسات ورموز معينة لا تستطيع أن تكون جزءاً من المستقبل.

وقد أدى ذلك، كما قلنا سابقاً، الى إدخال الحريري نفسه في «الحذاء الصيني»، لأن هناك تناقضاً ملحوظاً بين التوجهات المستقبلية التي جاء بها أو على اساسها، وبين الارتباطات المعوقة أو المتخلفة التي أراد ان يطلق توجهاته من خلالها.

أما وقد ضيع الحريري فرصة البداية الجديدة ليعيد وضع نفسه وتوجهاته في الأطار المستقبلي، فان مايصبو اليه الآن هو اسوأ الخيارات، وتحديداً العمل على التمديد للعهد الحالي مدة اضافية من الزمن لكي يستطيع ان يبقى. فبين ان يذهب الى غير رجعة مع نهاية العهد الحالي، وبين أن يبقى مدة اضافية عن طريق التمديد له، اختار الحريري ان يعمل من أجل التمديد لنفسه لأنه فقد حرية الانفصال عن الماضي.

والمؤسف حقاً ان يقع الحريري في مثل هذا التناقض المؤدي الى مأزق صعب التجاوز. وربما كان السبب في ذلك انه لا يملك مشورة سياسية ثاقبة ونزيهة. ومن ملامح هذه الفجوة الهائلة، ان اللبنانيين فهموا الحريري و«الظاهرة الحريرية» اكثر مما فهمها الحريريون انفسهم. فقد استقبل اللبنانيون الحريري بالترحاب لأنهم رأوا فيه صورة المستقبل كما هو في مخيلتهم وكما كان ينبغي أن يكون، وقد كان ذلك ممكناً.

ومن عظيم الجهالة ان شخصاً يأتي ويحظى بالتفاف وحماس شعبه، فيقع على الفور فريسة للمفترسين!

بل إنهم افترسوه واظهروه على أنه جاء ليفترس لبنان لا لينقذه من المفترسين!

فكيف كان، إذن، ان الحريري وقد كان قادراً على التجديد لنفسه، راح الآن يعمل على التمديد لغيره؟ انها صورة مشوهة لا تقوى على إظهارها الا عقول مشوهة لا ترى في الحريري سوى انه «برميل من المال».

وكيف لا يظن اللبنانيون بعد مضي وقت طويل بين التوقعات المستقبلية المثيرة، وبين الانحدار السريع في مزالق الماضي الكريه، ان الحريريين جاءوا ليؤسسوا في لبنان نظاماً من الاستباحة الصحراوية لا سابق له.

وكيف لا يظن اللبنانيون ، بعد ذلك كله، ان الاستباحة بالمال هي الشقيق التوام للاستباحة بالسلاح، حيث حلت الميليشيات المالية محل الميليشيات العسكرية!

لكن لبنان ليس مجرد مكان صغير على خريطة كبيرة. انه فكرة كبيرة على رقعة صغيرة. وهذه الفكرة الكبيرة دائمة التجدد فلا تاخذها الحروب والقوى القاهرة حتى ولو زال لبنان كله من الوجود. والذين لا يدركون ذلك لا يكونون لبنانيين حتى ولو تغنوا بحب لبنان صباح مساء وليل نهار. وبالتالي، فان وقوع الحريري في التناقض المشار اليه من غير داع أو مبرر، يحكي عن عدم ادراك للفكرة اللبنانية المستعصية على الغزو الخارجي بشتى اشكاله. بل هو يحكي عن فهم ناقص للمسألة الاقتصادية والانمائية برمتها، لان المسألة الاقتصادية في الفكرة اللبنانية ليست مجرد مسألة مادية تحلها الأرقام.

ولذلك فان الحريري لن يستطيع التمديد لنفسه بالتمديد لغيره.

«الميزان»

الدولار عملة اميركية لكنه مشكلة عربية

العرب يخسرون ٢٥٪ من قيمة مواردهم وموجوداتهم

■ تواجه دول عربية عديدة الآن مشكلة حادة تتمثل في هبوط سعر صرف الدولار لأسباب عضوية هذه المرة تشكل اتجاها طويل الأجل. وتردد الدوائر الاميركية في واشنطن أمام مراجعيها حول أزمة الدولار، بأنه ليس لديها أي حل في الوقت الحاضر. وينقل عن هذه الدوائر قولها: «الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم»!

ولئن كان الارتفاع الطارىء في أسعار النفط لأسباب عديدة منها أسباب عارضة مثل الوضع في نيجيريا واليمن مثلا، وأسباب مردها الى توقعات وكالة الطاقة الدولية في باريس بأن الطلب العالمي على النفط في عام ١٩٩٥ سوف يرتفع بما يشكل زيادة معدلها ١.٢ مليون برميل في اليوم، قد خفف بعض الشيء من حاجة الدول النفطية الى السيولة النقدية في الأونة الأخيرة، الا ان ذلك ليس كافياً لحل المشكلة حتى ولو استمرت اسعار النفط على مستواها المرتفع نسبيا الى أمد طويل.

وقوام المشكلة هو ان الدول المعنية تحتفظ باحتياطيها بالدولار. واي دولة لديها احتياطي بالدولار فقدت حتى الآن ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من قيمة هذا الاحتياطي بين ١٩٨٩ و١٩٩٤. والدول النفطية بوجه خاص تنتمي واقعيا الى منطقة الدولار ليس فقط لهذا السبب ، بل لأن السلعة الرئيسية التي تنتجها وتبيعها مسعرة بالدولار. فالعملات النفطية كلها دولار بالوكالة.

وتقدر مصادر عليمة في وشنطن ان خسائر الدول العربية العامة والخاصة بالدولار في الولايات المتحدة تتراوح الآن بين ٨٠ و ١٠٠ مليار دولار في أربعة مجالات رئيسية هي:

١- سندات الخزينة الاميركية.
٢- العقارات والممتلكات المادية.
٣- الموجودات النقدية بشكل ودائع.
٤- الموجودات المالية بشكل أسهم في الأسواق المالية.

ولما كانت الدول العربية مصدرة لرؤوس الاموال، وخصوصا الى الولايات المتحدة ، بين أواخر الستينات وأواسط الثمانينات، فانها اصبحت في غالبيتها الآن مستوردة لرؤوس الاموال في سوق شديدة التنافسية وبالتالي كميات الرساميل المتاحة فيها متناقصة. وهذا يعني عملياً ان الدول العربية القادرة على الاستدانة من الخارج مضطرة الى ان تدفع علاوة في الفائدة للحصول على الاموال اللازمة، يبلغ معدلها ٢٪ .

وربما كان ذلك يفسر ارجاء الحكومة اللبنانية تسويق سنداتها بالدولار في الاسواق الاوروبية اكثر من مرة على الرغم من انها مستعدة لزيادة الفائدة الى ٨.٥٪ من ٦.٥٪ كما كان مقررا في الاصل.

وفوق ذلك، فانه بالاضافة الى التضخم الضمني الناجم من هبوط قيمة «عملات منطقة الدولار»، أي العملات النفطية التي هي دولار بالوكالة، فان نسبة التضخم في البلاد العربية وخصوصا في الدول النفطية، تتضاعف باضافة التضخم المستورد مع التبادل التجاري.

وكما يستدل من التجربة اللبنانية ، ومن التجربة السعودية، لجهة الشح في الرساميل المتيسرة للمشاريع الكبرى، مثل تأجيل مشروع الكهرباء لمنطقة الرياض بقيمة مليار دولار، وتأجيل تسويق السندات اللبنانية البالغة ٣٠٠ مليون دولار لمشاريع الضاحية الجنوبية، فان الدول التي تواجه مثل هذا الوضع ليس امامها سوى الاستدانة الداخلية التي كان عدد من الدول العربية، بينها لبنان، قد أعلن مراراً عن رغبته في وقفها او محاولة تخفيض حجمها بالتدريج. لكن الشيء الذي حدث هو ان هذه الدول واصلت الاقتراض الداخلي ورفعت الفائدة عليه لتردد المؤسسات المالية في اقراض الحكومات حيث الاقراض ليس الزاميا.

وبين الدول العربية النفطية، تشكل المملكة العربية السعودية الجهة الاكثر تأثرا بالوضع المالي العالمي في الوقت الحاضر، وبالتالي بحجم دينها الداخلي بالعملة المحلية.

ذلك ان تزايد الدين الداخلي للمملكة كان من شأنه ان يؤدي الى خفض حتمي في قيمة الريال السعودي (انظر «الميزان» العدد السادس ، آذار/مارس ١٩٩٤). اما الآن فقد وقع الخفض في الريال بصورة غير مباشرة من خلال هبوط سعر صرف الدولار.

وقد وفر ارتفاع اسعار النفط وتوقع ارتفاع الطلب النفطي العالمي، امكانية وقوع المملكة السعودية في مأزق مزدوج من جراء شح الرساميل الخارجية وشح الرساميل الداخلية في وقت واحد. لكن مثل هذا الأحتمال ما زال واردا في حال ثبت ان الهبوط في قيمة الدولار شيء مستمر واتجاه طويل الامد، وأن الارتفاع في أسعار النفط بالدولار شيء عارض وقصير الاجل!

أولها المدينة الرياضية وثانيها المطار

١٠ مليارات دولار لخطة النهوض

■ أعلن مجلس الانماء والاعمار ان الارقام النهائية للخطة العشرية للسنة ٢٠٠٠ حول النهوض الاقتصادي بلغت ١٠.٧ مليون دولار وفق الاسعار السائدة حاليا، وان هذه الخطة احيلت الى مجلس الوزراء لمناقشتها واقرارها.

ولفت المجلس الى تلزيم ثلث هذه الخطة بما قيمته ٣ مليارات دولار حيث تبلغ نسبة تمويلها الخارجي ٤٥ في المائة على شكل هبات وقروض. وقال المجلس ان الخطة تضمنت الى جانب المشاريع تحليلا اقتصاديا شاملا ودراسة جدوى، وراعت في شكل اساسي انماء متوازيا بين المناطق والاقضية اللبنانية كافة، وبالتالي حددت نصيب الفرد المستفيد من هذه المشاريع. وحدد المجلس المشاريع الجديدة التي يجري اعدادها حاليا لمرحلة التنفيذ القريب وابرزها:

اولا: مشروع المدينة الرياضية وهو ممول من هبات ستقدمها الدول العربية بناء على اتفاق سابق. وتبلغ كلفة المشروع نحو ١٢٠ مليون دولار، وما توافر حتى الآن من هذه الهبات يصل الى ٦٣ مليون دولار.

ثانيا: تلزيم اشغال تطوير مطار بيروت الدولي وتوسيعه بكلفة ٤٩٠ مليون دولار.

ثالثا: مشروع محطتي توليد الطاقة الكهربائية في منطقتي البداوي (الشمال) الزهراني (الجنوب) بطاقة ٤٥٠ ميغاواط لكل واحدة.

رابعا: البنية التحتية لوسط بيروت التجاري بكلفة اجمالية لهذه المشاريع تبلغ ٥٠٠ مليون دولار وسيتم حاليا بدء المرحلة الاولى بكلفة ١٢٠ مليون دولار وتشمل تمديد شبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي ومياه الامطار.

خامسا: مشروع تطوير مرفأ بيروت.

(راجع : الميزان اللبناني - صفحة ٢)

ايلي الفرزلي في الخارجية الاميركية:

لا اعمار من دون دولة المؤسسات





■ قدّم ايلي الفرزلي ، نائب رئيس مجلس النواب اللبناني ، أثناء زيارته الرسمية الى واشنطن اخيرا، ورقة الى وزارة الخارجية الاميركية حول مسائل متعددة كان من بينها مسألة اعادة الاعمار في الدرجة الاولى. وقد ناقش الفرزلي أفكاره بحضور رئيس قسم الشرق الأدنى في الخارجية الاميركية ، ورئيس دائرة لبنان واعضاء من مجلس ادارة «وكالة التنمية الدولية» . نص الورقة على الصفحة ٩.

تنظيم بورصة «الدار البيضاء»

■ بعد النجاح الذي حققته سياسة الانفراج والانفتاح الاقتصادي في المملكة المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، واستمرار عملية تحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص عملاً بتوجيهات العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، أخذت البورصة المغربية في الدار البيضاء دوراً متقدماً كان لا بد من تطويره لمواكبة المسار الاقتصادي الجديد.

وسوف تصدر الحكومة المغربية قبل نهاية شهر ايلول/سبتمبر المقبل مرسوماً يحدد النظام الجديد لوكلاء البورصة. وسوف يفرض هذا النظام حداً أدنى من راس المال على هؤلاء الوكلاء مقداره ١.٥ مليون درهم (١٦٧ الف دولار)، كاحتراز ضد المخاطر. اما اذا كان الوكلاء يعملون لحساب شركاتهم الخاصة بهم فان الحد الأدنى يصل الى خمسة ملايين درهم (٥٥٧ ألف دولار).

وكانت قد تمت الموافقة بالترخيص لسبع شركات لها حق العمل كوكلاء في البورصة بالاضافة الى اثنين من الصناديق المشتركة للاستثمار. وهذه أول شركات من نوعها يرخص بها مجلس مراقبة البورصة في المغرب.

نصف سكان العالم بلا كهرباء وخُمسهم بلا ماء
صفحة: ١٤

التقرير الثاني لمجلس الانماء والاعمار

١٦٣٣ مليون دولار تمويلات لمشاريع قيد التنفيذ

■ أصدر مجلس الانماء والاعمار تقريره الثاني عن تقدم العمل في ايار/مايو ١٩٩٤، وذلك بعد التقرير الاول في كانون الثاني/يناير الماضي. وعرض تقدم العمل في «الخطة ٢٠٠٠»، والمشاريع الملزمة والتي هي قيد التحضير للتلزيم. كما عرض التطور في تنظيم ادارة المجلس الذي تتطلبه هذه الخطة.

ومهد لهذا التقرير رئيس المجلس الفضل شلق عارضا «مشاريع قيد التنفيذ» وقال: «لدى مجلس الانماء والاعمار الآن قرابة ٢٨٠ عقدا قائما (استشارات وبناء) من ضمن برنامج العمل، تمثل بمجملها اعمالا تفوق قيمتها ٦٢٥ مليون دولار اميركي».

وتحدث عن تطورات جديدة في «ادارة التنظيم» في المجلس، «لأن برنامج (الخطة ٢٠٠٠) بهذا المستوى من الاتساع والتركيب يتطلب من المجلس الاعتماد على أنظمة ادارية رفيعة المستوى. وهناك مجالان يتركز الاهتمام عليهما في شكل خاص هما تنظيم الادارة في المجلس وأنظمة تكنولوجيا المعلوماتية». وعرض التنظيم الاداري وتوزيع المهمات والاختصاصات قائلا: «ان الحجم المرتقب لأعمال المجلس المستقبلية أملى ضرورة زيادة عدد العاملين فيه في شكل ملحوظ. فقد بوشرت حملة توظيف اساسية لتعيين عدد يصل الى الستين من العاملين الجدد المحترفين، ونسعى الى ايجاد افضل المرشحين اللبنانيين واجتذاب بعض الذين تركوا البلاد ويرغبون في العودة اليها بعدما اكتسبوا خبرة دولية».

وعرض التقرير «العمل على تحديث التجهيزات والانظمة المحاسبية، وادارة البرنامج»، وذكر انه «منذ نشر تقريرنا الاخير في كانون الثاني/يناير الماضي، تم توقيع عدد من العقود الاستشارية وعقود الانشاءات. ففي مجال النفايات الصلبة تم وضع ثلاثة عقود بقيمة اجمالية تبلغ ١١ مليون دولار اميركي، وفي الصحة، تم وضع عقد مدته ستة أشهر مع شركة «سبكتروم» لتحديث تصميم سابق لمستشفى بيروت الجامعي الحكومي. في النقل، وفي ما يتعلق بمطار بيروت، نحن في مرحلة المفاوضات النهائية مع مجموعة المتعهدين «خوتشيف اند سي. سي. سي». ومشروع نهر الكلب يهدف العقد في شأنه الى تحسين حركة السير في النفق، ويتم الآن تحليل العروض وتقديمات ما بعد التأهيل. والمباني الحكومية يجرى الآن تحليل العروض وتقديمات ما بعد التأهيل لعملية اعادة تأهيل المسلخ في العمروسية». ويبدأ الفصل الثالث من التقرير وعنوانه «نظرة عامة قطاعية» بالحديث عن تطور العمل في مجال:

١- الكهرباء، بعد عرض لاضرار هذا القطاع نتيجة الحرب وانخفاض الطاقة المولدة الى حدود ٥٠٠ او ٦٠٠ ميغاواط من اصل قدرة انتاجية مقدرة بـ ١٣٥٠ ميغاواط، وبالتالي تم تقنين التيار الكهربائي الى حدود ١٢ ساعة يوميا. وانخفاض الطاقة هو بنسبة ٣٥ في المائة، ويكمن الهدف الاول في هذا القطاع في اكمال برنامج التأهيل البالغة قيمته ٢٦٣ مليون دولار اميركي بحلول ايار/مايو ١٩٩٥. واورد التقرير الآتي:

● عقود قيد التنفيذ: اعادة انتاج الطاقة، التقدم ١٠ في المائة، وتبلغ الكلفة ٦٦ مليون دولار. بدأ التنفيذ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ومدته ١٨ شهرا. والاستشاري الملتزم «انسالدو».

● اعادة تأهيل خطوط التوتر العالي ومحطات التحويل: التقدم في العمل ١٠ في المائة. وتبلغ الكلفة ٨٠ مليون دولار. وبدأ العمل في تشرين الاول ١٩٩٣ ومدته ١٨ شهرا.

● اعادة تأهيل شبكة التوزيع في بيروت الكبرى: التقدم في العمل ١٠ في المائة. والكلفة ٤٢ مليون دولار. وبدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ومدة تنفيذه ١٨ شهرا.

● اعادة تأهيل شبكات التوزيع خارج بيروت الكبرى: التقدم ١٠ في المائة. والكلفة ٥٢ مليون دولار. بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ومدة التنفيذ ١٨ شهرا.

● اعادة تأهيل خطي الجمهور وبصاليم: التقدم ٨٠ في المائة. والكلفة سبعة ملايين دولار. وبدأ العمل في نيسان/ابريل وايار/مايو. ومدة التنفيذ ١٢ شهرا.

● العقود قيد التحضير: معملا البداوي والزهراني (انشاء معملين بقوة ٤٥٠ ميغاواطا) والكلفة التقديرية ٧٢٠ مليون دولار. وتاريخ فض العروض ٣١ ايار/مايو ١٩٩٣. ومدة التنفيذ ٣٠ شهرا.

٢- البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: يتألف برنامج الحكومة من اعادة تأهيل الخطوط الحالية ومن توسيع مستقبلي للشبكة حتى حدود مليون خط وستترجم زيادة عدد الخطوط في زيادة عامل الاختراق الى حدود ٣٠ في المائة. ويمول القطاع الخاص انشاء شبكة الهاتف الخليوي بسعة ٢٥٠ الف خط.

● اعادة تأهيل المباني: والتقدم في العمل ٩٠ في المائة. والكلفة ٧٥٠ الف دولار وتاريخ البدء تموز/يوليو ١٩٩٣. ومدة التنفيذ ستة اشهر.

● تأمين قطع الغيار والتجهيزات للوزارة. التقدم ٨٠ في المائة. والكلفة ١.٨ مليون دولار، وتاريخ البدء ايلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومدة التنفيذ ١٢ شهرا.

● تأمين تجهيزات متفرقة: التقدم ٨٠ في المائة. الكلفة ٥٠٠ الف دولار. وبدء العمل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. ومدة التنفيذ ٦ اشهر.

● عقود المقسمات الهاتفية: «الكاتيل» التقدم ٢٠ في المائة، «اريكسون»، ٢٠ في المائة «سيمينز» ٢٠ في المائة. البدء بالعمل تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣. مدة التنفيذ للشركتين الاولى والثانية ١٨ شهرا والثالثة ٢٤ شهرا.

● عقود قيد التحضير: اعادة تأهيل الشبكة المحلية، تأهيل ٢٠٠ الف خط وتوسيع الشبكة. عقد «الكاتيل» قيمته ١٢٢.٨ مليون دولار. فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤. مدة التنفيذ بين ٢٤ و٣٦ شهرا. عقد «اريكسون» قيمته ١٤٧ مليونا. فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤. مدة التنفيذ بين ٢٤ و٣٦ شهرا. عقد «اريكسون» قيمته ١٤٧ مليونا فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤. عقد «سيمنز» ١٥٣ مليون دولار. فض العروض نيسان/ابريل-ايار/مايو ١٩٩٤.

● توسيع الشبكة الدولية: المحطة الارضية. من تمويل الدولة اللبنانية. والكلفة التقديرية ٧.٨٧ مليون دولار. وتبلغ اعادة تأهيل المباني ٧٨٩ الف دولار، وفض العروض في نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وعرض التقرير ايضا تقدم العمل في قطاعات مياه الشرب والصرف الصحي والنقل والتعليم والصحة العامة والشؤون الاجتماعية والزراعة والري.

وخلص الى الحديث عن النشاطات القائمة قائلا: «يتابع مجلس الانماء والاعمار مناقشة المزيد من التمويل الدولي وذلك على جبهات مختلفة.

● المملكة العربية السعودية: تم عقد اتفاقية اساسية مع حكومة المملكة العربية السعودية وذلك بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤، يجري بموجبها تقديم هبة بقيمة ١٠٠ مليون دولار اميركي عبر الصندوق السعودي للتنمية مخصصة لمشاريع متصلة بقطاعات التعليم والمباني الحكومية والنقل والصحة ومياه الشفة والمياه المبتذلة.

● البنك الدولي: قرض جديد لمشاريع الري تبلغ قيمته ٤٦ مليون دولار اميركي.

● البروتوكول الفرنسي: لقد بات تقليداً ان تعمد الحكومتان اللبنانية والفرنسية الى التفاوض سنويا في شأن بروتوكولات ثنائية. تركز المفاوضات الحالية على امكان مساهمة الحكومة الفرنسية في تمويل انشاء معملين جديدين للطاقة الكهربائية (في الزهراني والبداوي). في اي حال، محطتا الطاقة، مطروحتان الآن للتلزيم الدولي، وسيكون التمويل الفرنسي قابلا للتنفيذ في حال حصول مقاول فرنسي على العقد فقط. اما اذا لم يتحقق ذلك، فان مفاوضات جديدة ستجري مع الحكومة الفرنسية بهدف الاتفاق على القطاعات والمشاريع التي سيستخدم فيها البروتوكول الفرنسي.

● الصندوق الكويتي: تتناول المفاوضات الحالية مع الصندوق الكويتي موضوع تأمين مبلغ خمسين مليون دولار اميركي لتمويل جزء من مشروع مطار بيروت الدولي.

● الصندوق العربي: عقدت محادثات مع الصندوق العربي في شأن امكان مساهمته في قطاعي مياه الشفة والمياه المبتذلة. وأذا تم الاتفاق على ذلك، فان مبلغ مساهمة الصندوق قد يتجاوز المائة مليون دولار اميركي.

● المجموعة الاستشارية: (سي جيه) التي تمثل حكومات ومنظمات تمويل دولية كانت تأسست تحت رعاية البنك الدولي بهدف التنسيق بين صناديق التنمية. اننا اليوم بصدد اعداد الترتيبات اللازمة للاجتماع المقبل لهذه المجموعة الذي يعقد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٤. ويشمل عملنا اعداد خطة استثمار لخمس سنوات.

في تحليل التمويل الاجنبي المتوافر، ذكر التقرير ان «التمويل الاجنبي المتوافر حتى الآن لعملية اعادة الأعمار هو، مبلغ ٣٣٤.٩ مليون دولار اميركي في شكل هبات ومبلغ ١٢٩٨.٧ مليون دولار اميركي في شكل قروض. وبذلك يكون اجمالي المبالغ المتوافرة ١٦٣٣.٦ مليون دولار اميركي، وتصل قيمة الاستثمار في برنامج النهوض الاقتصادي للسنوات الخمس المقبلة حسب «الخطة ٢٠٠٠» المقترحة لجميع القطاعات الى مبلغ اجمالي قدره ٧٠٤٣.٤ مليون دولار اميركي. والمبلغ المتوافر حتى الآن يغطي نسبة ٢٣.٢ في المائة من ذلك المبلغ. خصصت الحكومة اللبنانية موارد بالليرة اللبنانية لدعم تنفيذ المشاريع، وتأتي مساهمات الحكومة اللبنانية اما استكمالا للتمويل الاجنبي واما تنفيذا لالتزامات ازاء الجهات الممولة كي تساهم هذه الاخيرة في تمويل المشروع (النسبة تراوح هنا بين ١٠ و٢٠ في المائة)، واما لتمويل مشاريع لا يتوافر لها تمويل خارجي.

منافسة خماسية على اوتوستراد المصنع

■ ذكرت مصادر مطلعة انه تم قبول خمس مؤسسات او اتحاد شركات دولية للتقدم بعطاءات لاقامة طريق سريع يتكلف ٥٠٠ مليون دولار في لبنان.

وقال مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى في بيروت، ان الشركات المرشحة هي شركة «ديفيداغ» الالمانية واتحادان من الشركات الالمانية هما «كامبينون برنارد» مع «فايس اند فريتاغ» و«دورنييه داسا اوتوستراد» مع شركة «فالتر باو»، والاتحادان الآخران هما شركتا «سكريغ» مع «بوجيه» الفرنسيتان و«جي تي. ام. انتربوز» مع «دوميه».

وسيربط الطريق السريع الذي يمتد ٦٠ كيلومترا بيروت مع بلدة المصنع الشرقية على الحدود مع سوريا.

قرضان من البنك الدولي للري وتعزيز جباية الضرائب

■ وافق البنك الدولي على تقديم قرضين الى لبنان تصل قيمتهما الى نحو ٧٧ مليون دولار لتمويل مشروع اعادة تأهيل نظام الري في ١٥ منطقة ريفية وللمساهمة في تمويل مشروع تعزيز وتقوية نظام جباية الضرائب والرسوم ونظام تسجيل الاراضي والعقارات، وسيكلف المشروع الاول نحو ٧٠.٥ مليون دولار بينما يكلف المشروع الثاني نحو ٢٣.٦ مليون دولار.

وتم تعيين خمس مناطق من أصل المناطق الـ ١٥ التي يشملها المشروع بعد اجراء دراسات جدوى. وهذه المناطق هي اليمونة في شمال سهل البقاع والقاسمية - رأس العين في جنوب لبنان وعكار - البارد في شمال لبنان وجنوب سهل البقاع ومنطقة الضنية بالقرب من مدينة طرابلس.

ويقول مدير العمليات جان - فرنسوا باره: «ان الاهداف الرئيسية للمشروع هي زيادة الانتاج الزراعي وزيادة الدخل الزراعي وعدد العاملين في القطاع الزراعي في المناطق الريفية التي اصابها الاهمال في الماضي».

ويضيف: «ان المشروع يتناول تحقيق هذه الاهداف في المقام الاول عن طريق اعادة تأهيل بنى نظام الري الارضية وتوفير الخدمات العامة الداعمة الاساسية». وسيمول القسم الخاص باعادة تأهيل بنى نظام الري التحتية من المشروع وتحديث مصادر المياه والقنوات الرئيسية والثانوية كما سيمول تحديث المعدات والتسهيلات في المناطق الريفية التي تصل مساحتها الى ٢٧ الف هكتار تقريبا.

وسيتم اختيار المناطق التي يشملها المشروع بعد اتمام دراسات جدوى كما حصل بالنسبة الى المناطق الخمس المذكورة.

ويتناول القسم الثاني من المشروع تعزيز خدمات الدعم العامة عن طريق تقوية المؤسسات المعنية بالري وبادارة المياه. ويتألف هذا القسم من المشروع، في المقام الاول، من توفير التأهيل والمساعدات الفنية لحساب الخدمات الخاصة بالري في وزارة الموارد المائية والكهربائية اللبنانية، بالاضافة الى توفير التأهيل والمساعدات الفنية للسلطات المحلية المعنية بالري ولجمعيات مستخدمي الماء.

وسيوفر التأهيل ايضا، بالاضافة الى المساعدات الفنية لوزارة الموارد المائية والكهربائية ولمديرية نهر الليطاني (السلطة المسؤولة عن نهر الليطاني)، لكي توسع وتعزز الهيئتان مقدرتهما على رصد البيئة ومراقبة احوالها لا سيما بخصوص نوعية المياه الجوفية في المناطق الساحلية، وسيقدم دعماً مماثلاً لمؤسسة الابحاث الزراعية اللبنانية ولبرنامج الابحاث التطبيقية الخاصة بها. وسيتم بموجب المشروع كله تعزيز التكنولوجيا التي تمكن المزارعين من فحص البذار والمنتوجات الزراعية وضبط نوعيتها وزيادة أنواعها.

وسيغطي قرض البنك الدولي نحو ٨٠ في المائة من تكاليف المشروع، وسيكون هذا القرض لفترة ١٧ عاما بالفائدة المتقلبة التي يتقاضاها عادة البنك الدولي على ان يبدأ التسديد بعد اربع سنوات من تقديم القرض.

كذلك سيجري تعزيز وتقوية نظام جباية الضرائب والرسوم ونظام تسجيل الاراضي والعقارات في لبنان، كما سيجري تعزيز مقدرة لبنان على ادارة نفقاته العامة بموجب مشروع يتناول توفير مساعدات فنية مكرسة لهذا النوع من التقوية والتعزيز، علما بأن انظمة لبنان الخاصة بالجباية والتسجيل والادارة المالية تقهقرت على نحو بالغ بسبب أعوام الحرب الطويلة. ووافق البنك الدولي على تقديم قرض بمبلغ ١٩.٩ مليون دولار من اصل تكاليف المشروع الاجمالية التي ينتظر ان تصل الى ٢٣.٦ مليون دولار.

ويقول مدير المهمات في البنك الدولي سرشار خان: «تشكل اعادة بناء مقدرة لبنان على الادارة الضريبية جزءا من الجهود التي تبذل لاعادة اعمار لبنان عامة، وهذه المقدرة حاسمة في تعزيز نظام توليد العائدات والابقاء على الاستقرار الاقتصادي المطلوب لتعزيز الاستثمارات الخاصة وتشجيعها».

وكانت وزارة المال اللبنانية عانت من النقص في المهارات البشرية والخبرة كما عانت من فقدان الموجودات الحسية بسبب الحرب.

ويهدف المشروع من توفير المساعدات الفنية التي تتطلبها تقوية وظائفها وتقويتها الى تقوية وظائف وزارة المال الخاصة بادارة الجمارك كتركيب نظام تسجيل او ادخال المعلومات الخاصة بالجمارك آلياً وتشغيله وهو ما اقترحه كل من مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالتجارة (اونكتاد) وبرنامج التنمية التابع للامم المتحدة.

ومن وظائف وزارة المال اللبنانية التي ستحظى بالدعم بموجب المشروع نظام تسجيل الاراضي وحدودها، وذلك عن طريق توفير الخدمات الفنية والتأهيلية في مجالات تتطلب مهارات خاصة مثل الطوبوغرافيا واستخدام فن التصوير في عمليات المسح. وسيتم تحديث نظام تحديد حدود الاراضي وملكيتها، خدمة لنظام جباية الضرائب عن طريق توفير التكنولوجيا اللازمة لاعادة رسم الخرائط التي تضررت او فقدت وتسجيلها بواسطة الكومبيوتر، او لتصحيح الاخطاء في هذه الخرائط وازالة التفاوتات الموجودة فيها، ولمسح الأراضي وتهيئة خرائط جديدة.

ويتألف الجزء الثالث من المشروع ادارة الانفاق العام. وسيركز مشروع المساعدات الفنية هنا على تبسيط الاجراءات الخاصة بتقدير الضرائب وجبايتها، وعلى تأسيس وحدة متخصصة بدافعي الضرائب الكبار، وسيركز المشروع ايضا على تعيين دافعي الضرائب وتحديد ماهياتهم وعلى أنظمة الكومبيوتر.

وستستفيد دائرة الموازنة وضبط الانفاق في وزارة المال اللبنانية من المساعدات الفنية لتحسين عملية تهيئة الموازنة العامة، ولتنظيم رسم الخطط الخاصة بالانفاق العام، وسيحسن المشروع التدابير الوزارية الخاصة بادارة الخزانة العامة ونظام المحاسبة في الوزارة ونظام ادارة السيولة فيها.

وسيمول المشروع كل من برنامج التنمية التابع للامم المتحدة (١.٠٣ مليون دولار) وصندوق النقد الدولي (٠.٦٦ مليون دولار)، والحكومة اللبنانية (١.٦ مليون دولار) وقرض البنك الدولي الذي سيقدم بالفائدة العادية المتقلبة التي يستوفيها البنك، على ان يتم التسديد بعد سبعة عشر عاما.

وكان قد طلب الى البنك الدولي، في مناقشات جرت اخيرا في المجلس التنفيذي للمصرف عن الاستراتيجية الخاصة بلبنان ان يتحرك على نحو أسرع من تحركه الراهن بغية دعم التنمية والاعمار في لبنان.

ودعا اعضاء المجلس التنفيذي ادارة المصرف الى النظر في الطرق والوسائل الآيلة الى تسريع اجراءاته العادية والى النظر في طرق جديدة مبتكرة في التعامل مع لبنان نظرا الى وجود قطاع خاص قوي فيه، حسب قول مصدر رسمي ينتمي الى المجلس التنفيذي.

واضاف المصدر: ان ما قيل في المناقشات عن الوضع اللبناني كان متسما «بالحماسة والتفهم والتعاطف» مع الوضع اللبناني وانه عكس وجود «قدر كبير جدا من النيات الطيبة» لدى أعضاء المجلس على الرغم من بقاء لبنان في وضع صعب وعلى الرغم من الشكوك التي تحيط بمستقبله السياسي المنظور.

ووصف المصدر اعضاء المجلس التنفيذي بأنهم منبهرون بالجهود التي تبذلها الحكومة الحالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وارساء أسس اعادة بناء الاقتصاد اللبناني، وهي الجهود التي يرغب المجلس التنفيذي في دعمها بتعامل أكثر اندفاعا من البنك الدولي.

وبهذين القرضين يكون لبنان تسلم من البنك الدولي ثلاثة قروض منذ اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥.

وانتهى انقطاع المصرف عن اقراض لبنان في آذار/مارس ١٩٩٣ عندما وقع لبنان والبنك الدولي اتفاقاً خاصا بتقديم قرض عاجل خاص باعادة اعمار لبنان بقيمة ١٧٥ مليون دولار لتمويل الاقسام ذات الاولوية من برنامج الحكومة اللبنانية الخاص باعادة بناء الاقتصاد الوطني.

وافاد المصدر ان ادارة المصرف لم تكن موحدة في السابق ازاء طلبات وردت اليها من الحكومة اللبنانية تحضها على الاستجابة لحاجات لبنان الملحة على نحو أسرع.

والحقيقة هي، ان تنشيط القرض العاجل الخاص باعادة البناء والاعمار تأخر حتى صادق مجلس النواب اللبناني عليه في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣. كما تعين على الحكومة اللبنانية ان تتغلب على المصاعب التي نشأت من كون تدابير البنك الدولي واجراءاته العادية غير مألوفة لديها، لكن يقال الآن ان البنك الدولي يشعر ان استخدام الاموال التي يقدمها يجري على نحو سليم ومرضٍ وانه من المتوقع أن يتسارع هذا الاستخدام.

ويعمل البنك الدولي حاليا على تحضير ودرس مجموعة من المشاريع الجديدة التي من المنتظر ان تثمر في غضون الاشهر الـ ١٨ المقبلة وان تصل الى الهدف الذي وضعه المصرف بالنسبة الى الاقراض وهو ان يكون متوسط الاقراض السنوي للبنان مائة مليون دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة. وتشمل هذه المشاريع العناية بالشأن التربوي وانشاء صندوق للتنمية الاجتماعية والعناية بالموارد المائية وادارة تصريف المياه المبتذلة والنفايات الجامدة ومعالجتها والعناية الصحية. وتجري ايضا حاليا دراسة عن اصلاح الجهاز الاداري الحكومي (هيئة موظفي الدولة).

ويبدو أن من جملة ما يحول دون اسراع البنك الدولي في المساعدة اعتقاده ان معلوماته عن لبنان محدودة، ولهذا يبذل البنك الكثير من الجهود من اجل تقويم القطاع المالي وانفاق القطاع العام وحاجات التنمية الريفية ووضع الفقر. وينظر المصرف ايضا في رسم استراتيجية خاصة بالموارد البشرية وتنميتها وفي تصميم شبكة أمان اجتماعية.

وعزا المصدر تجدد نشاط البنك الدولي والاندفاع الجديد البادي نحو التعامل مع لبنان الى ادراك المسؤولين فيه ان على لبنان ان يحرز تقدما على عدد من الجبهات في الوقت نفسه. اذ يتعين عليه ان يبقي عملية اعادة الاعمار جارية على قدم وساق وان يواصل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي مع معالجة الحاجة الى خفض معدلات البطالة والتخفيف من الفقر وويلاته. وفي هذه المعركة، يبدو ان سهر البنك الدولي ولبنان على مواصلة تصحيح الخلل في الوضع الاقتصادي العام مهم جدا.

وبما ان ثلث عائدات الحكومة اللبنانية يذهب الى خدمة ديون لبنان، برز في المناقشات اهتمام بأن يحصل هذا البلد على ما يكفي من المساعدات بشروط ميسرة. وقيل اثناء المناقشات أيضا ان لبنان، بخلاف مساعدات من البنك الدولي، سيستفيد من المساعدات التي يحصل عليها على مدى ثلاث الى خمس سنوات وانه بعد ذلك لن يكون بحاجة الى مساعدات أجنبية.

ولفت البعض، دعما لهذا الرأي، الى ان لبنان ليس دولة نامية عانت الدمار من الحرب بالمعنى المألوف. فهناك عوامل ايجابية في مستقبله المنظور بينها موارده البشرية والمواهب الادارية الموجودة فيه وتمسكه بفكرة المبادرة الفردية واقتصاد السوق. وهي الفكرة التي يسعى برنامج اعادة الاعمار الحكومي الى أحيائها.

ويعمل البنك الدولي بالتعاون الوثيق مع الحكومة اللبنانية ومع صندوق النقد الدولي على العناية بأمر السياسات الاقتصادية العامة للبنان لأن الاستقرار الاقتصادي في هذا البلد هو مفتاح اجتذاب الاستثمارات الخارجية ودعم عودة العافية الى الاقتصاد اللبناني.

نائب حاكم البنك المركزي يقول في ابو ظبي:

أموال اللبنانيين في الخارج يصعب تقديرها واقتصادنا «مدولر» الى درجة معينة

■ أكد الدكتور محمد بهاء شطح نائب حاكم مصرف لبنان، ان الانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية العالمية الاخرى ليس له تاثير مباشر في سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار.

وقال في حديث أجرته معه الزميلة «الحياة» في ابو ظبي: ان الاقتصاد في لبنان «مدولر» الى درجة معينة، وان تغير سعر صرف الدولار بالنسبة الى العملات الاخرى له تأثير جانبي في اسعار السلع والخدمات التي يستوردها لبنان من دول أخرى لا تتعامل بالدولار.

وأشار الى ان هذا التأثير سيكون جزئيا وانه لا مبرر لأن يكون لانخفاض سعر الدولار انعكاس مهم على السوق المالية في لبنان.

وأشاد شطح بخطوة مباشرة العمل في السوق الثانوية للأوراق المالية في بيروت التي بدأت بالتعامل بأسهم «سوليدير» التي تحظى بأهمية كبيرة. ودعا الى توسيع العمل بالسوق الثانوية ليشمل شركات وأسهماً وأدوات استثمارية أخرى من اجل جعل السوق أداة لتوفير المدخرات للقطاعات القادرة على استقطاب هذه الاموال.

واكد ضرورة تخصيص جزء من اسهم شركات القطاع العام في لبنان للمواطنين اللبنانيين معتبرا ان في ذلك فائدة كبيرة للمواطن اللبناني أكان مستثمراً او مواطناً عادياً، اضافة الى تخفيف العبء عن الدولة.

واضاف: ان مصرف لبنان يشجع المصارف اللبنانية على الدخول في مجالات جديدة لم تدخلها في السابق لتوسيع دائرة الاقراض وتنويع القطاعات التي تستفيد من القروض، اضافة الى تشجيع الاسواق المالية.

واشار الى ان الحكومة وضعت مشروع قانون خاص بالعقود الائتمانية بهدف اجتذاب المصارف لأموال خارج موازناتها واستثمارها في قطاعات منتجة. واكد ان الاموال بدأت تعود الى لبنان وان ما وصل منها حتى الآن يناهز ثلاثة مليارات دولار في شكل مباشر الى مصرف لبنان او المصارف التجارية او عن طريق «سوليدير». ودعا الى وضع سياسات ووسائل استثمارية كافية لاجتذاب أموال اللبنانيين في الخارج التي يصعب تقديرها بدقة، لكنها كبيرة جداً».

كذلك أشاد شطح بدور «صندوق النقد العربي» في مساعدة لبنان في صورة غير مباشرة على اعادة الاعمار، وقال: «سنتعاون مع الصندوق لزيادة هذا الدور لما فيه فائدة لبنان في مرحلة اعادة الاعمار».

وفي ما يأتي نص الحديث:

□ في ظل ظاهرة انتشار «الدولرة» في لبنان، كيف تنظر الى الانخفاض الحاد في اسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية، وهل سيكون لذلك تاثير على سعر صرف الليرة مقابل الدولار، او الحد من ظاهرة «الدولرة» مستقبلا؟

- لا اعتقد ذلك، طبعا الاقتصاد اللبناني «مدولر» لدرجة معينة وتغير سعر الدولار بالنسبة للعملات الاخرى يترك تأثيرا جانبيا على أسعار السلع والخدمات التي يستوردها لبنان من دول اخرى. ولكن أعود وأقول ان هذا تأثير جزئي، وليس هناك سبب بأن يكون لانخفاض سعر الدولار انعكاس مهم على السوق المالية في لبنان.

وبالطبع بالنسبة لليرة اللبنانية سعرها غير ثابت ولكن مقيم بالدولار من قبل اللبنانيين ومن قبل مصرف لبنان.

□ من ناحية اخرى وبالذات من الناحية النفسية، هل سيؤدي انخفاض سعر الدولار الى الهروب من منطقة الدولار الى الليرة اللبنانية مرة أخرى؟

- لا اعتقد ذلك، لأن المعيار عند المواطن هو الدولار بالنسبة لليرة، وتغير الدولار بالنسبة للعملات الاخرى لا يعنيه كثيرا، وليس له تاثير مباشر.

وبالفعل اذا نظرنا الى الماضي، نجد ان الدولار وصل الآن الى ادنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبعض العملات مما ترك تأثيرا قويا نفسانيا على الاسواق العالمية، ولكن الدولار صعد وهبط بدرجات كبيرة بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ وبنسب أعلى مما شهدناه اخيرا، ولا اعتقد انه كان لذلك انعكاس بالنسبة «للدولرة» أو العودة الى الليرة اللبنانية.

طبعا هناك أوضاع مالية خارجية تتعدى موضوع الدولار، وتؤثر على الاقتصاد العالمي ونحن نتكلم هنا عن السندات واسواق الاسهم التي تشهد تقلبات حادة.

وفي هذه الحالة لبنان بلد منفتح ولديه قطاع مالي ومصرفي وله نوع من الارتباط بالخارج. من هنا لا استطيع القول انه ليس للتقلبات المالية والنقدية واسواق الاسهم تأثيرات على الاسواق المالية في لبنان، ولكنها تبقى تأثيرات يجب أن لا نبالغ فيها.

□ ما هو التأثير الذي سيتركه بدء التعامل في سوق الاوراق الثانوية في بيروت على السوق المالية في لبنان بشكل عام؟

- التعامل في سوق الاوراق الثانوية بدأ منذ مدة وجيزة، وبالتالي نحن نتحدث عن شيء حديث جدا، ولا يتداول في السوق حتى الآن سوى اسهم شركة «سوليدير». طبعا «سوليدير» بحد ذاتها شيء مهم كثيراً لأن حجمها بالنسبة لحجم الاقتصاد كبير جدا والمنطقة التي تشملها «سوليدير» منطقة مهمة جدا في بيروت، ومع الوقت نأمل بأن يتوسع التداول في السوق الثانوية ليشمل شركات واسهما وادوات أخرى ووسائل استثمار وتمويل متنوعة وتكون أداة لتوفير المدخرات للقطاعات القادرة على استقطاب هذه الاموال.

انا متفائل من ناحية نمو السوق لأنه ستكون هناك ضغوط على اي شركة تريد تمويل نفسها والتوسع مما يجبرها بالضرورة على الدخول الى السوق. ومجرد دخولها الى السوق يتطلب ان تكون أوضاعها الدفترية والحسابية واضحة. وهذا بحد ذاته جانب مهم من آلية السوق وهذا ينطبق ايضا على القطاع العام مثلما ينطبق على القطاع الخاص.

□ هل تعتبر ذلك دعوة الى الخصوصة او المشاركة في شركات القطاع العام؟

- *اعتقد ان ذلك مفيدا جدا، فاذا* استطاعت بعض المؤسسات ترتيب اوضاعها الداخلية وشارك المواطنون بجزء من اسهمها فسيكون ذلك مفيدا للمواطنين كمستثمرين كما سيكون مفيدا لهم ايضا من حيث تجنب دفع ضرائب او ظهور عبء على الخزينة في شكل تضخم، وبالنهاية سيدفع المواطن عن عدم كفاءة اي مؤسسة واي عبء على الدولة سيكون عبئا على المواطن اما عن طريق فرض ضرائب حالية او مستقبلية او عن طريق التضخم.

إذاً عملية المشاركة من قبل المواطنين في الاستثمار عن طريق الاسهم ليست مفيدة للمواطن المستثمر وحده فحسب، ولكنها مفيدة لكل المواطنين من حيث تخفيف العبء عن الدولة وعن المواطن.

□ هل سيطلب لبنان قروضاً من صندوق النقد العربي؟

- مثلما تعرف، قروض صندوق النقد العربي تتعلق بميزان المدفوعات اكثر منها قروض اعادة الاعمار او قروض استثمارية. ومن هذا المنطلق ليس بالضرورة ان يقدم قروضا مباشرة للبنان ولبنان والحمد لله لن يكون في وضع يحتاج فيه الى نوع من هذه القروض.

ولكن صندوق النقد العربي عنده أدوار عدة يمكن ان تساهم في اعادة اعمار لبنان عن طريق التأهيل او من خلال المهام التي يقوم بها صندوق النقد العربي عن طريق التجارة او اعادة تأهيل أسواق المال العربية، لأن لبنان بالنهاية سيعتمد في اعادة اعماره على انفتاح الاسواق والتجارة مع البلدان الاخرى وفي مقدمتها البلدان العربية. وثانيا بقدرة أسواقه المالية على النشاط والنمو واستقطاب استثمارات خارجية، وفي هذه المجالات يقوم صندوق النقد العربي بدوره، وسوف نتعاون معه لزيادة هذا الدور لما فيه فائدة لبنان في مرحلة اعادة الاعمار.

□ يقوم صندوق النقد العربي بمساعدة الدول العربية في عمليات التصحيح الاقتصادي، فهل سيتم نوع من التعاون بين لبنان والصندوق في هذا المجال؟

- في الواقع المهمة الاقتصادية في لبنان حاليا يجب ان لا تسمى تصحيحا اقتصاديا بالمعنى التقليدي، بلدان اخرى عندها أنظمة واوضاع اقتصادية تتطلب اصلاحا من النوع الذي يؤثر على ميزان مدفوعاتها ويتطلب بالتالي تمويلا مؤقتا لعملية التصحيح.

في لبنان مشاكل اقتصادية كبيرة منها مشاكل البناء، ومشاكل عملية تمويل استثمارية كبيرة في الهيكلية والبنية التحتية، كما يوجد وضع مالي صعب من دون شك عائد الى ظروف السنوات الماضية واعادة بناء النظام المالي والضرائبي، والامر يتطلب ان يكون الوضع المالي في لبنان متينا في وقت يتطلب حاجات مالية كبيرة.

من هنا المشكلة واضحة، وهي ليست مشكلة تصحيح، ولكنها مشكلة تنفيذ لشيء واضح سواء بالنسبة الى الوضع المالي او بالنسبة الى عملية اعادة الاعمار.

بالنسبة الى عملية الاعمار، العملية هي تمويل البناء بما فيه نوعية التمويل، وهذا يعني ليس كمية الاموال التي يمكن أن توظف، ولكن نوعيتها وبأي طريقة.

ومن ناحية الوضع المالي: اكرر انه يوجد عدم توازن بين حاجات الانفاق وبين مجالات الدخل للدولة، وبالتالي لا بد من ترشيد الانفاق وحصره بالاولويات ومن ناحية ثانية زيادة الدخل في بعض المجالات من دون ان يشكل عبئا غير عادي على فئة محددة من اللبنانيين.

□ من الواضح ان اعادة الاعمار في لبنان تتطلب حشد تمويل كبير للمشاريع، ما هو الدور الذي يقوم به مصرف لبنان بالتعاون مع المصارف اللبنانية في هذا المجال؟

- في الواقع عملية التمويل ونوعيتها اساسية ومتشعبة والمصارف تلعب دورا اساسيا، ونحن نشجع هذا الدور بطرق عدة احدها حث المصارف على الاقراض في مجالات وقطاعات لم تتعود المصارف في لبنان الدخول فيها، واخيرا صدر في لبنان القرار ١٠٨ الذي يحدد تركز الاقراض في المصارف وسيكون هذا القرار وسيلة لتوسيع دائرة الاقراض وتنويع القطاعات التي تستفيد من القروض.

كما ان هناك مشروع قانون خاص بالعقود الائتمانية التي ستكون وسيلة لجلب اموال خارج موازنات المصرف واستثمارها في قطاعات منتجة، كما ان هناك شيئا آخر ليست له علاقة مباشرة بالمصارف، وهو تشجيع الاسواق المالية لتكون وسيلة لجمع اموال اللبنانيين وغيرهم من اجل الاستثمارات التي نتحدث عنها.

وبالفعل كانت كميات التمويل المتاحة داخليا من خلال القطاع العام محدودة، ولذلك يكون الهدف هو تحويل اموال اللبنانيين نحو الاستثمار المباشر في اعادة الاعمار، والمشاريع المنتجة. وهذا النوع من المشاريع ليس من الضرورة ان يكون عبئا على الاجيال القادمة من ناحية الضرائب وغيرها.

□ هل لديك رقم محدد حول حجم الاموال التي دخلت الى لبنان، وما رأيك في الرقم الذي ذكر وهو ثلاثة مليارات دولار، وما هو حجم الاموال التي يمكن توقع عودتها الى لبنان خلال الفترة المقبلة؟

- اولا، الاموال من ناحية ميزان المدفوعات والاحتياطات في مصرف لبنان والمصارف يمكن حسابها، وطبعا دخلت اموال كبيرة مباشرة ومن خلال المصارف ومن خلال «سوليدير».

وبالفعل رقم ثلاثة مليارات دولار موجود وحقيقي، وطبعا بالنهاية اين ستصب هذه الاموال. والذي يمكن قوله ان لدى اللبنانيين اموالا كبيرة لا أحد يستطيع تقديرها.

عبدالله صالح كامل:

سنمول وندير مشروع المشرف العقاري

■ قال عبدالله صالح كامل رئيس مجلس ادارة «شركة دلة للتنمية العقارية»: ان مجموعة «دلة البركة»، ستقوم بتمويل وادارة مشروع المشرف العقاري في لبنان، واوضح ان مساحة المشروع تبلغ ٢.٣ مليون متر مربع تشكل هضبة وانحداراً من الشرق الى الغرب واطلالة نحو بيروت والبحر الابيض المتوسط وجبل لبنان، مشيرا الى ان كلفة المشروع ستصل الى نحو ٨٠ مليون دولار، ويقع المشروع على طريق بيروت صيدا على مسافة ١٨ كيلومتراً من وسط بيروت قرب منطقة الدامور والمشرف العقارية.

وذكر كامل ان نتائج الدراسات الأولية للمشروع أوضحت أهميته للمنطقة ومؤشراته الاقتصادية الجيدة، وقال ان «الشركة اللبنانية للتطوير والاستثمار العقاري» احدى شركات مجموعة «دلة البركة»، وشركة المشرق قامت بوضع الدراسات والمخططات التفصيلية للمشروع بالتعاون مع أفضل المكاتب الهندسية والاستشارية المتخصصة في هذا المجال. وأشار الى ان الهدف من المشروع ايجاد قرية نموذجية في ضواحي مدينة بيروت تؤمن للساكن وسائل الراحة والخدمات والترفيه والعيش الهادىء لم تعد توفره المدن الكبرى.

وتوقع كامل ان يتم بدء تنفيذ المشروع منتصف السنة المقبلة، علما بأن الفترة الكلية للمشروع تستمر ٧ سنوات يتم خلالها اعداد التصاميم وتشييد البنية التحتية وفرز الاراضي السكنية وبناء عدد من الوحدات السكنية النموذجية وتوفير الخدمات الترفيهية والاجتماعية والتجارية.

من جهته، قال المهندس زهير حمزة المدير العام لـ «الشركة اللبنانية للتطوير والاستثمار العقاري»: ان الانطلاقة بالمشروع تنقسم الى مرحلتين أساسيتين: الاولى، وهي المرحلة التمهيدية، التي بدأت فعلا. اذ انه تم اعداد الدراسات المبدئية للمشروع والاتفاقات اللازمة بين جميع الاطراف ذوي العلاقة من الملاك والشركاء والجهات الادارية والتمويلية للمشروع ومراعاة النواحي القانونية والاقتصادية له. كما بوشر بتجهيز الخدمات في الجزء المنفذ من المشروع، مثل تحسين الطرق واعادة تأهيل نادي المشرف استعدادا لفصل الصيف المقبل وتأهيل الخدمات القائمة في المشروع مثل الكهرباء والماء والتشجير والحديقة العامة وترميم عدد من الفيلات القائمة.

وذكر حمزة، انه تم اتخاذ قرار باضافة احدى افضل المدارس الخاصة، وهي مدرسة «كارمل سانت جوزيف» الى المشروع، ويتم حاليا اتخاذ الخطوات الأولية لتقويم الفكرة تمهيدا لانشاء المدرسة على مساحة ٢٠ الف متر مربع، ليتم بدء تشغيلها في السنة الدراسية ٩٥-١٩٩٦.

وافاد حمزة ان المرحلة الثانية للانطلاقة بالمشروع هي الانتهاء من وضع المخطط التوجيهي والدراسات التفصيلية والتصاميم التنفيذية له واعداد تصاميم لوحدات سكنية من نوع الفيلات كنماذج ليتم بناء العدد المناسب منها في المشروع.

واضاف ان المشروع سيكون عبارة عن قرية نموذجية مطورة على احدث وسائل التخطيط العمراني والتقني وانه سيتم شق الطرق وتعبيدها وتمديد التجهيزات الاساسية وانشاء مركز تجاري واماكن للمرافق العامة والاجتماعية والصحية والتعليمية لتلبية حاجات المنطقة. وذكر ان المشروع سيوفر نحو ١٣٠٠ قطعة ارض مفرزة بمختلف المساحات وعدداً من نماذج الفيلات ذات تصاميم معمارية تتناسب مع الانظمة التطويرية الخاصة والمعتمدة للمنطقة.

وقال حمزة، ان مجموعة «دلة البركة» تحرص لدى درس الفرص الاستثمارية في لبنان على الحد من نسبة المخاطرة في مثل هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى، مشيرا الى ان اتخاذ الضمانات اللازمة للحقوق اجراءات ضرورية وأولية تقوم بها المجموعة. ووصف مشروع المشرف العقاري بأنه اكبر مشروع تم تنفيذه في لبنان.

جمعية المصارف عارضت والبنك المركزي وافق

فرع لواحد من أكبر المصارف الاوروبية في بيروت

■ قال رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي: ان لبنان سمح في تحول رئيسي في السياسة المصرفية لواحد من اكبر المصارف الاوروبية بفتح فرع في بيروت. واضاف: ان مصرف «انترناشيونال نذرلاند بنك»، هو أول مصرف أجنبي يفتح فرعاً في لبنان منذ ٢٥ عاما.

وذكر رياض سلامة لوكالة «رويتر» «هذا تغيير كبير في سياستنا». واضاف: ان البنك المركزي سمح للاتحاد المصرفي العربي - الفرنسي (يوباف) الذي يقع مقره في لندن وتملكه مجموعة مصارف فرنسية وعربية ان يفتح مكتب تمثيل له في بيروت. ويتخصص «يوباف» في القروض الكبيرة التي تشارك فيها مصارف عدة.

وتم اتخاذ قرار السماح للمصرف الهولندي بفتح فرع في بيروت على الرغم من معارضة جمعية مصارف لبنان التي ترفض دخول مصارف أجنبية جديدة خصوصا ان المصارف المحلية تحاول تجاوز آثار الحرب الاهلية التي استمرت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠.

وكان مكرم صادر الامين العام لجمعية مصارف لبنان قال لوكالة «رويتر» في ايار/مايو الماضي: «أشرنا على مصرف لبنان بعدم السماح لأي مصارف أجنبية بفتح فروع لمدة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام لتتاح لنا فرصة تجاوز آثار الحرب ويوجد في السوق هنا عدد كاف من المصارف الاجنبية».

ويوجد لعدد كبير من المصارف الاجنبية فروع في لبنان من بينها «اميركان اكسبريس» و«بنكو ديروما» و«اي. بي. ان امرو بنك» و«بنك ناسيونال دو باري» وقال مكرم صادر: «ان نصيب هذه المصارف في السوق يبلغ ٤٠ في المائة من حيث الودائع ونحو ٣٢ في المائة من حيث الائتمانات».

واضاف: «يمكنني ان أتفهم الأمر اذا كان هناك مصرف ياباني يريد ان يأتي، ربما نحتاج الى مصرف ياباني، لكن لماذا يأتي مصرف فرنسي أو مصرف بريطاني آخر».

واضطرت المصارف الاجنبية الجديدة التي تريد فتح فروع لها في بيروت الى شراء مصارف محلية.

وقال رياض سلامة، ان التغيير في السياسة جزء من استراتيجية لتطوير بيروت كمركز مالي.

واضاف: «من المهم أن يستعيد لبنان دوره كمركز اقليمي من خلال كونه موقعا لمؤسسات دولية كبيرة بحيث يمكنها العودة واتخاذ بيروت قاعدة لها». وافاد: «كانوا يريدون ذلك دائما لكنه كان امرا بالغ الصعوبة بالنسبة لهم لأنهم كانوا يضطرون الى شراء حصة في مصرف محلي».

واشار رياض سلامة الى ان الانظمة الجديدة في شأن المصارف الاجنبية تقيدها بفتح فرع واحد، وشرط رأس المال هو توفر خمسة ملايين دولار ويجب اعادة استثمار ٣٠ في المائة من الودائع التي يتم جمعها محليا في الاقتصاد اللبناني. والهدف من هذه الانظمة حماية المصارف المحلية بينما تسمح لمؤسسات أجنبية بدخول السوق.

واكد: «اننا نريد ان تتوافر للمصارف المحلية فرصة جديدة حتى تصبح افضل اذا فتحت المصارف العالمية فرعا بدلا من شراء مصارف محلية لها ٢٠ فرعا، ولذلك فان سياستنا تناسب الهدفين».

سوريا

سوق لتداول الأسهم وشركات استثمارية

■ بدأت سوريا تمهد رسمياً لاصدار قانون لاحداث سوق مالية للأسهم.

فقد أعلن وزير المالية السوري الدكتور محمد خالد المهايني ان وزارة المالية اشتركت مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في اعداد مشروع قانون باحداث سوق للأسهم.

وقال الدكتور مهايني: ان المناخ الاستثماري في سوريا والاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به من شأنه أن يدفع لاحداث المزيد من التشريعات خاصة ان قاعدة المكتتبين والمساهمين في الشركات بدأت تتوسع كما ازدادت التعاملات بالاسهم بمعدلات كبيرة أصبح من الضروري معها ايجاد اطار قانوني مناسب يحكم ويراقب عمليات تداول الأسهم لضمان تسهيل وسلامة وانتظام التعاملات بما يؤدي الى حماية حملة الأسهم من دون المساس بحرية عمل هذه الشركات وتوفير السبل للمواطنين الباحثين عن فرص أمنة لاستثمار مدخراتهم، ومنهم اصحاب الدخل المحدود الذين يشكلون الغالبية العظمى من مجموع المساهمين اضافة الى توفير الوسائل اللازمة من خلال سوق نظامية تخضع التداولات فيها لرقابة رسمية بعيدا عن المضاربات غير المرغوبة لحماية صغار المساهمين وحماية الاوضاع المالية لهذه الشركات وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني.

واضاف وزير المالية السوري : ان المساهم الذي يريد بيع أو شراء الأسهم حالياً يتعرض لاعباء مراجعة الشركة المعنية لايجاد من يرغب ببيع او شراء أسهمه في عملية قد تعرضه الى نوع من الغبن. أما في ظل السوق النظامية للأسهم، وفي اطار مؤسسة قانونية عامة، فان مثل هذه المبادلات تتم عبر سوق نظامية صغيرة تساعد على التعريف بالشركات المساهمة ونشر بياناتها الحالية وخططها، وبما يساعد وبشكل أفضل وفي اطار قانوني على ترويج الأسهم لمصلحة حملة الأسهم والاقتصاد الوطني وفي ظل رقابة تحافظ على مصلحة الجميع.

وكان الدكتور احسان سنقر، عضو مجلس الشعب (البرلمان) السوري وأحد كبار رجال الاعمال السوريين، قد طالب أخيرا بانشاء السوق المالية لتداول الأسهم، مشيرا الى ان التأخير بانشاء هذه السوق يتضمن سلبيات كبيرة، ودعا الى تعديل بعض القوانين.

وقال: ان قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ يعتبر مقيداً من دون احداث السوق المالية. وقال ان الاقتصاد السوري يشهد حاليا نموا تدريجيا في الانشطة الصناعية والسياحية والعقارية والتجارية، يمكن تعزيزها من خلال انشاء السوق.

واضاف: ان هناك فئة من المدخرين الذين لا يحبذون استثمار أموالهم كودائع مصرفية نظرا لثبات العائد عليها، في حين ان التعامل بالأسهم يفتح أمامهم مجالا واسعا للاستثمار، خاصة وان المؤسسات الادخارية في سورية غير قادرة على توجيه الادخارات في مجالات الاستثمار المنتجة. وقال الدكتور سنقر : ان احداث السوق المالية يعد دعامة اساسية للتنمية باعتبارها القناة التي تتم من خلالها تعبئة وتخصيص الموارد المالية من جميع فئات الشعب وتخصيصها للاستثمار .

واشار الى ان ايجاد السوق اصبح ضرورة ملحة ولكن لا بد من الاخذ بعين الاعتبار ايجاد رقابة فاعلة على عمليات التداول ودعم الهياكل التنظيمية للسوق وخلق الثقة من خلال حماية حقوق المساهمين ونشر المعلومات بشكل علني يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات سليمة. وطالب ايضا باعتبار عمليات المتاجرة بالأسهم بناء على معلومات من الداخل (اي المعلومات غير المتاحة للعامة) جريمة يحاسب عليها القانون وتعويض المتضررين منها.

كما طالب بتحقيق المساواة في التعامل بين الادخار والاستثمار وذلك باعفاء السندات والاسهم من الضرائب على اعتبار ان الهدف منها يتمثل في تشجيع الاستثمار والادخار. ودعا الى منح حوافز تشجيعية في مجالات معينة كبناء المساكن الشعبية والصناعات الحديثة التي تساهم بايجاد فرص عمل والسماح باحداث صناديق الاستثمار، واعطاء الشركات القائمة مزايا وحوافز تشجعها على ادراج اسهمها وتشجيع اصحاب الشركات غير المساهمة على طرح اسهمها للاكتتاب في السوق، الامر الذي الذي يساهم في تنشيط عمليات تأسيس الشركات.

وقال الدكتور سنقر: ان هناك حاجة لاصدار تشريع يتميز بالشفافية والفعالية والرقابة لخلق الاطار التنظيمي الذي يساعد على بناء وتدعيم النظام الحالي الذي يتيح خدمة الاهداف الاقتصادية الأساسية.

من جهة ثانية طالب الدكتور علي كنعان، وهو خبير اقتصادي واستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، بتطوير الية العمل في القطاع المصرفي الحكومي والسماح لشركات مساهمة محلية وعربية وأجنبية بالدخول الى القطاع لكي تعمل الى جانب المصارف الحكومية، ثم رفع اسعار الفائدة بحيث يكون معدل الفائدة أعلى من معدل التضخم، ثم العمل على توحيد سعر صرف الدولار لأن الاسعار المتعددة تؤدي الى استنزاف الطاقات الحكومية وتوجيهها الى المستوردين.

وقال الدكتور كنعان: ان سوريا يجب ان لا تتخلف عن المتغيرات الاقتصادية التي تتشكل في العالم. ويجب ان تتفاعل معها بعقلية ديناميكية تعزز عملية التنمية في البلاد.

هذا وقرر المجلس الاعلى للاستثمار في سوريا انشاء شركات استثمارية تساهم فيها الحكومة وتطرح اسهمها على الجمهور بهدف استثمار السيولة الموجودة لدى الافراد والتصدي لأنشطة توظيف الاموال بطرق غير قانونية.

وقال مصدر اقتصادي، ان القرار اتخذ بعد صدور قانون منع بموجبه الافراد من جمع أموال الغير بقصد الاتجار بها واستثمارها ووضع القواعد والأسس التي يمكن بموجبها استثمار الاموال بطريقة تكفل حق جميع الاطراف المشاركة في عملية الاستثمار.

وقال المصدر، ان المجلس الأعلى للاستثمار الذي يرأسه رئيس الوزراء محمود الزعبي ويضم العديد من الوزراء طلب خلال جلسة عقدها اخيرا من الوزارات المعنية اجراء الدراسات اللازمة لهذه المشاريع التي تحقق عائدات مناسبة حتى يتم طرحها على الجمهور كشركات مساهمة.

وتقول مصادر اقتصادية ان الشركات المزمع انشاؤها تهدف الى امتصاص السيولة الموجودة لدى صغار المستثمرين، والتي تقدر بعشرات المليارات من الليرات السورية، والتي عانى أصحابها الكثير من المشاكل خلال الفترة الماضية لدى ايداع أموالهم لدى بعض التجار بصورة غير قانونية.

وقال مسؤول اقتصادي ، ان القانون الذي أقره البرلمان السوري جاء ليعالج ظاهرة جمع الاموال من الغير لتوظيفها والتي الحقت اضرارا ليس بالمتعاملين فيها فقط بل بثقة التعامل والائتمان التجاري وبالاقتصاد الوطني.

وقال، ان الاتجاه لانشاء شركات استثمارية مشتركة بين الحكومة والجمهور يأتي استكمالا لصدور القانون حيث سيوفر القناة التي يمكن من خلالها ايجاد الفرص الاستثمارية المضمونة لكافة المستثمرين.

وكان بعض الاشخاص قد درجوا خلال السنوات الماضية على التغرير بالمواطنين من أصحاب الدخل المحدود والمدخرين البسطاء لاجتذاب أموالهم ومدخراتهم بصورة غير قانونية عن طريق الوعد بمنحهم ارباحا سنويا مجزية تصل احيانا الى ٣٦ في المائة مما أدى الى حصول هؤلاء الاشخاص على مليارات الليرات السورية.

لكن هولاء الاشخاص كانوا يتوقفون عن دفع الارباح للمدخرين بعد فترة وجيزة بحجج مختلفة منها الافلاس ، بينما يقومون بتحويل هذه الاموال التي جمعوها الى الخارج او يتصرفون بها في غير صالح مودعيها.

ونص القانون الجديد على انزال عقوبات رادعة ضد المتلاعبين، واشار بصورة قاطعة الى ان ايداع الاموال للحصول على فائدة محددة هو امر محصور بالمصارف المتخصصة والتي تمتلكها الحكومة بالكامل.

وتقول مصادر اقتصادية ان خطط الحكومة لانشاء أول بورصة للاسهم في سوريا، والتي شارفت الدراسات اللازمة لها على الانتهاء، ستساهم بصورة كبيرة في تسهيل عمل الشركات المزمع انشاؤها بالاضافة للشركات التي تم تأسيسها خلال الفترة الماضية حسب القانون والتي زاد حجم رؤوس الاموال المستثمرة فيها على الثلاثة مليارات دولار.

العراق

العودة الى وضع ماقبل الحربين يحتاج الى ٧٠٠ مليار دولار وتحذير اميركي من انهيار اقتصادي شامل

■ مما لا شك فيه ان الحرب العراقية - الايرانية قد أثرت بقساوة على الاقتصاد العراقي.

فقد بددت معظم موارده ، التي كان لها ان تنقل البلاد الى مستويات نمو عالية. اذ تقدر خسارة العراق السنوية وعلى مدى اعوام الحرب الثمانية بنحو ١١٢٪ من ناتجه القومي الاجمالي، وقدر حجم الدمار المادي المنظور بنحو ٥٤٢ مليار دولار، وهو مبلغ يعادل أربعة امثال عائدات العراق من النفط الخام خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩.

وانخفض الاحتياطي النقدي من ٣٥ مليار دولار عام ١٩٧٩ الى ما يتراوح بين صفر وملياري دولار عام ١٩٨٩.

كما انخفضت مداخيل الدولة من مبيعات النفط الى ما يتراوح بين ٠.٦ ومليار دولار شهريا من جراء الخراب الذي اصاب منشآت التصدير. فقد تقلصت صادرات النفط الى ٧٢٪ من طاقتها في سنوات الحرب الاولى.

وازاء استمرار الحرب لمدة طويلة وارتفاع اعداد المجندين، من المنتجين في الريف والمدينة، اضطرت الحكومة الى استيراد الايدي العاملة من الخارج حيث تراوح عددها خلال سنوات الحرب بين ٢ و٣ ملايين عامل.

وارتفعت تكاليفها الى ٤ مليارات دولار عام ١٩٨٣. وبسبب ذلك كله شحت الاموال اللازمة للاستثمار وارتفعت الديون الخارجية الى ١٠١.١ مليار دولار، توزعت في نهاية الحرب على النحو التالي: ٣٥ مليار دولار للحكومات والبنوك الغربية و١١ مليار دولار للاتحاد السوفياتي السابق ودول اوروبا الشرقية و٤٠ مليار دولار الى الدول العربية، يضاف اليها ١٥.١ مليار دولار كفوائد على هذه الديون.

ولعبت عدة عوامل واخفاقات في تعميق الازمة الاقتصادية للعراق. فبالدرجة الاولى فشلت الدولة في تجنب الزيادة العشوائية والضارة في السكان.

فقد ارتفع سكان البلاد من ١٢ مليونا عام ١٩٧٧ الى ١٨ مليونا عام ١٩٨٨، الى جانب وجود العدد الهائل من العمالة المستوردة، الامر الذي عمق من الاختلالات الاقتصادية والقطاعية القائمة.

فقد بلغت نسبة الزيادة السكانية ٣٨٪ في حين لم يزد الانتاج الزراعي الا بنسبة ضئيلة جدا. كما فشلت الدولة في تطوير الزراعة بما يتناسب مع حاجات المجتمع.

ويعود ذلك الى حملة التجنيد القسري في صفوف الفلاحين والى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطة في كردستان بسبب الحرب الاهلية، الأمر الذي ألحق اضرارا كبيرة بالانتاج الزراعي.

ويكفي الاشارة في هذا الصدد الى التدمير الذي الحقته الحرب بنحو ٤ الاف قرية وما رافق ذلك من ترحيل لسكان الريف الى مجمعات سكنية قرب المدن الرئيسية.

كما زادت معدلات الهجرة من الريف الى المدينة من مشكلة الاختلال السكاني ومن عجز قطاع الزراعة عن تلبية الحاجات المتنامية. فقد استمرت هذه المعدلات بمستويات عالية جدا قادت الى قلب التوزيع السكاني لصالح المدن، حيث وصلت في عام ١٩٩٠ نسبة سكان المدن الى اجمالي السكان الى ٧١٪ بعد ان كانت لا تتجاوز عام ١٩٦٥ نسبة ٤٩٪. وبطبيعة الحال أدى هذا الوضع الى هبوط في انتاج الحبوب بنسبة ٧٢٪ والى اضطرار العراق الى استيراد ٨٠٪ من حاجاته من المواد الغذائية.

وامام هذا الوضع الاقتصادي المتردي، واجهت سياسة الخصوصة في الزراعة وتحرير التجارة الخارجية ، التي اتبعتها الحكومة العراقية، فشلا ذريعاً لسبب يعود بالدرجة الاولى الى غياب الاطر القانونية والاقتصادية لعمال القطاع الخاص، والى الغاء الدعم للمؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية وعدم قدرة الحكومة على الحد من الآثار السلبية المترتبة على عمليات الخصوصة.

ومما ارهق الاقتصاد العراقي بشكل اكبر هو استمرار النفقات الحربية وبناء مشاريع عسكرية باهظة التكاليف، وذلك بالرغم من انتهاء الحرب مع ايران. ففي عام ١٩٨٩ وحده بلغت تكاليف واردات السلاح ٢.٧ مليار دولار، والمعروف ان العراق استورد ما قيمته ٦٧.٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩. وظل محتفظا بجيش يصل عدد افراده الى ٩٩٥ الف جندي وبميليشيا تعدادها ٦٥٠ الف مسلح، اي ٦٠٪ من القوى القادرة على العمل.

حيال ذلك توقع المراقبون ان يسارع العراق الى ان يتوجه بعد انتهاء حربه مع ايران الى تضميد جراحه والى جر انفاسه بعد النزاع الطويل الذي استنزف طاقات البلد الاقتصادية والبشرية. وتأمل الناس ان تتخذ السلطة عبرة من دروس ثماني سنوات من الدمار المهلك.

ولذلك فعندما بدأت الازمة بين العراق والكويت لم يتوقع احد ان يقدم النظام على زج العراق بمهلكة جديدة، حيث اعتبرت تهديداته مجرد ابتزاز لا اكثر. غير ان النظام اختار غزو الكويت ليورط البلاد من جديد في مأزق اقتصادي ستظل اثاره باقية على مدى سنوات عديدة مقبلة.

اذ يقدر مجموع خسائر العراق من جراء الغزو والحرب التي ترتبت عليه ٣٢٣ مليارا. وتقدر بعض المصادر قيمة الاضرار المادية المباشرة التي لحقت بالعراق جراء قصف دول التحالف بنحو يتراوح بين ٣٠-٥٠ مليار دولار. كما خسر العراق ٩٨٪ من صادراته النفطية، وتوقف بسبب الحصار وشحة الايرادات المالية عن استيراد ٦٠٪ من مستلزمات الانتاج الصناعي، واصبحت المصانع تعمل بما لا يزيد على ٣٠٪ من طاقاتها. وانخفض الناتج القومي الاجمالي الى ٥٠٪ خلال العام الاول من غزو الكويت. واستمر هذا الانخفاض بمعدلات خطيرة ليصل عام ١٩٩٣ الماضي الى ٢٥٪ من مستواه خلال العام الذي سبق الغزو. وبلغ اجمالي الخسائر الناجمة فقط عن توقف تصدير النفط نحو ٤٠.٥ مليار دولار منذ بدء أزمة احتلال الكويت وحتى نهاية عام ١٩٩٢. اذ لم يزد انتاج العراق من النفط الخام في العام الاخير على ٣٧٥ الف برميل يوميا، بالمقارنة مع ١.٤ مليون برميل يوميا خلال عام ١٩٨٩.

وحسب تقديرات الحكومة العراقية فان خسائر البلاد اعتبارا من بدء غزو الكويت وحتى عام ١٩٩١ قاربت من ٢٥.٣ مليار دولار، وتذكر ارقام الحكومة ان الناتج المحلي الاجمالي هبط من ٦٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ الى ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠. وانعكس ذلك بطبيعة الحال بتراجع خطير لمعدل الدخل الفردي ليصل الى مستويات متدنية جدا، حيث بلغ ١٢٠ دولارا فقط عام ١٩٩٣ بالمقارنة مع ٤٠٨٠ دولارا عام ١٩٨٠. مقابل ذلك تفاقمت مشكلة التضخم النقدي باستمرار وبشكل متسارع. فبعد ان ظل معدل التضخم عند مستوى لا يزيد على ٦٪ طوال فترة الستينات وأوائل السبعينات ، وبعد ان ارتفع الى مستوى بلغ ١٣٩٪ عام ١٩٨٨ بسبب اثار الحرب مع ايران، اصبح العراق ومنذ بداية غزو الكويت يعاني مشكلة التضخم المتفلت الذي وصل الى اربعة ارقام مباشرة بعد غزو الكويت واستمر في صعوده حتى وصل خلال العام الحالي الى ٥٠٠٠٪.

وامام ذلك تدهورت قيمة العملة العراقية بشكل سريع. فاذا كان سعر صرف الدينار العراقي يزيد قليلا على ثلاثة دولارات فانه شهد تدهورا خطيرا منذ بداية غزو الكويت حتى انخفض من ٢٣ دينارا للدولار الواحد في بداية عام ١٩٩٣ الماضي ليصل الى ٢٠٠ دينار للدولار في بداية هذا العام والى



الرئيس العراقي صدام حسين

عن «الغارديان» البريطانية

٥٠٠ دينار خلال شهر مايو /ايار الماضي. من هنا فقد اصبح العراق يعاني أعباء اقتصادية ثقيلة قوضت ما كان يتمتع به من امكانات مثالية للتطور الاقتصادي السريع. فبالاضافة الى الخسائر المباشرة المذكورة يبقى على العراق ان يدفع تعويضات الى جميع الدول التي تضررت من نهج قيادته العدوانية. كما عليه ان يسدد ديونه والتزاماته وخدماتها وان يعيد تعمير البنى الارتكازية المدمرة. ومايستلزمه ذلك من تأمين استيراد ما تقتضيه مشاريع الخطط التنموية. ويقدر البعض ان ما يحتاجه العراق كي يعود الى الحالة التي كان عليها قبل بدء مغامرات قيادته يتجاوز ٧٠٠ مليار دولار. وهذا يعني ان العراق يحتاج الى خمسة عقود لمعافاة اقتصاده في ظل امكانية تصدير نفطه بكامل طاقته.

على صعيد أخر، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» في تحقيق مطول عن الوضع الاقتصادي العراقي انه منذ عين الرئيس العراقي صدام حسين نفسه رئيسا للوزراء في ايار/مايو الماضي، بالاضافة الى رئاسة الجمهورية فرض على شعبه تدابير اقتصادية صارمة جدا في محاولة يائسة منه للسيطرة على معدلات التضخم المتفلتة من الضوابط.

ومضى التحقيق يقول انه بما ان حظر الامم المتحدة ساري المفعول حتى نهاية السنة الجارية على اقل تقدير ، يحاول صدام حسين يائسا تحقيق استقرار امدادات المواد الغذائية الاساسية بغية تجنب الانهيار الاقتصادي الكامل، حسب ما يقول عراقيون، لكن يبدو انه لا يسجل اي نجاح في هذا المجال.

واضافت الصحيفة، انه «على الرغم من ان نظاما من التقنين يشمل العراق كله ابعد شبح المجاعة عن العراقيين، الا ان اسعار معظم السلع تزداد ضعفين كل اسبوع او ثلاثة اسابيع ، مما يقضي على القوة الشرائية الخاصة بالجميع باستثناء القوة الخاصة بالطبقات العليا من المجتمع العراقي، لكن حتى النخبة تشعر بالقلق».

وفي بغداد نفسها قالت الصحيفة ان صدام حسين وضع ثقله الشخصي وراء سلسلة من القوانين الجديدة الصارمة القاسية. ويبدو انه قلق من ان الاقتصاد العراقي قد ينهار قريبا اذا لم تلغ عقوبات الامم المتحدة. وبعدما تولى رئاسة الحكومة، وعد باصدار ١٣ تدبيرا بهدف وقف تدهور الدينار العراقي واعادة الامن والنظام الى العراق.

وتتضمن التدابير التي تم كشفها حتى الآن معاقبة السارقين والصيارفة والذين يسجلون ارباحا غير مشروعة بقطع ايديهم، فضلا عن فرض رسوم اعلى بكثير من الرسوم الحالية على شراء السيارات وعلى تأشيرة خروج العراقي من بلده وتجميد كل الاذونات الانشائية الجديدة ومنع الاستهلاك المكشوف للمشروبات ومنع بيع ٩٠ صنفا غير اساسي.

وعلى الرغم من ان النظام في بغداد ابدى ترحيبا حارا جدا بالشركات الاجنبية الساعية الى الاستفادة من النشاط في العراق بعد رفع العقوبات الدولية عنه، الا انه يبدو انه حتى كبار الشخصيات الغربية ليست بمنأى عن التبدلات التي حصلت في العراق والتي تنفذها بغداد. ففي فندق «فلسطين» الذي تسرح فيه الصراصير وكان حتى عهد قريب فندق «ميريديان» الانيق الفخم، طلب عامل تلكس اخيرا من نزيل من نزلاء الفندق ان يدفع ١٩٨٠ دولارا بدل تلكس استغرق ارساله الى لندن دقيقتين. وعندما قيل للعامل ان هذا المبلغ غير معقول ابدا، خفضه الى ٤٨٠ دولارا، واخيرا قبل محاسب الفندق ٥٠ دولارا و٥٠٠ دينار عراقي مقابل ارسال التلكس. ونقلت «وول ستريت جورنال» عن رجل اعمال عراقي بارز قوله ان «ما يقلقنا ليس ما يحدث اليوم، بل ما سيحدث عندما ترفع العقوبات، فهل ستبقى عقلية السرقة وسوء الائتمان سائدة في العراق؟».

غزة - اريحا

برنامج دولي للتنمية الزراعية

■ أعلن في روما عن توقيع اتفاق لبرنامج للتنمية الزراعية وتطوير المراعي وصيد السمك في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة واريحا بادر به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) التابع للامم المتحدة اثر توقيع اتفاق أعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ١٣ ايلول/سبتمبر الماضي.

وتبلغ القيمة الاجمالية للبرنامج ١٢.٥ مليون دولار، قدم «ايفاد» من اصله منحة قدرها ثلاثة ملايين دولار، وتجري مشاورات واتصالات مع جهات دولية لتحصيل مبلغ ٩.٥ مليون دولار أخرى للبرنامج.

ووقع اتفاق المشروع رئيس «ايفاد» فوزي حمد السلطان وممثل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار هايل الفاهوم ورئيس المنظمة الاميركية غير الحكومية المتخصصة باغاثة اللاجئين في الشرق الادنى بيتر غوبسير.

ويزيد عدد المواطنين الفلسطنين المستفيدين من برنامج «ايفاد» على ١٤ الف شخص من مواطني غزة واريحا يعملون في القطاع الزراعي الذي يتوقع ان يلعب في المستقبل القريب دورا مهما في تطوير اقتصادات منطقة الحكم الذاتي.

ويساهم القطاع الزراعي الآن بنحو ٣٠ في المائة من اجمالي الانتاج المحلي للاراضي المحتلة مقابل ثمانية في المائة للقطاع الصناعي. وعلى الرغم من ان هذه النسبة تشكل زيادة في الانتاج الزراعي بالمقارنة مع عام ١٩٦٧، عندما بلغت النسبة ٢٥ في المائة، الا ان القطاع الزراعي عاني خلال الاعوام الـ ٢٥ الماضية من المصاعب الجدية بالاضافة الى تقلص موارد المياه والاراضي الصالحة للزراعة ومصاعب وصول المحاصيل الى الاسواق.

وانخفضت نسبة الاراضي الصالحة للزراعة تدريجا حتى اصبحت ١٩٤ الف هكتار عام ١٩٨٥ بعدما كانت تزيد على ٢٣٠ الف هكتار عام ١٩٦٧. ويعمل في القطاع الزراعي حاليا نحو ٢٠ في المائة من الأيدي العاملة الفلسطينية، في حين كانت هذه النسبة عام ١٩٧٠ تبلغ ٣٥ في المائة وعام ١٩٦٧ كانت النسبة ٤٣ في المائة. كما شكل الانتاج الزراعي ايضا اهم مصدر للدخل بالعملة الاجنبية، اذ جاء في المرتبة الثانية بعد تحويلات العمال الفلسطينيين في الخارج.

وعلى صعيد آخر، توقع مسؤول السياحة الفلسطيني والذي يشغل منصب رئيس بلدية مدينة بيت لحم، الياس فريج ان يصل عدد السياح القادمين الى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني مع حلول العام ١٩٩٦ الى ٤ ملايين سائح وان يتضاعف هذا الرقم مع انتهاء العام ١٩٩٧.

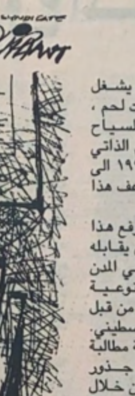
واشار فريج الى ان رفع هذا العدد من السياح يجب ان يقابله تطوير للبنية التحتية في المدن الفلسطينية وفي كمية ونوعية الخدمات السياحية المقدمة من قبل رجل الاعمال والمواطن الفلسطيني. وقال: «ان السلطة الفلسطينية مطالبة في المرحلة الحالية ببناء جذور الصناعة السياحية وذلك من خلال بناء ٣ الاف غرفة فندقية كمرحلة اولى كحد ادنى». واضاف: «ان الواقع السياحي الذي تعيشه مناطق الحكم الذاتي يحتاج الى تطوير في الامكانيات والخدمات المقدمة».

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى انه طيلة سني الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية لم يتم بناء اي فندق عربي في مدينة القدس المحتلة فيما أكتمل بناء فنادق في مدينة بيت لحم فقط.

ويعتبر فريج من أنجح رجال الاعمال الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية ويتمتع بعلاقات مميزة مع أبناء الجالية الفلسطينية الاوروبية وابناء الجالية الفلسطينية في دول اميركا اللاتينية.

من ناحية اخرى، وفي تحديده لطبيعة الاستثمارات الواجب توفرها لتأمين عملية تطور الصناعة السياحية في فلسطين، قال مسؤول السياحة الفلسطيني: «ان هذه الاستثمارات يجب ان تكون فلسطينية وعربية بالاساس ومعتمدة على المبادرات والقطاع الخاص».

وحول طبيعة العلاقات مع شركات السياحة الاسرائيلية قال: «ان هذه الشركات لها سيطرة ونفوذ واسعان اذا ما خضعنا لمبدأ حدسية الاستثمار فان هناك ضرورة لتطوير التنسيق معها ومع الشركات الاردنية». هذا وكان فريج قد استطاع الشهر الماضي الحصول على موافقة الحكومة البرتغالية بتوأمة عاصمتها مع مدينة بيت لحم. وقال في هذا السياق ان التوقيع على التوأمة سيتم في نهاية العام الحالي.





ياسر عرفات في مكتبه: من ميزانية التحرير الى ميزانية المجارير

عن «هيرالد تريبيون»

الاردن

مؤتمر اقتصادي لتمويل مشاريع السلام

■ يعقد في الاردن في مطلع العام المقبل مؤتمر اقتصادي دولي بمشاركة ٤٠ دولة صناعية لبحث اقتصاديات السلام في المنطقة والمشاريع الصناعية والسياحية والزراعية المشتركة التي ستقام في دول الشرق الاوسط بعد احلال السلام بين الدول العربية واسرائيل وابرام معاهدات سلام بين اسرائيل والاطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام. وقالت مصادر اردنية مطلعة ان الاردن رفض مرارا عقد هذا المؤتمر على أراضيه باعتباره يشكل تطبيعا للعلاقات مع اسرائيل، الامر الذي لم يقبل به الاردن قبل التوصل الى اتفاق مع اسرائيل حول اراضيه المحتلة في الاغوار الجنوبية والشمالية والبحر الميت والتي تزيد مساحتها على مساحة قطاع غزة وكذلك حصوله على حقوقه المائية في نهري الاردن واليرموك وترسيم الحدود.

واوضحت، ان قبول الاردن بعقد المؤتمر في عمان جاء اثر التقدم الذي احرزته المفاوضات الثنائية الاردنية - الاسرائيلية التي عقدت في واشنطن الشهر الماضي وموافقة اسرائيل على بحث ترسيم الحدود وحقوق الاردن المائية واراضيه التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. واشارت المصادر الى ان المؤتمر، الذي ستشارك فيه اسرائيل، وهيئات التمويل العالمية كالبنك الدولي والوكالة الاميركية والوكالة الالمانية للتعاون الدولي بالاضافة الى الدول الصناعية، سيركز على توفير التمويل اللازم للمشاركة الاقتصادية المشتركة المزمع تنفيذها في منطقة الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد السلام بما فيها مشاريع المياه والمشاريع الصناعية والزراعية والنقل والطرق والسياحة وخاصة في منطقة البحر الاحمر حيث يتوقع قيام مشاريع سياحية ضخمة مشتركة بين كل من الاردن واسرائيل ومصر واقامة الفنادق واستقبال افواج سياحية من مختلف دول العالم لزيارة خليج العقبة والمناطق السياحية في جنوبي الاردن وخاصة البتراء، وقضاء الاجازات في مناطق العقبة وايلات وطابا وخاصة خلال فصل الشتاء حيث تمتاز شواطيء المنطقة بالدفء في الشتاء كما تتوفر فيها الامكانيات التي تتيح للسياح ممارسة كافة أنواع الرياضات المائية في خليج العقبة الذي لا يزيد عرضه في الشمال على ستة كيلومترات.

ومن بين المشاريع التي سيجري بحث توفير التمويل اللازم لها مشروع قناة البحرين الواصل بين البحر الاحمر والبحر الميت للمحافظة على منسوب مياه البحر الميت من جهة وتوفير الطاقة اللازمة لتنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى وخاصة مشروع مجمع البتروكيمياويات على البحر الميت واستغلال ثرواته المعدنية واقامة مجمع سياحي شتوي كبير في منطقة البحر الميت بالتعاون بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل واستثمار وادي الاردن واعتباره محمية طبيعية على جانبيه الشرقي والغربي ايضا بمشاركة الاردن واسرائيل والسلطة الفلسطينية واقامة منطقة حرة في وادي الاردن.

وقالت المصادر أن المؤتمر يكتسب اهمية خاصة نظرا لحجم المشاركة الدولية فيه على صعيد الدول الصناعية التي يصل عددها الى ٤٠ دولة او على صعيد مؤسسات التمويل الدولية القادرة على توفير التمويل اللازم لمثل هذه المشاريع الكبرى التي ستدر دخلا كبيرا على دول الاقليم وتسهم في تحسين ورفع مستوى اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد السلام، موضحة انه تم الاتفاق على تنفيذ عدد من المشاريع وخاصة السياحية واقامة طريق بري بين الاردن واسرائيل ومصر وعدة جسور على نهر الاردن لتصل بين الاردن والسلطة الفلسطينية من جهة والاردن واسرائيل من جهة اخرى علاوة على طريق دولي يصل بين عمان والقدس فيما سيتم بحث المشاريع الاخرى بين الدول المعنية للاتفاق على المشاريع التي سيتم تنفيذها بغية ادراجها على قائمة المشاريع التي سيبحثها المؤتمر.

واضافت المصادر، ان الاردن نفى اقامة مشاريع مشتركة مع اسرائيل قبل التوصل الى اتفاقية سلام تضمن له استعادة اراضيه المحتلة ومياهه وحدود آمنة معترف بها في حين لم يعد للاردن حاليا أية تحفظات على عقد لقاءات مشتركة مع اسرائيل على صعيد ثنائي او على صعيد المفاوضات متعددة الأطراف، واوضحت المصادر ان المؤتمر الاقتصادي الدولي سيبدأ في مطلع عام ١٩٩٥ فيما سيعقد اجتماع تمهيدي له في المغرب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل بمشاركة كل من الاردن واسرائيل.

تخفيض الضغط على العملات الاجنبية

■ قرر البنك المركزي الاردني خلال مذكرة وجهها الى البنوك التجارية الغاء التسهيلات المصرفية الممنوحة لتمويل الاستيراد للمناطق الحرة وطالب البنوك التجارية بضرورة الاسراع بتصفية التسهيلات الممنوحة للمستوردين خلال شهر من تاريخ المذكرة التي أصدرها.

وعلقت مصادر مالية على قرار البنك المركزي بانه ياتي في اعقاب ظهور ارقام المستوردات السلعية خلال النصف الاول من العام والتي أظهرت ان حجم المستوردات قد بلغ بنهاية الثلث الاول من العام حوالى ٦٤٤ مليون دينار (٩٣٣ مليون دولار) انعكست على العجز في الميزان التجاري الذي بلغ بدوره حوالى ٣٥١ مليون دينار لذات الفترة مما ضاعف من ازمة العملات الاجنبية، واثر سلبا على ارصدة البنك المركزي بالعملات الاجنبية. بدورها فان الكميات المعاد تصديرها، والتي عادة ما يتم اخراجها من المناطق الحرة، قد اظهرت احجاماً متواضعة بالغة حوالى ٨٠ مليون دينار للنصف الاول من العام وهو ما يشير الى عدم الاستفادة من البضائع التي تمول بالكامل من قبل البنوك التجارية وتدخل للمناطق الحرة باسم البنوك.

ويتم تسديد تسهيلاتها وفقا لكميات البضائع التي يخرجها التجار من المناطق الحرة للاسواق المجاورة. وهذا ولد بدوره ضغطا اضافياً على العملات الاجنبية حيث ان التسديد لا يتم وفقا للاصول على الرغم من ان التعميمات تنص على قيام المستورد بتوفير العملة الاجنبية من مصادره الخاصة.

واظهرت فعاليات القطاع الخاص بدورها ردود افعال سلبية، واكد بعض التجار ان تسديد التسهيلات لا يمكن ان يتم الا بالعملات الاجنبية حال اخراج البضاعة للسوق المحلي او سوق التصدير.

اسرائيل

تحركات على كل صعيد لكسب أسواق المنطقة

■ يتخذ رجال الأعمال والمستثمرون في الخليج موقفا متحفظاً لا يخلو من الحيرة من تسارع عمليات التطبيع الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل، ومحاولات الشركات الاسرائيلية اقامة علاقات أعمال معهم وصلت الى درجة طلب تسيير أفواج سياحية الى دبي في الامارات.

وفي الوقت الذي يتابعون فيه كل اعلان عن علاقات أعمال أو اتفاقات أو تعاون تجاري بين رجال أعمال فلسطينيين أو أردنيين ورجال أعمال اسرائيليين بما قد يفرضه عليهم ذلك من علاقات غير مباشرة، فانهم يوافقون على سياسات حكوماتهم في عدم التطبيع والتعاون التجاري الا بعد ان تنتهي كافة العراقيل التي تقف أمام هذا التطبيع بين الدول ذات العلاقة... «دول المواجهة» واسرائيل.

ويقول أحد المستثمرين الخليجيين ، ان مجموعته التجارية لن تضع يدها في يد رجل أعمال اسرائيلي الا بعد اتضاح حسن النيات من الطرف الآخر والذي لا بد وان يكون على مستوى رسمي في بلاده.

في الجانب الآخر يطالب بعض رجال الأعمال زملاءهم من دول المواجهة بعدم التسرع في عقد وكالات تجارية لأن ذلك يمثل ضغطاً سلبياً على الموقف التفاوضي لحكوماتهم.

وبينما تحاول السلطات التجارية الاسرائيلية حث رجال الاعمال العرب على التباحث معها وتصور لهم سيناريو سياسياً للسلام يمكن عبره فتح الاسواق العربية أمام المنتوجات الاسرائيلية، خاصة ان هذه السلطات تدعم مجلة خاصة صدرت بعد مؤتمر مدريد تنشر اعلانات بالعربية عن الاستثمار في اسرائيل وعن المنتوجات الاسرائيلية.

ويهتم المستثمرون المتخصصون في تجارة الفواكه والخضار في دول الخليج بالخطط التي تذاع عن تنسيق بين السلطات الاسرائيلية والحكم الذاتي الفلسطيني في تجارة هذا النوع المزدهر في الخليج، اذ يحتار بعضهم في كيفية التعامل مع شركات ذات وجه فلسطيني وقلب اسرائيلي وحول مدى اقبال المستهلكين الخليجيين على مثل هذه المنتوجات.

كما يراقب المصرفيون الخليجيون انشاء بنوك في الضفة الغربية تحت اتفاق اردني - اسرائيلي ومستقبل التحويلات لها وهل سيستمر التحويل عبر بنوك اردنية في ظل التنافس بين البنوك الاردنية وبعض المستثمرين الفلسطينيين الذين يرغبون في انشاء بنوك فلسطينية خالصة. وفي جانب النقل البري تبدي شركات النقل البري اهتمامها بما أعلن عن انشاء طريق دولي يربط المنطقة بشمال افريقيا مرورا بالنقب التي هي خارج اطار الضفة الغربية وغزة وبالتالي تسيطر عليها اسرائيل، وهذا الطريق يحمل نشاطا جذابا لشركات النقل البري.

ورغم ان اسرائيل تعرض خطة لانشاء نفق بري من رأس النقب الى الحدود المصرية بحيث لا تتوقف الناقلات العربية أمام حواجز اسرائيلية، الا ان الخط الملاحي بين نويبع المصرية والعقبة الاردنية والذي يحمل ما يقارب أربعة الاف مسافر يوميا ما يزال يشكل بديلا جذابا للعرب غير الراغبين في ملاقاة الاسرائيليين.

وبينما قامت بعض الاطراف الخليجية بالحديث عن مشروع لتزويد اسرائيل بالغاز القطري فان هذا المشروع توقف تماما حسب مصادر الزميلة «الشرق الاوسط» بسبب الضغط العربي ونتج عن ذلك انتقاد حكومي في اسرائيل للصحافة الاسرائيلية التي كانت أول من نشر عن هذا الموضوع.

وتشير تلك المصادر ، الى ان بعض الشركات السياحية في الخليج العربي مثل الامارات العربية المتحدة وخصوصا دبي تلقت اشارات من شركات سياحية اسرائيلية تطلب فتح الباب أمامها لتنظيم رحلات سياحية مباشرة لسياح اسرائيليين الى دبي ضمن برنامج يتضمن دولاً شرق آسيوية. كما أبدى عدد من رجال الاعمال الاسرائيليين خلال مؤتمرات سياحية رغبتهم في فتح الباب الاسرائيلي أمام شركات الطيران الخليجية لتنظيم رحلات لمطارات اللد وايلات لأغراض سياحية.

ويرى معظم رجال الاعمال الخليجيين ان الموقف العربي من السوق الشرق اوسطية التي يروج لها يجب ان يتوحد وينساق ضمن اطار واحد من دون ان ينفرد بعضهم في التعاون الاقتصادي خاصة وانهم يتفوقون على اسرائيل بعدة نقاط منها الانتاج والموارد والكثافة المالية والقدرة الاستهلاكية.

بورصة ثانية بين القدس وحيفا

■ أعلنت وزارة المال الاسرائيلية ، انها تلقت خمسة عروض لانشاء بورصة ثانية لتداول الأسهم في اسرائيل، لكنها امتنعت عن ذكر أسماء الشركات التي تقدمت بهذه العروض الخمسة.

وقد ترافق مع هذا الاعلان صدور بيان أفادت فيه وزارة المال عن تشكيل لجنة خاصة ستناط بها مهام درس وتقويم العطاءات على ضوء مساهمتها الجادة والمتوقعة في زيادة المنافسة.

من جهة ثانية توقع مسؤول في وزارة المال، في تصريح له وزعته وكالة «رويتر»، أن منح الشركة الفائزة، من بين الشركات المتقدمة بالعروض ، رخصة انشاء البورصة قد يستغرق أشهراً عدة، ذلك ان اللجنة المشكلة لهذا الغرض ستقوم بتدقيق وافٍ بالعروض الموضوعة أمامها.

ولم يتحدد بعد ما اذا كانت البورصة الثانية التي سيرخص لانشائها ، ستقام في القدس أم في حيفا. والمعروف ان البورصة الاولى هي في تل ابيب.

ويأتي هذا التطور في اطار الخطة الاقتصادية الجديدة التي يحكي المراقبون عنها والتي تندرج في خانة محاولات الحكومة الاسرائيلية الانفتاح على أسواق العالم العربي في حال الوصول الى السلام الشامل. والحكومة الاسرائيلية تعمل الآن على أساس ان السلام الشامل بات داني القطاف.

الكويت

لجان برلمانية لمناقشة مشروع المدن الأربع

■ قرر مجلس الأمة (البرلمان) في الكويت احالة النقاش الدائر على مشروع «لآلىء الكويت» العقاري الضخم الى لجنة مشتركة من أعضاء ٣ لجان برلمانية هي اللجنة التشريعية واللجنة المالية ولجنة شؤون البيئة. وشهدت المناقشات انتقادات للمشروع من النواحي القانونية والبيئية.

وكانت الحكومة تقدمت ببيان الى المجلس تفيد بموافقتها المبدئية لشركة «لآلىء الكويت» في تشرين الاول/نوفمبر الماضي على المضي قدماً في انجاز هذا المشروع الطموح الذي يتضمن انشاء ٤ مدن بحرية على سواحل الكويت تتضمن عشرات الآلاف من الوحدات السكنية بالاضافة الى مرافق خدمية متعددة.

وجاء في البيان ان موضوع انشاء المدن البحرية يعود الى ما قبل خمسة أعوام عندما طرحت الحكومة على القطاع الخاص فكرة انشاء مدن جديدة يتم من خلالها الاستغلال الامثل للسواحل والجزر الكويتية، وتقدمت شركة «لآلىء الكويت» بمبادرة للقيام بمشروع لاستصلاح اراض واقعة على البحر وبعد ان مر المشروع عبر جهات فنية متخصصة قرر مجلس الوزراء الكويتي بعدها الموافقة على قيام الشركة بتنفيذ المشروع وتم التوقيع على اتفاق بين وزارة المال والشركة في هذا الصدد بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٣.

وقالت الحكومة ان المشروع المذكور سيساهم في حل مشكلة الاسكان في الكويت وسيحد من ارتفاع أسعار الاراضي السكنية وانه سيقدم مرافق عامة متعددة للدولة من دون الزام المال العام بأي أعباء كما سيعفي الدولة من جزء من التزامها بتقديم خدمات اسكانية للمواطنين.

وأكدت ان موافقتها على الوعد ببيع هذه الاراضي الساحلية الى الشركة جاء من باب تشجيع ودعم دور القطاع الخاص وان فرصة مماثلة متاحة لأي مستثمر آخر يرغب في الحصول على فرصة مماثلة.

كما ان المشروع المذكور يمثل خطوة رائدة في استقدام رؤوس الاموال الكويتية واستثمارها في الداخل، كما سيساعد على تنشيط الحياة الاقتصادية محلياً ويخلق فرص عمل اضافية للشباب الكويتي.

وجاء في بيان الحكومة ان مشروع «لآلىء الكويت» سيخلق أماكن ترفيه جديدة وسيكون تطويرا امثل لأسلوب استخدام الاراضي.

وقدمت الحكومة بيانات فنية عن المشروع الذي سيتضمن انشاء أربع مدن في الخيران (٨٥ كيلومترا جنوب مدينة الكويت) والدوحة (٢٠ كيلومترا شرقا) والشويخ (١٠ كيلومترات شرقا) والصبية (٣٠ كيلومترا شمالا عبر خليج الكويت).

وتلتزم الشركة المنفذة بانشاء ٨٥ كيلومترا من الطرق الرئيسية و ٢٢٥ كيلومترا من الطرق الثانوية وخطوط كهرباء بطول ٦٠٠ كيلومتر وشبكة مجار بطول ٣٠٠ كيلومتر وشبكة هاتف بطول ٦٠٠ كيلومتر تتضمن ٢٠٠ الف خط هاتفي، ونحو ألف كيلومتر من أنابيب المياه للشرب والري. وتتضمن تفاصيل المشروع مرافق حكومية تقدمها الشركة من دون مقابل وهي ٨ مستوصفات صحية ومستشفان و٤٠ مدرسة وعشرات من المرافق الاخرى مثل المخافر ومحطات الوقود وغيرها ونحو مليون متر مكعب من الحدائق.

وذكر البيان ان الاتفاق الموقع مع شركة «لآلىء الكويت» في تشرين الاول/اكتوبر الماضي يعتبر وعدا بالبيع وليس بيعاً نهائياً وان بنود الاتفاق تتضمن الزام الشركة بتقديم المخططات كافة مع جداول زمنية بمواعيد التنفيذ وانها ستقدم رسماً للحكومة بواقع ٣ في المائة من كل قسيمة سكنية يتم بيعها مستقبلا.

كما يتضمن الاتفاق شروطا جزائية للتخلف عن انجاز المشروع وذلك بعودة الاراضي الى ملكية الدولة في حال عدم بدء العمل فيها مع اعطاء فرصة خمس سنوات اضافية في حال انجاز ٥٠ في المائة من العمل. وتتضمن المدن البحرية طبقا للاتفاق محميات بحرية وبرية وخلجانا مائية تحيط بالمنازل والمرافق وعددا من الجزر الصناعية.

ولم يتضمن بيان الحكومة تفاصيل مالية لكن المصادر البرلمانية قالت ان المشروع الاول من المدن الاربع وهو مشروع «لؤلؤة الخيران» سيكلف ٢٠٠ مليون دينار (٦٦٧ مليون دولار)، وان تكاليف المشروع بكامله ستصل الى مليار دينار كويتي (٣.٣٤ مليار دولار) ، وتعتزم الشركة استرداد هذه التكاليف وتحقيق الارباح عن طريق بيع ١١٥٤٠ قسيمة سكنية للجمهور.

وتتراوح مساحات هذه القسائم السكنية ما بين ٧٢٠ مترا مربعا و٢٥٠٠ متر مربع وتتراوح أسعارها ما بين ٣٠ الف دينار (١٠٠ الف دولار) للصغيرة فيما يصل سعر الكبيرة الى ١٢٠ الف دينار (٤٠٠ الف دولار).

ومع تعرض عدد من النواب بالانتقاد للمشروع قال آخرون: «ان المشروع يستحق التشجيع مع وضع ضوابط تحفظ المصلحة العامة».

وقال النائب عبدالله النيباري الذي يتزعم حملة ضد المشروع: «ان موافقة الحكومة على المشروع هو تنازل بالمجان عن أراضي الدولة من دون وجه ضرورة وبثمن زهيد حيث سيباع المتر للمستثمر بـ ٣.٥ فلس ليقوم ببيعه الى المواطن بنحو ٧٠ دينارا، واضاف: «ان بيع الاراضي العامة والسواحل للقطاع الخاص تكتنفه مخالفات للشرعية الدستورية حيث ان الشواطىء مرفق عام لا يجوز احتكارها من قبل البعض». وقال النائب الدكتور ناصر صرخوه : ان المشروع سيتسبب في اضرار كبيرة على البيئة البحرية في الكويت وان فكرة بناء خلجان وبحيرات صناعية غير ناجحة في الكويت وتسبب البعض منها في افساد التوازن البيئي وهجرة الأسماك او موتها. وقال النائب عباس مناور : «ان المشروع يمثل استثماراً كبيرا للقطاع الخاص داخل الكويت وانه يستحق التشجيع لكون رؤوس الاموال تهرب من الكويت منذ سنوات عدة»، وقال النائب الدكتور ناصر الصانع: «ان الاعتراض الكامل على المشروع ورفض مثل هذه المبادرات من القطاع الخاص من دون ترو من شأنه الا يشجع اي مستثمر محلي او خارجي على التقدم بمبادرات مماثلة».

عجز الميزانية يأكل من «احتياطي الأجيال»

حذر تقرير الاصلاح المالي وتوجهات التنمية في الاقتصاد الكويتي الذي انجزه المجلس الاعلى للتخطيط اخيرا من ان تغطية العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة من أرصدة احتياطيات الاجيال المقبلة والاحتياطي العام على مدى السنوات من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٠ سيتسبب في تدهور هذه الاحتياطات.

وذكر التقرير : ان مجموعة ارصدة الاحتياطي العام والاجيال المقبلة معا في العام المالي ١٩٩٣-١٩٩٤ تقدر بنحو ١٨.٥ مليار دينار (حوالى ٦١.٣ مليار دولار)، منها ١١.٥ مليار دينار احتياطي الاجيال المقبلة، وسبعة آلاف مليون دينار رصيد الاحتياطي العام.

ولاحظ التقرير انه عند تقدير الاحتياطي خلال الفترة المقبلة حتى عام ٢٠٠٠، وبافتراض استمرار التآكل في احتياطي الاجيال المقبلة سيصل العجز الى ٣.٧٦٨ مليار دينار في عام ٢٠٠٠ بينما افترض ثبات مبالغ الاحتياط العام من عام ١٩٩٣ الى عام ٢٠٠٠.

وبين ان الاعتماد على السحب من الاحتياطيات بالاضافة الى تسديد اصل الدين الخارجي سيؤدي الى نقص هذه الاحتياطيات الى نحو ١١.٣ مليار دينار منها سبعة مليارات للاحتياطي العام، و٢.١٥ مليار صافي احتياطيات الأجيال المقبلة، وبذلك تكون جملة الاحتياطيات قد انخفضت من ١٧.٨ مليار دينار الى ٩.١٥ مليار دينار، اي بنسبة نقص قدرها ٣٧.٤٪.

وطالب التقرير بوجوب اجراء تغيير جوهري في السياسات المالية والاقتصادية المعمول بها حاليا في الكويت.

وتبني نمط تنموي يقوم على الارتقاء بكفاءة استخدام مواد المجتمع وامكاناته المادية والبشرية.

قطر

واقع اقتصادي جديد يأخذ الظروف الصعبة في الاعتبار

■ يتعين على مواطني قطر ان يتكيفوا مع واقع الظروف الاقتصادية الصعبة، فقد بدأت احتياطيات قطر من النفط في الانخفاض كما انها تأثرت مثل الدول الاخرى في «اوبيك» بهبوط اسعار النفط. وتواجه نفقات ضخمة لمشروع طموح لتنمية احتياطيات الغاز التي يمكن ان تعيد اليها الثراء في القرن الواحد والعشرين.

وقال مسؤول كبير لـ «رويتر» في الدوحة : ان الوقت صعب حاليا كما انه يتعين على مواطني قطر ان يعتادوا على حقيقة ان الاموال شحيحة. وقال رجل اعمال قطري عن المناخ الاقتصادي الصعب الذي نجم عن خفض الانفاق الحكومي ان البعض يدرك ان هذا الثراء لا يمكن ان يستمر الى الابد.

وكل الامور نسبية. وما زال مواطنو قطر، الذين يبلغ عددهم ١٥٠ الف نسمة او نحو ذلك، يتمتعون بواحد من أعلى مستويات المعيشة في العالم حيث يبلغ دخل الفرد السنوي نحو ١٤ الف دولار وفق ارقام الامم المتحدة.

ولكن يتعين عليهم ان يعتادوا على دفع اسعار اعلى للخدمات الاساسية.

واضاف، ان القطريين الذين اعتادوا على سبيل المثال ان يطلبوا تذاكر للسفر لقضاء عطلات في الخارج مع عائلاتهم والحصول على اموال لاصلاحات اساسية في منازلهم، يقال لهم الآن «اسفون... لا يوجد مال».

ولا يمكن للكثيرين الذين يشغلون وظائف حكومية ان يتوقعوا بعد الآن ان يؤدي الموظفون والمديرون المغتربون الذين فاق حتى الآن عددهم بالنسبة للقطريين بواقع أربعة الى واحد معظم الاعمال الصعبة. وقال مسؤول آخر ان الحكومة تسرع باحلال القطريين محل الوافدين وانه يتعين على المواطنين الآن اداء العمل وتحمل المسؤولية.

وقال دبلوماسيون ان مئات من الاجانب المقيمين في قطر اما غادروها لأنه تم الاستغناء عنهم لافساح المجال امام القطريين او لأن دخلهم تضاءل خلال الاشهر القليلة الماضية.

ولكن المسؤولين قالوا ان من المرجح ان تحتفظ قطر بآلاف من العمال الاجانب الخبراء لسنوات كثيرة. وقالوا ان الظروف الصعبة تعني انه لا يوجد امامها خيار سوى التعجيل بتدريب القطريين لتولي اكبر عدد ممكن من الوظائف.

ويجري ارسال مئات من القطريين الى الخارج سنويا من بينهم كثيرون الى الولايات المتحدة والآمال المعقودة عليهم كبيرة.

وحقيقة الامر هي ان احتياطيات قطر المتواضعة من النفط بدأت تقل. وهبطت عائدات قطر من النفط الى ٢.٩ مليار دولار في العام الماضي بالمقارنة مع ٣.٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢. ومن المرجح ان تصل الى مستوى اقل في عام ١٩٩٤.

وامرت الحكومة باجراءات تقشف صارمة ويخفض بنسبة ١٠٪ في النفقات هذا العام، ولكن على الرغم من ذلك فمن المتوقع ان يزيد العجز اكثر من ٢٠٠ مليون دولار خلال السنة المالية التي بدأت في اول نيسان/ابريل الى ٩٥٠ مليون دولار، وتعاني الميزانية عجزا منذ خمس سنوات على الاقل.

ويأتي هذا علاوة على اضطرار الحكومة الى ان تمول جزئيا مشروعات غاز ربما لا تبدأ في جني ارباح حقيقية قبل عام ٢٠٠٤ . ويقدر اقتصاديون نصيب الدولة من تمويل مشروع تم الاتفاق عليه بالفعل نحو ٧ مليارات دولار سيستغرق استردادها عشر سنوات.

وقال مسؤولون ان الزيادات التي شهدتها اسعار النفط في الآونة الاخيرة قد تخفف من حدة الموقف ولكنهم قالوا ان هذه السياسة ستظل من دون تغيير. وقال مسؤول ان هذه التغيرات دائمة وهي مهمة لقوة الاقتصاد والمجتمع.

٣ طائرات وخطوط جديدة

قال مسؤول في «الخطوط الجوية القطرية»، التي انشئت حديثا، ان الشركة تخطط لشراء او استئجار طائرات جديدة قصيرة المدى لتعزيز اسطولها.

واوضح بقوله : «يمكن ان نحصل على اكثر من ثلاث طائرات... ويمكن ان نشتريها »، مشيرا الى ان دراسة للحصول على طائرات جديدة من «ايرباص» او «بوينغ» وصلت الى مراحلها النهائية حيث تحضر الشركة لاضافة خطوط جديدة على رحلاتها.

ولدى الخطوط القطرية التي انشئت في نهاية العام الماضي طائرتا «ايرباص» «أ - ٣١٠» مستاجرتان ، وقال المسؤول : ان الشركة يمكن ان تحصل على طائرات ايرباص من نوع «أ-٣٢٠» او «بوينغ - ٧٣٧».

وتعتزم الشركة تسيير رحلات الى القاهرة ودمشق وبيروت والكويت في المرحلة الراهنة.

سلطنة عُمان

تشجيع القطاع الخاص على تبني مشروعات التصنيع الزراعي والمنتوجات الحيوانية

■ تتقدم الصناعات الزراعية ومشاريع الانتاج الحيواني في سلطنة عُمان بخطى ثابتة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات الاسواق العُمانية والخليجية من المواد الغذائية واللحوم بأنواعها. وتقوم «وزارة الزراعة والثروة السمكية» بدراسات فنية واقتصادية لاستكمال البنية الأساسية لهذه المشروعات، ووضعت برنامجها لتنفيذها خلال السنوات القليلة المقبلة.

الحكومة العمانية تعرف ملياً ان تنفيذ هذه المشاريع يحتاج الى تضافر الجهود بين الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة فيما بينها من جهة، وبينها وبين القطاع الخاص العماني من جهة أخرى... فهذه المشاريع ستحقق نسباً عالية من الاكتفاء الذاتي خصوصاً في مجال المنتوجات الحيوانية، اذ سترتفع نسبة الاكتفاء الى ١٠٠٪ من لحوم الدواجن و١٠٠٪ من البيض و٩٧٪ من لحوم الابقار و٩١٪ من الالبان الطازجة.

وقد أخذت دراسات «وزارة الزراعة والثروة السمكية» في الاعتبار معدلات النمو السكانية السنوية، وهي تشمل في مجال التصنيع الزراعي عدة مشروعات منها:

- معالجة «التمور» وكبسها وتعبئتها وتغليفها حسب مواصفات السوق العالمي وادخال التمور منخفضة الجودة في الصناعات التحويلية لانتاج الدبس والسكر السائل والخل الطبيعي.

- تصنيع الفائض من الليمون والبندورة للقضاء على ظاهرة فاقد الانتاج سواء لدى المزارع أو في الاسواق.

- تصنيع الاعلاف من النواتج العرضية للتمور والتخزين المبرد للارطاب وتصنيع مخلفات النخيل كمنتوجات تحويلية مثل الورق والعبوات التقليدية والخشب المضغوط والعلف الحيواني.

- تخليل الخضر والفاكهة لاستيعاب الفائض منها وتقليل الفاقد وتصنيع النارجيل - جوز الهند - في «صلالة»، حيث يستخرج منه «الأيس كريم» والفحم النباتي والالياف.

- تطوير صناعات تعليب وحفظ الخضر واستخلاص الزيوت النباتية والفاكهة وغيرها من الصناعات التي تعتمد على المنتوجات الزراعية.

أما في مجال مشروعات الانتاج الحيواني فتلحظ الدراسات المفصلة اقامة مشاريع الدواجن، وهي على مستوى صغار المزارعين، حيث تتحمل «وزارة الزراعة والثروة السمكية» قيمة انشاء الحظائر، وبعض تكاليف المراحل الأولى للتشغيل. ومن هذه المشاريع :

- انتاج البيض ويبلغ عددها ١٦٤٠ وحدة يتراوح انتاج الوحدة منها ما بين ٤٥ الف و٧٥ الف بيضة سنويا.
- انتاج لحوم الدواجن ويبلغ عددها ٣٢٤ وحدة يبلغ انتاج الوحدة منها ما بين ١٨ الف الى ٢٦ الف دجاجة سنويا.

وقد تم انجاز اكثر من ٧٠٪ من هذه المشروعات. اما مشروعات الدواجن على المستوى التجاري الكبير فهي تشمل مشاريع انتاج البيض ويبلغ عددها ٤ مشروعات يتراوح انتاج كل مشروع ما بين ١١ مليون الى ٤٤ مليون بيضة سنوياً.

اما مشاريع انتاج لحوم الدواجن الكبرى فيبلغ عددها ١٠ مشروعات يتراوح الانتاج في المشروع الواحد ما بين مليون و٥ ملايين سنويا. ومشاريع «أمهات الدواجن» فيبلغ عددها ٦ مشاريع يتراوح انتاج الواحد منها ما بين ٥ ملايين و١٠ ملايين من صغار الدواجن سنوياً.

ومشاريع انتاج اللحوم والالبان على المستوى التجاري وتتمثل في مشروع تسمين البقر، وهو عبارة عن ٤ وحدات تبلغ طاقة كل وحدة منها ١١٢٥٠ رأساً سنوياً وتعتمد أساساً على تسمين البقر العماني من محافظة «ظفار». ومشاريع انتاج الحليب وعددها ٩ مشروعات تتراوح طاقة كل مشروع بين ٢٠٠ الى ٥٠٠ رأس من الابقار ويتراوح انتاج المشروع الواحد ما بين ألف الى ٢٥٠٠ طن.

اما مشاريع تربية وتسمين الماعز والضأن، فقد تم تقسيمها الى قسمين:

أولهما مشاريع مرتبطة بالبحوث التطبيقية وتحسين السلالات وتقوم بها الحكومة وبدأ تنفيذها بالفعل. اما القسم الثاني فهو المشاريع المرتبطة بالتسمين وتهدف الى توفير اللحوم في السوق ويقوم بها القطاع الخاص.

وهناك مشروعات تجميع وتصنيع الالبان في محافظة «ظفار» وتهدف الى الاستفادة من كمية الالبان المتاحة في المحافظة وايجاد مصادر دخل اضافية للمربين من خلال بيع الالبان، ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. كما تهدف المشروعات الى تقليل الوارد من الالبان ومنتوجاتها . ويتكون المشروع من ٧ مراكز لتجميع الالبان، ومصنع للبسترة تصل طاقته في اليوم الى ١٠ آلاف لتر.

وتدرس «وزارة الزراعة والثروة السمكية» ، على ما ذكر أحد المسؤولين البارزين فيها، اعداد مشروع لتوفير قروض من دون فوائد لتشجيع القطاع الخاص على تبني مشروعات التصنيع الزراعي والمنتوجات الحيوانية.

دبي

غرفة التجارة تحذر رجال الأعمال من «الملايين الوهمية»

■ عادت رسائل «الملايين الوهمية» للتدفق مجددا على المؤسسات التجارية الخليجية ورجال الاعمال الخليجيين بعد توقف دام اكثر من عام. اذ بدأت عصابات النصب النيجيرية مجددا ارسال الخطابات الى عشرات التجار في المنطقة للاحتيال عليهم وسلبهم أموالهم عبر ايهامهم بانهم سيفوزون بعشرات الملايين من الدولارات.

وحذرت غرفة دبي رجال الاعمال من الوقوع في العمليات الاحتيالية التي تقوم بها بعض المؤسسات النيجيرية الخاصة والمتمثلة في ارسال كتب الى رجال الاعمال المحليين والخليجيين تطلب منهم التعاون من اجل تحويل مبالغ مالية كبيرة بالدولار.

وقالت الغرفة في تحذير اطلقه المدير العام عبدالرحمن المطيوعي، ان الجهات النيجيرية تدعي ان لديها مبالغ فائضة من جملة المبالغ التي اعتمدت لتنفيذ بعض المشاريع في بلادها والتي تقوم بها شركات أجنبية حسب زعمها، ويطلب هؤلاء من التاجر الخليجي الذي يرغب في التعاون معهم لأجل تحويل تلك المبالغ ان يبعث لهم بثلاث فواتير خالية وموقعة ومختومة وتحمل اسم مؤسسته بالاضافة الى رقم الحساب والعنوان الكامل، وذلك في مقابل ان يحصل الشخص المتعاون على نسبة مئوية من مجموع المبلغ المحول.

واضاف المطيوعي ان العملية منذ بدايتها تنطوي على أعمال مشبوهة احتيالية بغية خداع رجال الاعمال في المنطقة، اذ تهدف هذه العصابات الى القيام بعمليات احتيالية اخرى ضد أخرين بعد حصولها على تلك الفواتير، ودعا في هذا الصدد رجال الاعمال الى أخذ الحيطة والحذر وعدم الرد على تلك الرسائل.

وتختلف رسائل النصب النيجيرية في القصص التي توردها للتجار وفي المبالغ التي تحددها والتي تتراوح في العادة بين ٢٠ مليون دولار و١٠٠ مليون دولار، كما تختلف في الاسماء المستخدمة فيها، فهي تتنوع بين موظفين صغار في الدوائر الاقتصادية والحكومية النيجيرية وبين مسؤولين حكوميين كبار يزعمون انهم في مناصب قيادية.

وكانت مصادر ديبلوماسية نيجيرية قالت اخيرا ان عدد قضايا الاحتيال بالرسائل من هذا النوع ارتفع خلال العامين الماضيين، واكدت ان السلطات النيجيرية رصدت ما يزيد على ١٥٠٠ قضية من هذا النوع في جميع أنحاء البلاد.

واضاف: ان الجناة نجحوا في سلب مبالغ ضخمة قيمتها ملايين الدولارات من الكثير من الشركات والافراد، مشيرة الى ان الحكومة النيجيرية شكلت بعد تزايد قضايا الاحتيال فريق عمل متخصصا في التعامل مع تلك القضايا تم اختيار افراده من الاجهزة الامنية.

وذكر بيان أصدرته الحكومة النيجيرية اخيرا ان فريق التحقيق ينظر الآن في ٢٠٠ قضية، واعتقل بالفعل عدداً من الاشخاص المتورطين، وقدموا الى المحاكمة. واشار البيان الى ان الحكومة النيجيرية كلفت فريق العمل الذي يعمل بسرية بالتدقيق في جميع قضايا الاحتيال لمعرفة الجناة وتحديد الخسائر في كل قضية وتحصيل ما أمكن منها، واحالة القضايا التي انتهى فريق العمل منها الى القضاء، وتقديم توصيات الى الحكومة في شأنها.

واضاف: ان اعضاء العصابات يتسللون الى مؤسسات حكومية كبرى ، اذ يعملون بالتعاون مع موظفيها الذين يتركون وراءهم فواتير ضخمة غير مدفوعة للبريد والهاتف.

وجاء في احدى الرسائل التي كانت احدى المؤسسات التجارية في دبي تلقتها اخيرا، ان موقّعها يعمل حاليا عضوا في شركة «تاسك فورس» ويتسنى له الاطلاع على جميع العقود التي تمنحها الوزارات المختلفة في بلده، بأعتبار ان عضويته جاءت بتعيين من مكتب الرئيس النيجيري.

وطلب المرسل من المرسل اليه التعاون بينهما لتحويل مبلغ مقداره ١٠٠ مليون دولار الى الخارج، الا انه لم يطلب هذه المرة ارسال نسخ من أوراق تحمل اسم شركته وان تكون موقّعة في أسفلها ورقم حساب الضحية ونسخ من فواتير الشركة حتى يتمكن من خداعه عبر سحب مبالغ من حسابه المصرفي مستخدما اوراق الشركة التي تحمل توقيع صاحبها، وانما طلب تاكيدا مسبقا بالتعاون عبر ارسال خطاب بهذا المعنى عن طريق الفاكس.

وجاء في الرسالة ان مرسلها يعمل حاليا كعضو في لجنة في الشركة المذكورة ويراجع العقود السابقة والحالية التي تمنحها الوزارات المختلفة في نيجيريا، وقد جاء تعيينه من مكتب الرئيس ، وذلك الى جانب ستة موظفين، وقامت اللجنة باكتشاف بعض التجاوزات التي أدت الى استعادة ٧٠٠ مليون دولار اميركي.

كما جاء في الرسالة ان اللجنة ستقوم بتقديم تقريرها النهائي في الوقت الذي يعتبر فيه أعضاء اللجنة مجرد موظفين مدنيين يكسبون القليل، واضاف مرسل الرسالة: «نردد بالقول هنا بأننا لسنا ملائكة ايضا، وبصراحة فقد قمنا بالاعلان عن ٦٠٠ مليون دولار اميركي فقط للحكومة، بينما سيحول الباقي لكم عن طريق التقسيط، ويمكن ان يتحول المبلغ المذكور على اربع مراحل... اننا محتارون في الشخص الذي يمكن التحدث اليه بسبب انعدام الثقة ووجدنا انك موضع ثقة في بلدك، واخترنا التعامل معك».

السعودية

١٤ مليار دولار في مدينة الجبيل

■ بلغ اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في الصناعات الاساسية الـ ١٦ القائمة في مدينة الجبيل الصناعية نحو ٥٣ مليار ريال (١٤ مليار دولار) في نهاية العام الماضي.

صرح بذلك مسؤول في الهيئة الملكية لمدينة الجبيل وينبع الصناعيتين في السعودية. وقال: ان مجموعة مساحة الاراضي القابلة للايجار في منطقة الصناعات الأساسية يبلغ ٢٧٢٠ هكتاراً بينها ١٩٤٥ هكتاراً تم تأجيرها حتى الآن للصناعات الاساسية، واوضح ان الصناعات السعودية البتروكيمياوية تسيطر على نسبة خمسة في المائة من الانتاج العالمي اضافة الى ما حققته مدينة الجبيل خلال الاعوام الـ ١٥ الماضية، اذ بلغ انتاج الصناعات القائمة في المدينة حتى الآن اكثر من ٣٠ مليون طن متري سنويا.

وتوقع زيادة نسبة الانتاج وحجم الصادرات السعودية عند اكتمال مشاريع التوسيع الجديدة التي تنفذها الصناعات الاساسية حاليا.

من جهة اخرى، أعلنت الشركة الوطنية للغازات الصناعية (غاز) الانتهاء من اعمال انشاءات المرحلة الثانية من برنامج توسيع مجمعها الصناعي في الجبيل الذي صمم لمضاعفة طاقة المصنع الانتاجية من مادة الاوكسجين من ٤٣٨ الف طن الى ٩٠٠ الف طن سنويا ومن مادة النيتروجين من ٢٣٠ الف طن الى ٤٦٠ الف طن متري سنويا بالاضافة الى امكان انتاج غاز الارجون لتلبية حاجات الصناعات في المستقبل.

وبدأت عمليات الأنشاءات للتوسيع التي قدرت كلفتها بنحو ٢٨٠ مليون ريال (٧٤.٦ مليون دولار) عام ١٩٩١ وفق تقنية عالمية رخصت بها شركة «ليند» الالمانية وتمثل تلك التقنية استخدام الهواء الجوي كمادة أولية لفصل الاوكسجين والنيتروجين للحد من تأثيرهما على البيئة.

وتستعد الشركة العربية للبتروكيمياويات (بتروكيميا) لتشغيل مشروع توسيع مجمعها الصناعي في الجبيل بعدما اكتملت اعمال الانشاءات لمرفق وحدة تقطير الاولفينات، ويشمل مشروع التوسيع الذي بلغت كلفته الاجمالية ٤.٤ مليار ريال (١.١٧٤ مليار دولار) زيادة الطاقة الانتاجية السنوية من مادة الايثيلين من ٦٥٠ الفا الى ١.١٥ مليون طن متري سنويا، واضافة ٤٠٠ الف طن متري من مادة البروبيلين و١١٣ الف طن متري من مادة البنزين و١٥٠ الف طن متري من مادة بيوتادايين. وكانت شركة «بتروكيميا» حصلت على تقنيات عالمية بينها حصولها على ترخيص من شركة «كيلوغ» الاميركية يخولها استخدام التقنية الخاصة بعمليات المعالجة الصناعية لمادتي الايثيلين والبروبيلين.

ابو ظبي

الفائض التجاري لصالح المانيا

■ ارتفعت قيمة التجارة الخارجية لدولة الامارات مع المانيا، باستثناء النفط، الى ٥.٥٦٢ مليار درهم (نحو ١.٥ مليار دولار) . وكانت في معظمها من جانب واحد، اذ بلغت قيمة واردات الامارات من المانيا ٥.١٦٦ مليار درهم (نحو ١.٤ مليار دولار).

وقد حافظت المانيا على مركزها التجاري مع الامارات، واحتلت المرتبة الرابعة في علاقتها التجارية بين البلدين، وبلغت قيمتها عام ١٩٩٢ نحو ٥.٥٥٠ مليار درهم كانت قيمة الواردات الاماراتية منها ٥.١١٠ مليار درهم.

واشارت احصائية أعدتها غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي: «الى ان فائض الميزان التجاري كان في مصلحة المانيا وانه تراجع بنسبة بسيطة عام ١٩٩٣ ليصل الى ٤.٦٥٨ مليار درهم مقابل ٤.٧٨٢ مليار درهم عام ١٩٩٢.

وافادت غرفة ابو ظبي ان الوضع التجاري على مستوى امارة ابو ظبي ينطبق نسبيا على الوضع في الامارات ككل، واضافت ان قيمة المبادلات التجارية بين ابو ظبي والمانيا بلغت العام الماضي ١.٧٤٣ مليار درهم (نحو ٥٠٠ مليون دولار) وتشكل ثلث قيمة المبادلات التجارية بين الامارات والمانيا.

وقد بلغت قيمة واردات ابو ظبي من المانيا نحو ١.٧٠٥ مليار درهم عام ١٩٩٣، فيما كانت الصادرات واعادة التصدير من ابو ظبي الى المانيا، باستثناء النفط، متواضعة جدا ولم تتجاوز ٣٨ مليون درهم. وكان رصيد الميزان التجاري بين ابو ظبي والمانيا في مصلحة الأخيرة بمبلغ ١.٦٦٧ مليار درهم.

وتركزت واردات ابو ظبي من المانيا على الآلات ومعدات النقل وقيمتها ٧٢٢.٤ مليون درهم تشكل نسبة ٥٠ في المائة تقريبا من قيمة الواردات من المانيا.

كما تركزت واردات ابو ظبي من المانيا على البضائع المصنّعة وقيمتها ٣٤٢ مليون درهم والكيمياويات وقيمتها نحو ٩٨ مليون درهم اضافة الى المواد الغذائية.

وفي اطار النمو المتزايد لحجم العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات والمانيا بدأ البلدان مفاوضات لتوقيع اتفاق لحماية الاستثمارات وضمانها.

والهدف من الاتفاق، الذي بدأ التفاوض في شأنه في ايار/مايو الماضي ويستكمل في الفترة المتبقية من السنة الجارية، حماية استثمارات الجانبين من المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتجميد، ويشدد على حماية حرية تحويل رأس المال والارباح وتمتع الاستثمارات بالحماية والضمان الكاملين.

كذلك يستهدف الاتفاق قيام الطرفين بتشجيع وتوفير الظروف الملائمة للمستثمرين في البلدين للاستثمار لدى البلد الآخر ومعاملة هذه الاستثمارات معاملة عادلة.

البحرين

أرقام الصادرات والمستوردات في اطار مجلس التعاون

■ مال الميزان التجاري لحجم التجارة البينية بين البحرين والدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون الخليجي مجتمعة لمصلحة البحرين للشهر الثاني على التوالي وذلك في ما يخص السلع والبضائع الوطنية المنشأ. واوضح تقرير للادارة العامة للجمارك ان البحرين صدرت بضائع بحرينية المنشأ الى دول مجلس التعاون الاخرى الشهر الماضي تناهز قيمتها ٨.٥ مليون دينار، بينما بلغت قيمة السلع والمنتوجات الوطنية التي استوردتها البحرين من هذه الدول الخمس (المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر) ٧.١٦٤ مليون دينار بحريني. وخلال شهر ايار/مايو الماضي جاء ميزان التبادل التجاري لمصلحة البحرين ايضا، بلغت قيمة ما صدرته البحرين الى دول مجلس التعاون الخمس ٧.١٦٦ مليون دينار، بينما بلغت قيمة المنتوجات الوطنية المستوردة من هذه الدول المجتمعة ٦.٦٣٧ مليون دينار. من جهة اخرى اكد المسؤولون البحرينيون اهتمامهم بزيادة مجالات التصدير أمامهم، وقالوا ان البحرين ستشارك في اول معرض لدول مجلس التعاون يقام في بريطانيا تحت شعار «صنع في الخليج» خلال ايلول/سبتمبر المقبل.

وتبلغ مساحة جناح البحرين في هذا المعرض ٥٠٠ متر مربع وتضم منتوجات لنحو ٤٠ شركة بحرينية. ويشهد يوم ١٤ ايلول/سبتمبر اقامة محاضرات وندوات للتعريف والترويج لمختلف الفرص والامكانات المتاحة للاستثمار في دولة البحرين.

المغرب

تشديد على الاستثمارات الاجنبية وتخطيط لجذبها

قال مراد شريف وزير التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية المغربي : ان بلاده تخطط لجذب مليار دولار سنويا من الاستثمارات الاجنبية في المستقبل القريب مشيرا الى ارتفاع ملحوظ شهدته هذه الاستثمارات في العام الماضي حيث وصلت الى حدود ٥٥٠ مليون دولار ، وكانت السبب الرئيسي في تغطية عجز ميزان المدفوعات الذي تراجع من ١٢٪ الى ٢٪ من الناتج المحلي في العام الماضي.

جاء ذلك في كلمة له في مؤتمر مائدة مستديرة حول فرص تمويل العمال في المغرب نظمته مؤسسة «مورغان غرانفيل» البريطانية في لندن وحضره وفد اعمال مغربي يضم حوالى ٤٠ شخصية من القطاعين العام والخاص وممثلين عن مصارف بريطانية واجنبية تعمل في لندن.

كما تحدث في المؤتمر المستر غودلاد وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية الذي اشار الى اهتمام الحكومة البريطانية بتعزيز التجارة مع المغرب وتشجيع الشركات البريطانية على التصدير اليه، مشيرا الى ارتفاع الصادرات الى نحو ١٦٠ مليون جنيه استرليني في العام الماضي، وقال: ان لندن باعتبارها اكبر مركز تمويل مصرفي في العالم وواحدة من اهم ثلاثة مراكز مالية دولية تمثل سوقا جيدة مع المغرب في مجال التمويل.

وقدم الوزير المغربي صورة عامة عن نتائج التحرير الاقتصادي في المغرب والمطبقة منذ ١٠ سنوات وقال: ان بلاده اصبحت سوقا ناشئة تلقى اهتماما متزايدا من قبل المستثمرين الدوليين بعد ان جرى تحرير التجارة الخارجية للمغرب وازالة كل القيود على الاستثمار الاجنبي، وتم تحديث النظام المالي والمصرفي بما يتفق مع المستويات والمعايير الدولية، وزادت حصته في التجارة الدولية.

واشار الى ان برنامج الخصوصة الذي تطبقه الحكومة المغربية حاليا، وقال ان الحكومة المغربية مستعدة للمضي قدما في برنامج الخصوصة ليشمل قطاعات الطاقة والاتصالات والماء والاشغال العامة.

وقال: ان عجز الميزانية انخفض الى حدود ٢.٢ من الناتج المحلي، في حين ان احتياطي العملات الاجنبية للبلاد ارتفع الى ما يغطي ٦ اشهر من الواردات، والتضخم في حدود ٥٪ سنويا، ومن المتوقع ان يصل معدل النمو الاقتصادي الى حدود ١٠٪ في العام الحالي وما يتجاوز هذا المعدل في السنوات المقبلة، واشار الى دخول المغرب سوق التمويل الدولية وارتفاع الثقة الائتمانية فيه، واعطى مثالا على ذلك بالقرض المصرفي الدولي البالغة قيمته ٣٠ مليون دولار والذي منح لشركة مغربية العام الماضي من دون الحاجة الى اي ضمان حكومي.

وتحدث كذلك في المؤتمر ديفيد سورتغار نائب رئيس مجلس ادارة «مورغان غرانفيل» الذي اشار الى الفرص التي تقدمها السوق المغربية مع برنامج الخصوصة والتحرير الاقتصادي ، وكذلك تحدث جيمس نيل المدير في «مورغان غرانفيل» الذي اشار الى ان حصة بريطانيا في التجارة مع المغرب منخفضة مقارنة بمنافسيها التجاريين مثل فرنسا واسبانيا والولايات المتحدة، ولكنه اشار الى فرص تنمية ذلك، واشار الى ان تموين المشروعات يحتاج الى مراعاة قدرة هذه المشروعات على توليد دخل بالنقد الاجنبي.

وتحدث ممثلون عن بنك شركة «بارينغ» للاوراق المالية عن السوق المالية في المغرب مشيرين الى ان هدف المرحلة الاولى من برنامج الخصوصة المغربي بيع اصول تصل قيمتها الى ملياري دولار ، وهو ما سيعطي دفعة قوية لبورصة الاسهم هناك التي شهدت نموا مرتفعا في الفترة الأخيرة، في حجم تعاملاتها، كما اشاروا الى ان المغرب اكثر تقدما من البلدان الافريقية الاخرى في تحرير الاقتصاد، والخطر الاقتصادي فيه اقل من اي دولة افريقية اخرى، كما انه هناك قائمة معلنة للشركات المراد تخصيصها وهي ميزة غير موجودة في اسواق اخرى، ولكنهم اشاروا الى حاجة البورصة الى قدر اكبر من الشفافية. وتنوير المعلومات عن نتائج الشركات، وان تنخفض نسبة تعاملات الأسهم خارج البورصة الرسمية.

وقدم مسؤولون من بنك «باريبا » الفرنسي في لندن صورة عن وجهة نظر المستثمرين الدوليين في السوق المغربية، واشاروا الى ان هذه السوق جزء مهم في استراتيجية «باريبا» للاسواق الناشئة في المنطقة. وقالوا ان عام ١٩٩٤ يشهد درجة اعلى من الانتقائية من قبل مستثمري الاسواق الناشئة الذين ضخوا نحو ٥٠ مليار دولار في هذه الاسواق العام الماضي، وهم يبحثون عن النوعية الجيدة للاستثمار مع السعر المناسب. واشاروا الى انخفاض حجم التداول السنوي للسهم في بورصة الدار البيضاء مقارنة مع أسواق أخرى في المنطقة مثل الاردن وتركيا واسرائيل، ولكنهم توقعوا قدوم رؤوس اموال اجنبية اكبر مع نهاية المرحلة الاولى للخصوصة.

وقدم عادل بوردي من مجموعة «الدار البيضاء للتمويل» رؤية عن السوق المالية في المغرب مشيرا الى ان العمل يجري لانشاء سوق ثانوية للاوراق المالية. وقال:

ان هناك ١٥٠ مليون دولار استثمارات جديدة ذهبت الى الاسهم في الـ ١٢ شهرا الماضية، وقال ان البورصة المغربية قدمت زيادة سنوية قدرها ٢٨٪ في الاشهر الـ ٧٧ الماضية بالدولار، وان توقعات النمو بين ٥٪ و٧٪ للناتج المحلي سنويا بعد العام الحالي المتوقع ان يبلغ ١٠٪.

واكد عز الدين برادة وهو مصرفي مغربي على الادوات المالية الجديدة التي ستشمل خلق سوق ثانوية للاوراق المالية، واصدار شهادات ايداع متاحة للمستثمرين المحليين والاجانب واذونات خزانة وسندات وخلافه، وعلى التحديث الذي شهده القطاع المصرفي المغربي ووجود بنوك استثمار حاليا.

وشملت اعمال المؤتمر كلمات من مسؤولين مغاربة عن البورصة المغربية والاستثمار الاجنبي والخصوصة في المغرب، منهم حسن بنوسي من وزارة التجارة الخارجية وخالد الكادري من وزارة المالية، وكذلك جلا حوني من «ابلاين» للاوراق المالية.

مشروع انموذجي للسكن الاجتماعي واصلاح الاختلالات

شرعت الحكومة المغربية في التخطيط لاصلاح الاختلالات الاجتماعية المترتبة عن برنامج اصلاح الاختلالات المالية واعادة هيكلة اقتصاد البلاد، وهو البرنامج الذي استغرق تنفيذه عشر سنوات وانتهى في العام الماضي.

ومنذ ان تولى عبداللطيف الفيلالي رئاسة الحكومة قبل اسابيع اكد في عدة مناسبات : ان القضايا الاجتماعية ستحظى بالاولوية، واجرى اتصالات مكثفة مع قادة الاحزاب السياسة لدراسة قضايا التعليم التي تضمنتها رسالة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني الى مجلس النواب واعتبرت في حينها بمثابة تدشين برنامج اصلاح الاختلالات الاجتماعي.

وتركز الحكومة على تخطيط استراتيجية للتنمية الاجتماعية لفائدة الفئات الاقل دخلا، وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور هي :

● توسيع استفادة الفئات الاجتماعية الاقل حظا من مختلف الخدمات الاساسية عن طريق رفع نسبة المدارس ومحاربة الامية وتنمية برامج السكن الاجتماعي وزيادة عدد السكان المشمولين بالخدمات الصحية والماء الصالح للشرب.

● ويرتكز المحور الثاني على زيادة دخل المواطن من خلال ترسيخ مكتسبات اعادة هيكلة اقتصاد البلاد وتجاوز الموانع التنظيمية والقانونية التي تحول دون خلق مزيد من فرص الشغل ودعم آليات الادماج في سوق العمل وتنمية الانشطة الاقتصادية في الوسط القروي.

● ويهدف المحور الاخير الى دعم برامج الوقاية الاجتماعية على اساس مجموعة من الاجراءات التي تتصل باختيار افضل برامج المساعدة الموجهة للفئات الاجتماعية المعنية.

وفي هذا الاطار علم ان وزارة الاسكان تدرس امكانية انجاز مشروع نموذجي للسكن الاجتماعي يهدف الى بناء مائتي الف وحدة سكنية اقتصادية وضع الخبراء قواعد الاستفادة منها بطرق ميسرة خاصة في مجال القرض.. واعلنت وزارة الصحة بدورها عن مشروع بناء حوالى ١٦٠ مركزا صحيا في البادية المغربية قبل نهاية العام الحالي، على ان يستمر انجاز هذا المشروع في العام المقبل، ببناء ١٦٩ مركزا آخر بمشاركة تمويلية من طرف البنك الافريقي للتنمية.

وكان الوزير الاول رئيس الحكومة قد شرع في بحث وسائل تسهيل عمليات الاستثمار الوطني والدولي بناء على نتائج بحث وطني اجرته لجنة تشجيع الاستثمار التي انشاها العاهل المغربي في بداية السنة الحالية برئاسة محمد السقاط والي بنك المغرب، وقد تضمن البحث تحديد تسع عشرة عرقلة يواجهها المستثمرون.

واكد الوزير الاول في اول اجتماع عقده مع هيئة رجال الاعمال في الدار البيضاء عن عزم الحكومة على انهاء جميع مشاكل المستثمرين.

ومن جانبه صادق مجلس النواب قبل نهاية دورته الربيعية على مشروع تمويل «مشاريع الشباب العاطل» من طرف صندوق خاص يقدم قروضا ميسرة مشتركة بين الدولة والبنوك التجارية للشباب الراغب في انجاز مشاريع انتاجية.

وتشير مختلف المصادر الحكومية الى ان برنامج اصلاح التوازنات الاجتماعية سيكون دعامة اساسية لانطلاقة اقتصادية راسخة ومتوازنة، الا ان هذا البرنامج يتطلب توافقا وطنيا سيحظى بدعم جميع الاطراف السياسية والاقتصادية، وهو الامر الموكول الآن لمختلف الاتصالات التي شرع الوزير الاول رئيس الحكومة في اجرائها مع النقابات والاحزاب السياسية ورجال الاعمال.

تونس

تطوير الشراكة مع سويسرا وايطاليا واسبانيا واستفادة عملية من الاتحاد الاوروبي

حققت تونس خطوات جديدة في تطوير الشراكة الصناعية مع كل من سويسرا وايطاليا واسبانيا وسجلت اخيرا تقدما مهما على صعيدي التوقيع على اتفاقات تمويل جديدة وانشاء مؤسسات صناعية واستثمارية مشتركة.

وقعت حكومة الرئيس زين العابدين بن علي اتفاق شراكة مع الحكومة السويسرية تمنح بموجبه سويسرا اعتمادا قيمته ١٣ مليون فرنك سويسري (اكثر من ٩ ملايين دولار) لتمويل مشاريع شراكة بين البلدين.

وقال وزير الاقتصاد الاتحادي جان باسكال دي لاموراز في حفلة التوقيع على الاتفاق ان الاعتمادات ستخصص لتمويل حاجات تونس من التجهيزات والخدمات السويسرية لحساب مؤسسات الاستثمار المشترك في تونس وكذلك لتغطية نفقات التدريب المهني والصيانة.

وسيستخدم قسم من الاعتمادات لتمويل رأس مال مؤسسات ستنشأ في اطار الشراكة بين تونس وسويسرا يوضع في تصرف مصارف وبنوك محلية لتساعد في انشاء تلك المؤسسات.

وسجل التعاون بين تونس وسويسرا في مجال الاستثمار تطورا مهما خلال السنوات الماضية اذ انشأ متمولون سويسريون ٢٧ مؤسسة تعمل في تونس حاليا.

ويذكر ان تونس سجلت زيادة في قيمة الاستثمارات قدرت بنحو ٢٠٠ في المائة بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٣ ، اذ زادت القيمة من ٢.١ مليار دينار (٢.١ مليار دولار) الى ٤.١ مليار دينار (٤.١ مليار دولار)، فيما زادت نسبة الاستثمار من الناتج الاجمالي خلال الفترة نفسها من ٢٢ في المائة الى ٢٥ في المائة.

ولوحظ ان حصة القطاع الخاص من اجمالي الاستثمارات زادت الى ٥٠ في المائة خلال السنوات الاخيرة.

من جهة اخرى زادت المنشآت الصناعية التونسية - الايطالية المشتركة من ٣٠ الى ١٣٠ منشأة في السنوات الاربع الاخيرة فيما زاد عدد العاملين فيها الى ٧٠٠٠ عامل.

وقدرت احصاءات نشرت في تونس قيمة الاستثمارات الايطالية في تونس بـ ٨٤ مليون دولار، فيما تقدمت ايطاليا الى المرتبة الثانية بين زبائن تونس الخارجيين وصارت تستأثر بـ ١٧ في المائة من مبادلات تونس التجارية مع الخارج.

واشارت الاحصاءات الى ان السلطات الايطالية خصصت ٦٥٠ مليون دولار في السنوات الست الاخيرة لتمويل انشاء مشاريع شراكة مع رجال اعمال تونسيين.

وأفاد رئيس مؤسسة التجارة الخارجية في ايطاليا جانكارلو فيرو خلال ندوة الشراكة التونسية - الايطالية التي اقيمت في العاصمة تونس: ان ٥٠ في المائة من الاعتمادات التي خصصتها الحكومة الايطالية لمشاريع الشراكة تم استخدامها في السنوات الماضية ويجري حاليا استخدام ٢٥ في المائة من الاعتمادات فيما يتوقع استخدام الـ ٢٥ في المائة الباقية في نهاية السنة الحالية وبدء السنة المقبلة.

وعكست اقامة ندوة الشراكة التونسية - الايطالية بمشاركة وزير الدولة للاستثمار الخارجي والتعاون الدولي محمد الحناشي الاهتمام المتزايد للمتمولين والصناعيين الايطاليين بالاستثمار في تونس.

وحض الحناشي رجال الاعمال الايطاليين والتونسيين على انشاء مشاريع مشتركة موجهة الى اسواق الشرق الاوسط وعلى تطوير مشاريع تجميع السيارات لمجابهة المنافسة اليابانية والكورية في هذا القطاع.

واعلن ان نظاما معدلا لمشاريع الشراكة سيصدر في تونس خلال شهر ايلول /سبتمبر المقبل لتسهيل انشاء المؤسسات التي تقام في اطار هذه الصيغة وحفز المتمولين الأجانب على الاستثمار فيها.

واكد جانكارلو فيرو ان الاصلاحات التي ادخلتها تونس على الاقتصاد في السنوات الاخيرة والخطوات التي تحققت في مجال تحرير التجارة الخارجية شجعت المتمولين الايطاليين على زيادة الاستثمارات الصناعية في تونس، بالاضافة للقرب الجغرافي الذي يجعل النقل غير مكلف ولا يفرض اللجوء الى استخدام مخازن كبيرة.

وشارك في ندوة الشراكة التونسية - الأيطالية صناعيون ايطاليون يعملون في قطاع المنسوجات والصناعات الكهربائية والبلاستيك والصناعات الغذائية وتصدير الاسماك.

على صعيد ثالث انهى وفد من رجال الاعمال التونسيين زيارة الى اسبانيا استمرت ثلاثة ايام اجتمع خلالها مع مستثمرين وصناعيين اسبان.

وعرض الوفد الذي قاده رئيس اتحاد الصناعيين والتجار هادي الجيلاني على الجانب الاسباني الحوافز والتسهيلات التي تضمنها قانون الاستثمارات الجديد الذي صدر اخيرا في تونس.

هذا واظهرت دراسة أعدتها أجهزة الاتحاد الاوروبي ان تونس استخدمت حتى الآن ٧٠ في المائة من مصادر التمويل التي وضعها الاتحاد في تصرفها في اطار بروتوكول التعاون المالي الذي وقع عليه الجانبان في سنة ١٩٩٢ والذي ينتهي مفعوله في سنة ١٩٩٦.

وقال سفير الاتحاد الاوروبي في تونس روبرت فان ديرمولن، ان هذه النتائج تؤكد قدرة الاقتصاد التونسي على استيعاب القروض والمساعدات التي توضع في تصرفها. وأوضح في تعليقه على الدراسة ان تونس حازت على اعلى نسبة من التمويلات من الاتحاد بين الدول المتوسطية التي لا تنتمي الى الاتحاد، مما يشجع على تحقيق تقدم في المفاوضات التي بدأتها تونس مع الاتحاد الاوروبي في اذار/مارس الماضي.

وحصلت تونس السنة الماضية على ١٨ مليون وحدة حسابية اوروبية (نحو ٢٨ مليون دولار) في اطار مشاريع اضافية خارج بروتوكول التعاون بينها مشاريع للتعاون الاوروبي - المغاربي ومساعدات غذائية.

وتعهد الاتحاد الاوروبي بموجب بروتوكول سنة ١٩٩٢ تقديم تمويلات لتونس بقيمة ٢٨٤ مليون وحدة حسابية اوروبية (٤٨٠ مليون دولار) موزعة على ثلاثة قطاعات هي: الهبات وقيمتها الاجمالية ١٠١ مليون وحدة حسابية والمساهمات في تشكيل رأس المال وقيمتها ١٥ مليون وحدة حسابية واخيرا قروض منحها المصرف الاوروبي للتنمية وقيمتها ١٦٨ مليون وحدة حسابية.

الرئيس زين العابدين بن علي

واظهرت دراسة الاتحاد الاوروبي الى ان القطاع الزراعي التونسي استأثر بنحو ٧٥ في المائة من المساعدات التي قدمها الاتحاد والتي استخدمت في مشاريع لتعزيز التنمية والمحافظة على فرص العمل في الارياف.

وسيتم التركيز في السنتين المقبلتين على مشاريع المحافظة على التربة وتطوير الموارد المائية . وحاز القطاع الصناعي على ٢٠ في المائة من المساعدات الاوروبية فيما خصص الباقي، اي خمسة في المائة، لتمويل دراسات تنموية.

اما التمويلات التي قدمها المصرف الاوروبي للتنمية فاستخدمت لتنفيذ مشاريع في القطاع الزراعي (٤٥ في المائة) والسياحة (١٥ في المائة) وحماية البيئة (١٥ في المائة) والصناعة (خمسة في المائة).

وكان الاتحاد الأوروبي قرر منح تونس ٣٠٠ مليون وحدة حسابية اوروبية (٥٠٠ مليون دولار) زيادة على المساعدات المقررة في بروتوكول التعاون الذي ينتهي في سنة ١٩٩٦ على ان تخصص للمساعدة على تنفيذ خطط الاصلاح الهيكلي للاقتصاد ضمن برنامج شامل لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وكانت تونس اول بلد استفاد من البرنامج اذ حصلت على ٤٠ مليون وحدة حسابية لانجاز مشاريع التخصيص في ظروف جيدة.

ومنح البنك الاوروبي للاستثمار قروضا اضافية لتونس بلغت ١.٨ مليار وحدة حسابية بينها ٥٠٠ مليون يجري استخدامها في مشاريع للمحافظة على البيئة و١.٣ مليار وحدة متبقية تخصص لمشاريع النقل والاتصالات والطاقة والبنية الاساسية (موانيء ومطارات).

ومول الاتحاد الاوروبي مشروعا بيئيا وحيدا تمثل باقامة قنوات للتطهير في ١٧ مدينة ساحلية وقدرت اكلافه بـ ١٧ مليون وحدة حسابية.

وحقق التعاون التونسي - الاوروبي في الميدان الصناعي تطورا مهما في السنوات الاخيرة. وشمل القطاعين العام والخاص. ويعتبر تعزيز صيغة الشراكة الهدف الاول لهذا التعاون اذ سعى التونسيون الى الاستفادة من الشراكة مع المؤسسات الاوروبية لتحديث النسيج الصناعي المحلي، وتعزيز التعاون العلمي والفني وتحديث شبكات الاتصالات وتنمية مصادر الطاقة.

لا اعمار من دون دولة المؤسسات

بقلم: ايلي الفرزلي
نائب رئيس مجلس النواب اللبناني

بعد حضوره «المؤتمر الوطني للمشرعين الاميركيين» في مدينة «نيو اورلينز» بولاية «لويزيانا» ، التقى ايلي الفرزلي، نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني، المسؤولين عن شؤون الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن، حيث ألقى كلمة ننشر نصها هنا، والتي على أساسها جرى نقاش بين نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني، والمسؤولين الاميركيين حول مختلف القضايا التي تهم البلدين. وأثناء وجود الفرزلي والوفد النيابي اللبناني المرافق في واشنطن دعي الى حضور جلسة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي برئاسة لي هاملتون للاستماع الى افادة وزير الخارجية وارن كريستوفر حول جولته الأخيرة في الشرق الأوسط وعملية السلام وشؤون عالمية مختلفة.

■ بادىء ذي بدء ، لا بد من كلمة حول مفهوم «اعادة الاعمار»، لأن معظم الناس تقريبا ينظرون الى مسألة الاعمار على انها مسألة مادية ليس الا. ان قليلين في لبنان ينظرون الى مسألة الاعمار على انها في الواقع عملية سياسية، حيث ادراك الاهداف يعطي معنى للاعمار المادي ويجعله ممكناً.

على ان العملية السياسية لا تتم في الفراغ، وقد ظل هذا سببا من الأسباب الرئيسية لاخفاق محاولات عديدة في التنمية الاقتصادية في العالم الثالث عموماً لأن الناس لم يدركوا ان التنمية السياسية هي شرط مسبق للتنمية الاقتصادية. ومن هذا المنطلق نقدر تقديراً عالياً المشروع الذي ترعاه في بلادنا وكالة التنمية الدولية لأنها في رأينا تسير في الاتجاه الصحيح.

ولا بد من القول ايضا ان في لبنان على الرغم من الحرب الاهلية، عملية سياسية مرموقة. وهذه العملية هي التي صانت البلاد من الانحلال كمثل تلك التي صانت الولايات المتحدة ابان الحرب الاهلية الاميركية في القرن الماضي . إذ انها قدمت امكانية حل قابل للحياة من خلال استمرارية المؤسسات الديموقراطية. ففي لبنان أدت العملية السياسية الديموقراطية على نحو أو آخر الى ابقاء البلاد متماسكة. لقد نجحنا في هذا الامتحان الرهيب بامتياز حسب قناعتي الشخصية على الرغم من بعض الشوائب.

ان التنمية السياسية هي شرط مسبق للتنمية الاقتصادية واستمرار المؤسسات الديموقراطية أبقت لبنان متماسكاً

هناك عاملان جعلا هذه الاستمرارية ممكنة، أولهما البرلمان حيث أمكن تحقيق نوع من الاجماع. وثانيهما التراث الدستوري العميق الجذور لأسباب عديدة منها مستوى التعليم وحرية الصحافة والوجود اللبناني الراسخ في أنحاء العالم كافة.

وأنا شخصياً نشأت في محيط سياسي متشرب بهذا التراث الدستوري حيث ان جدي الدكتور ملحم الفرزلي الذي تخرج في كلية الطب في شيكاغو في أوائل القرن وعاد الى لبنان ليمارس الطب عام ١٩٠٣ حمل معه اعجاباً بالحكم الدستوري. فقد استمر هذا التراث بل أقول انه انتعش في مناخ صحي.

فالحرب الأهلية عطلت كل شيء في لبنان ما عدا العملية السياسية المتجسدة في مجلس النواب وفي التقاليد البرلمانية والتراث الدستوري العميق الجذور في الشعب اللبناني حيث التنوع والتعدد هما من سمات الحياة اللبنانية.

وهكذا فان اعادة الاعمار في لبنان لم تبدأ من الصفر، بل من الانصاف القول انها بدأت قبل انتهاء الحرب، ذلك ان البنيان الاقتصادي في لبنان بالمقارنة مع بلدان عديدة في الشرق الاوسط يقوم على قاعدة سياسية سليمة نسبياً تتفاعل فيها معالم ثلاثة:

● **أولا:** الادراك المبكر للبنانيين ان الافكار لا العقائد هي القوة الدافعة للتقدم.

● **ثانيا:** الحيوية القائمة منذ زمن طويل وقوامها الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية بدل الجمود البيروقراطي والنماذج الساكنة.

● **ثالثا:** ادراك اللبنانيين وربما لأسباب تاريخية ان التقدم المجتمعي أيسر وأقل كلفة من ادامة رعاية اجتماعية من المتعذر تحملها نظرا لأنها تؤدي الى الاتكال بدل التعاضد.

واذ نأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، نعكف الآن على الجانب المادي من اعادة الاعمار في اطار هذه العملية السياسية المشار اليها. ولست أدري اذا كنتم تعرفون ان البرلمان اللبناني قبيل قدومي الى الولايات المتحدة ، قدم دعماً رائعاً لحرية وسائل الاعلام في مواجهة القيود والضغوط ولذلك لا يجوز لنا ان نعطي أية مصداقية لأي ايحاء بأن حرية وسائل الاعلام كانت من الاسباب التي أذكت نار الحرب الأهلية في لبنان.

على ان برنامج اعادة الاعمار الذي وضعته الحكومة الحالية بموجب خطة أطلقت عليها اسم «آفاق ٢٠٠٠» أتاح فرصة لتوسيع وتحديث البنية التحتية لتلبية احتياجات لبنان المقبلة في مرحلة السلام والتكامل الاقتصادي في المشرق ان لم يكن في الشرق الاوسط كله.

ان الحكومة اللبنانية، ما زالت حتى الآن، تمول عملياتها بالعجز في الميزانية، مما خلق موجة تضخمية «عارمة» ظن في وقت من الأوقات انه من المتعذر ايقافها. وما زلنا غير متأكدين ما اذا كان بمقدور الحكومة ان تخلق فائض الميزانية الذي تعوّل عليه في خطتها.

لكن يمكنها بواسطة الاصلاح الضريبي واقامة جهاز فعّال للجباية وربما بادخال ضريبة على المبيعات سهلة جبايتها ان تردم هوة واسعة ولو ان ذلك ستكون له انعكاسات اجتماعية مرهقة في المدى القصير وربما في المدى المتوسط.

وفي اعتقادي ان هذا الامر في غاية الأهمية ليس فقط لوضع ميزانية افضل، بصورة مؤقتة، بل من أجل خلق انضباط ضريبي دائم لم نعرفه من قبل حيث لم يكن أحد يدفع الضرائب المترتبة عليه بصورة منتظمة، ولم تكن الحكومة تجني المتوجبات لها بصورة فعالة.

ان السياسة الهادفة الى تقليص التمويل بالعجز هي أمر مهم لا كوسيلة لاحداث ميزانية متوازنة اذا امكن او خلق وسيلة لتمويل اعادة الاعمار. بل هي متوجبة لاعطاء القطاع الخاص فرصة المشاركة الفعلية في اعادة الاعمار لأن هذا القطاع وخصوصا في لبنان بامكانه ان يقوم بالمهمة عينها على أتم وجه. كذلك فان ازالة التمويل بالعجز من شأنها ان تيسر المزيد من الاموال لدى الجهاز المصرفي لاقراضه للقطاع الخاص. انني أرى هذه المسألة في غاية الأهمية ، بل قد تكون حاسمة.

وفي غضون ذلك، هناك مصادر عديدة للمساعدة يجري طرق أبوابها بشيء من النجاح وان كان هذا النجاح أقل مما هو متوقع لأسباب متعددة. ومن هذه المصادر:

● **أولاً: الاقتراض من أسواق المال العالمية بسندات حكومية:**

ان الحكومة اللبنانية لم تجرب هذه الأداة في الماضي، على نطاق يذكر، لأن لبنان لم يكن قط بحاجة الى دين خارجي. ولذا فان طرق أبواب سوق السندات الدولية له في رأينا نفعان رئيسيان:

أولهما اعفاء الجهاز المصرفي من اقراض الحكومة بغية اقراض القطاع الخاص.

وثانيهما بناء ثقة دولية بدقة التزام لبنان بوفاء اسحقاقاته. ولا بد ان نشير امامكم ايها السادة، الى ان لبنان لم يخل أبداً بأي التزام أو موجب خارجي. وحتى في بعض الصفقات المشبوهة كتلك التي جرت مع فرنسا، والتي أوكل الي رئاسة لجنة التحقيق بشأنها، خول مجلس النواب اللبناني الحكومة ان تدفع الاقساط المتدنية في تواريخ استحقاقاتها حفاظا على مصداقية الدولية.

● **ثانيا: المساعدات الدولية.**

وهذه الأداة يمكن تصنيفها في فئتين:

المساعدات المؤسسية والمساعدات الحكومية.

ان المساعدات المؤسسية كالتي يقدمها «البنك الدولي للانشاء والتعمير» و «صندوق النقد الدولي» ولا ننسى «وكالة التنمية الدولية» التي نأمل ان تزيد من حجم تعاطيها وتقديماتها، يمكن ان تكون نافعة فعلاً لا من حيث الكم النقدي الذي تقدمه بل لمساعدتنا، على ان نساعد أنفسنا. ويتوقف مدى استفادتنا من مساعدات كهذه على كفاءتنا وقدرتنا على ردم الثغرات التي يتعذر ردمها من غير مساعدة دولية.

اما المساعدات الحكومية الخارجية وهي في غالبيتها على شكل هبات من الاتحاد الاوروبي او الولايات المتحدة الاميركية، فانها تكون أنفع ما تكون اذا وجهت نحو أغراض محددة يجري الاتفاق عليها بيننا وبين الدول المانحة.

وانا شخصيا اعتقد ان هذا النوع من المساعدات يجب ان يوجه بصورة رئيسية نحو التدريب والتعليم ونحو مشاريع البنية التحتية التي لها تأثير مباشر على المبادرات الفردية ورفع نوعية الموارد البشرية.

● **ثالثا - المساعدات العربية:**

تشمل هذه المساعدات ايضا هبات حكومية وقروضاً مؤسسية. فالقروض التي تقدمها مؤسسات مثل صناديق التنمية العربية هي قروض ميسرة ، لكنني اعتقد انها موجهة باتجاه مشاريع منفردة لكن المساعدات العربية كانت اقل بكثير مما توقع اللبنانيون، وخاصة من الدول النفطية لأسباب عديدة منها حرب الخليج وهبوط أسعار النفط .

● **رابعا- الموارد اللبنانية المهاجرة:**

هذه الموارد كذلك يمكن تصنيفها في فئتين:

الاولى تشمل الاموال التي يجنيها اللبنانيون العاملون في الخارج ويحولونها الى ذويهم، والثانية الاموال المودعة في الخارج من قبل مواطنين ومهاجرين ومؤسسات لبنانية.

فالفئة الاولى، باتت أقل أهمية لأن فرص العمل خارج لبنان وخصوصا في منطقة الخليج قد أخذت تضيق، لكن الفئة الثانية يمكن ان تكون حاسمة وبالغة الأهمية اذا توفر المناخ الصحيح والسياسات الملائمة لجذب تلك الرساميل الهائلة. وقد شاهدنا كيف ان اللبنانيين المقيمين في الخارج أقدموا على الاكتتاب في اسهم شركة اعمار وسط بيروت التجاري «سوليدير» عندما تم طرح تلك الأسهم في السوق. فقد كان الاقبال على الاكتتاب فيها شديدا الى درجة انه تجاوز المطلوب فبلغ قرابة مليار من الدولارات.

وهذا المال اللبناني الخارجي يكتسب أهمية اضافية نظرا لأن مصادر الأموال المشبوهة الآتية من تهريب المخدرات قد انقطعت بسبب التشدد في ملاحقة المهربين بمساعدة السلطات السورية.

ومن هذه الناحية ، فاننا نثمن كل ما يساعد على بناء الثقة المحفزة لجذب الرساميل والموارد اللبنانية البشرية والمادية.

ولذا نرى ان الحكومة الاميركية لا تجني نفعاً من ابقاء الحظر على قدوم الأميركيين الى لبنان . وكأنها، كما ورد في تعليق لجريدة الـ «واشنطن بوست» ، تقلل من شأن النهوض اللبناني. ان رفع الحظر الاميركي بالنسبة الينا أمر حيوي لا من حيث مشاركة الاميركيين والشركات الاميركية الاخرى في برنامج اعادة الاعمار بل من حيث تعزيز الثقة والضمانات المشجعة لأولئك اللبنانيين الذين ما زالوا مترددين في العودة لدعم بلادهم واقتصادها وخاصة الذين يملكون الطاقات والخبرات المتقدمة لوضع اعمار لبنان في اطاره الصحيح، ليس لبناء ما هدمته الحرب فحسب بل للتعويض عما فات.

ولذا فان رفع الحظر الاميركي، في هذا الوقت بالذات ، يعطي لبنان دعماً كبيراً، أو على الأقل نزيل من أذهان الناس فكرة مقلقة، وهي ان اميركا والاميركيين غير مؤمنين بقيامة لبنان، خلافا لما يظن اللبنانيون منذ زمن طويل يعود لتاريخ تأسيس الجامعة الاميركية في بيروت.

● **خامسا - تقليص الهدر:**

ومن المجالات التي يمكن من خلالها تأمين بعض الموارد تقليص الهدر. وان كانت المهمة صعبة لا من حيث تقليص الانفاق من غير طائل بقدر ما هو في تحديد مجالاته. فعندما زرنا لجنة المال والموازنة في مجلس نواب ولاية نيويورك سألناهم عن كيفية تحديد الهدر فكان الجواب، ان ذلك مسألة سياسية. والسياسيون كما تعلمون لا ينظرون الى أي انفاق مهما كان على انه مهدور لكن علينا على الاقل ان نكون حذرين وواعين في تخفيض انفاق الاموال بحيث يستخدم المال على أعلى درجة ممكنة من الانتاجية.

ان رفع الحظر الاميركي يعطي لبنان دعما كبيراً ويزيل من الأذهان ان الاميركيين غير مؤمنين بقيامة لبنان

ونحن نعتقد ان مساعدة وكالة التنمية الدولية (AID) لنا على تحديث أعمالنا التشريعية تقدم خدمة جلى من حيث قياس انتاجيتنا. على انه يجب الاعتراف ان انتاجية مجلس النواب الحالي هي الاعلى في تاريخه.

● **سادسا- عائد السلام:**

اننا نرى ان عملية السلام في الشرق الاوسط التي ترعاها الولايات المتحدة لا رجوع عنها. والجميع في منطقتنا هيأوا أنفسهم لهذه الحقيقة. وللبنان مصلحة أساسية في السلام العادل والشامل لأن الشعب اللبناني عانى الكثير وما زال من حالة الحرب وبالتالي نستحق عوائد السلام.

ولا بد في هذا السياق من ذكر للوضع مع الاسرائيليين والسوريين وهو ما نأمل ان يأخذه صناع القرار في اميركا بعين الاعتبار. ان السلام، كما تعرفون، ليس مجرد وثيقة ، فالمواثيق لا تصنع السلام.

ما يصنع السلام هو فهم نتائجه بنية حسنة، وللبنان في رأيي دور حيوي ليس في عملية السلام الجاري على كل حال، بل في فهم نتائجه وأهدافه النهائية.

ومن هذه الناحية، نرى ان الاسرائيليين، بالاستمرار في اعتداءاتهم واحتلالهم لأراضيه ، لا يسهلون الامور حتى على أنفسهم. بينما لم يدخر السوريون أي جهد في دفع مسيرة السلام الاهلي في البلاد والمساعدة على اعادة بناء المؤسسات اللبنانية. وقد أفاد السوريون من ذلك على نحو مختلف عن التفسير السلبي المغرض لبعض الجماعات والمصالح أو حتى لدى سياسيين مرموقين في الولايات المتحدة. مثل جورج ميتشل زعيم الاغلبية الديموقراطية في مجلس الشيوخ.

ان قلة من الناس خارج لبنان يفهمون ويقدرون الاثر الايجابي الذي أحدثه التعاطي السوري في لبنان على تحسين الوضع في سوريا ذاتها، من خلال التفاعل بين السياسيين والقادة في البلدين. وانه لخطأ جسيم ان يقلل أحد من شأن هذا الاثر الايجابي للبنانيين في سوريا بل على العكس من ذلك يجب ان يتخذ مرتكزا لمزيد من التفاعل في العلاقات بدل التركيز على بعض النواحي السلبية، التي لا طائل منه ، بل ربما كان ضارا. اننا نعرف بالتجربة انه كلما تزايد التفاعل بين اللبنانيين والسوريين تعزز الانفراج الثقافي والاقتصادي والسياسي. وبالتالي فان اي تفكير لفصل المسارين السوري واللبناني لأسباب تكتيكية او لمنافع آنية من شأنه ان يبعث الشكوك وعدم الاستقرار. لأن التفاعل السوري اللبناني هو من الضمانات الاساسية لهذا الاستقرار وبالتالي لعملية السلام.

اننا نحذر من اي محاولة للعودة بالوضع الى سياسة الفعل وردة الفعل في مناخ من الشك والتآمر لأن ذلك سوف يرتد ارتداداً ضاراً على الجميع بما في ذلك الولايات المتحدة الاميركية. ان هذا التحسن بسبب التفاعل السوري اللبناني من شأنه ان يجعل التزام سوريا ولبنان بعملية السلام اولوية لكل منهما بحيث تصبح علاقات البلدين مع الولايات المتحدة ضرورة اساسية.

ذلك ان هذا التتابع بين الاولوية والضرورة يسير معاً وللأفضل كما خبرنا في السنوات القليلة الماضية.

انني اختم هذه الكلمة آملاً، ان تتكرر اللقاءات والمداولات، بين مؤسستنا البرلمانية وبين المشرعين الاميركيين، كما نأمل ان يقوم هؤلاء المشرعون بزيارة بيروت لكي يقفوا بأنفسهم على أعمالنا التشريعية.

واخيرا يجب ان انوه بالقائمين على وكالة التنمية الدولية والمتعاونين معها خاصة المركز التشريعي لجامعة الباني برئاسة الدكتور عبده بعقليني لتفهمهم أوضاعنا واحتياجاتنا والمساعدة المخلصة التي يقدمونها لنا.

بريطانيا

انتعاش سوق العقارات وتحريك قطاع الانشاءات

■ سجلت سوق العقارات التجارية البريطانية انتعاشاً ملحوظاً بعدما مرت بأسوأ فترة ركود منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فمنذ الصيف الماضي، ارتفعت أسعار العقارات بنسبة الربع تقريباً.

ومع ذلك لا يشمل هذا الانتعاش السوق كلها. والمفارقة في الأمر ان ارتفاع أسعار العقارات حصل على رغم استمرار تراجع الايجارات. والشخص الذي يزور أي مدينة بريطانية لا يزال يرى «غابات» من الاعلانات عن العقارات المطروحة في السوق برسم التأجير مما يدل على زيادة قياسية في العرض على الطلب وعلى ضعف لا مثيل في الطلب.

ومع هذا يبدي المستثمرون اهتماماً بالسوق العقارية البريطانية، وحالما اقتنعت المؤسسات المستثمرة بأن أسعار العقارات وصلت الى أدنى ما يمكن ان تصل اليه، انفقت ما زاد على مليار جنيه استرليني في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٣. ويبدو ان هذه الشهية لشراء العقارات لم تشبع بعد. وعلى سبيل المثال تستعد مجموعة «برودانشال»، التي تعتبر أكبر مؤسسة ناشطة في مجال التأمين في بريطانيا، لانفاق مليار جنيه استرليني على شراء العقارات اذا وجدت صفقات مغرية بما فيه الكفاية.

وتسببت المنافسة من مؤسسات مماثلة في رفع الأسعار، وسبقت شركة «سكوتيش اميكابل» الناشطة في مجال التأمين على الحياة، مجموعة «برودانشال» في شراء مركز التبضع في ضاحية كمبرلي اللندنية في مقاطعة ساري. وانفقت في هذا السبيل ٩٠ مليون جنيه استرليني، أي اكثر بكثير من سعر الطلب الذي كان ٧٧.٥ مليون جنيه استرليني، واشترت شركة «اكويتابل لايف انشورنس» مبنى تجارياً في مدينة ريدينغ القريبة من لندن لقاء ٦٠ مليون جنيه استرليني من شركة تابعة لمصرف «هايبو» الالماني، علماً أنه كان بالامكان شراء المبنى لقاء ٤٥ مليون جنيه استرليني قبل عام واحد فقط.

وانفقت الشركات العقارية أيضاً أموالاً طائلة بعدما جمعت نحو ١.٥ مليار جنيه استرليني من الرساميل الجديدة العام الماضي.

وانفقت بعض الشركات مئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية أخيراً على محافظ استثمارية عقارية من بينها شركات مثل «ايمري هولدينغز» و«هامرسون» و«إم. اي. بي. سي».

وكان اكبر لاعب منفرد حتى الان في السوق العقارية البريطانية، صندوق الاستثمار «بريتيش لاند كوانتوم فند» الذي انشيء الصيف الماضي بفضل تعاون بين جورج سوروس، الممول الاميركي الدولي، ورئيس مجلس ادارة «بريتيش لاند» المغامر جون ريتبلات. وكانت أحدث صفقة شارك فيها هذا الصندوق التعاوني شراء مبنى تجاري ضخم في شارع لونهول في لندن مقابل ٧٠.٥ مليون جنيه استرليني، مما وصل ما أنفقه هذا الصندوق في شراء العقارات الى ٥٠٠ مليون جنيه استرليني.

وفيما ترتفع أسعار العقارات، تشهد الرواتب والتعويضات في القطاع العقاري ارتفاعاً حاداً. وقد تسلم مايكل سليد (٤٧ عاما) الذي يرأس شركة «هليكال بار» الناشطة في مجال الاستثمار والانشاء، مليون جنيه استرليني العام الماضي في شكل علاوات بعدما زادت شركته موجوداتها الصافية بالسهم الواحد بنسبة ٧٧ في المائة.

وبالاضافة الى عودة بعض «المحركين» الكبار، ممن أبلوا بلاء حسناً في الدورة العقارية الماضية، الى السوق، يعيد هذا الاتجاه العام الى الأذهان الازدهار العقاري الكبير الذي شهدته بريطانيا في نهاية الثمانينات، لكن توجد مع ذلك فروقات مهمة واضحة:

أولاً: مضت تلك الفترة عندما كان بامكان اي شخص ان يضارب في القطاع العقاري بغض النظر عن موارده المالية. فالمصارف، التي تكبدت خسائر وصلت الى المليارات في أخر ركود سجلته سوق العقارات، تبدي الآن حذراً ازاء منح قروض جديدة.

ثانياً: لم يكن سبب الارتفاع الحاد الذي سجلته أسعار العقارات على مدى العام الماضي، في المقام الأول، ازدياد التوقعات بارتفاع الايجارات، بل ارتفاع أسعار السندات، لكن سوق السندات لم تدعم سوق العقارات وأسعارها خلال الفترة المنقضية من السنة الجارية. وسجلت أسعار السندات تراجعاً حاداً مما أضعف الطلب لا سيما الخاص بالمباني التجارية غير الجديدة التي لا يحتمل كثيراً ان تزداد ايجاراتها.

ولهذا كله تراجعت قيم مباني المكاتب في نيسان/ابريل الماضي، حسب ما يقول ريتشارد اليس المسّاح القانوني. يضاف الى هذا ان التوتر النفسي المتأتي من غموض المستقبل أضر بأسعار أسهم الشركات العقارية التي تراجعت في المتوسط باكثر من ١٣ في المائة خلال السنة الجارية.

ويقول «نيك لزلو»، الناشط في شركة «بيرفورد» العقارية المدرجة في البورصة: «لقد استنفدت السوق قواها». اما جون والي مدير قسم الاستثمارات العقارية لدى مجموعة «كي. إم. بي. أسيت مانجمانت» فيقول: «ان سبب الانتعاش حتى الآن تغير المشاعر فقط، ونحن نعلم ان المشاعر معرضة للتصدع والتقلب». ويضيف: «اذا تسبب نمو الايجارات الذي طال انتظار القطاع له، في خيبة فستبدو المشتريات التي تمت بأسعار اليوم غير ذكية أو أقل من نبيهة».

ولم تظهر للمستثمرين أدلة تشير الى ان الايجارات ترتفع، فالمستثمر ينتظر نهاية المطاف ارتفاع أسعار العقارات لكي يستثمر. لكن بوسع المستثمرين ان يستمدوا بعض الارتياح من ان الايجارات تبدو وكأنها استقرت بعدما تراجعت بنسبة الثلث من الذروة التي سجلتها في اب/اغسطس ١٩٩٠.

وربما ارتفعت الايجارات بسرعة في بعض أسواق العقارات. وفي اعتقاد جيمس كابل، الناشط في مجال الوساطة في حي المال اللندني: «ان الايجارات في قلب مدينة لندن (الحي الغربي منها)، ربما ارتفعت بنسبة ٣٠ في المائة على مدى الاشهر الثمانية عشر الماضية، وذلك بسبب افتقار المنطقة الى عقارات مناسبة تسد حاجات المستأجرين المعاصرين». ويقول اندرو ستوارت، رئيس قسم «اي. سي. أي» الذي عاين اكثر من مائة مبنى سعياً وراء شراء مقر عام جديد لمجموعته: «الغريب ان الخيارات قليلة جداً».

وعلى الرغم من ان مواجهة المستأجرين المحتملين صعوبات جمة في العثور على عقارات جديدة تبدو مثيرة للاستغراب، في الوقت الذي توجد فيه مبان عديدة جدا فارغة في لندن، الا انه يتعين علينا ان نتذكر ان عدداً كبيراً من المباني الفارغة قديم جداً وغير مصمم على نحو جيد لكي يسد حاجات المستأجرين المعاصرين.

وزاد من حدة المشكلة الركود في النشاطات الانشائية منذ عام ١٩٩٠، ويقول ريتشارد لاي، الناشط في «جمعية المساحين القانونيين الملكية»: «لقد أدت المجاعة الانشائية في السنوات القليلة الماضية الى حرمان الاسواق من المباني، كمية ونوعاً، التي تتطلبها عودة العافية الاقتصادية الى بريطانيا».

وعكف الناشطون في قطاع الانشاءات أخيرا على اعادة دراسة الخطط التي كانوا وضعوها «على الرف» في نهاية الثمانينات، لكنهم لا يزالون اجمالاً يتخذون جانب الحذر. ويصرون على الحصول على التزام من المستأجرين المحتملين قبل مباشرة عمليات الانشاء.

الهجرة الاقتصادية تنطلق من ٤ مسارات وتجرف ١٠٠ مليون

■ أكدت دراسة نشرها معهد السكان الاميركي «بوبيوليشن اكشن انترناشيونال»، ان حوالى مائة مليون شخص هاجروا في العالم، وان الجانب الأعظم من هذه الهجرات العالمية كان له دوافع اقتصادية، وأوضحت ان الدوافع الأخرى هي الاضطهاد أو الحروب، وان عدد اللاجئين في العالم ارتفع بمعدل الضعفين في الثمانينات.

وأكد المعهد الاميركي ان الهجرات العالمية ترجع الى حد كبير الى الفروق الاقتصادية المتزايدة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

ذلك ان مستوى معيشة الدول النامية لم يتوافق قط مع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية حيث زاد دخل الفرد عموماً ثلاثة أضعاف منذ الخمسينات.

وقد زاد تدفق المهاجرين الى الدول الغنية أربعة أضعاف فارتفع من ٢٣٠ الف فرد في المتوسط في الستينات الى ٩٤٠ ألفاً في الثمانينات.

وبين ١٩٨٠ و١٩٨٩ استقبلت اميركا الشمالية سنوياً في المتوسط ٨٧٢ ألف شخص هم اكثر من ١٩ ألفاً من افريقيا جنوب الصحراء، واكثر من ٢٩ ألفاً من دول المغرب العربي وغرب أسيا و٦٤ ألفاً من جنوب أسيا و٢٤٣٦٠٠ من شرق أسيا وجنوب شرقيها واكثر من ٣٨٨ ألفاً من اميركا اللاتينية و١٢٩٤٠٠ فرد من الدول الصناعية.

وفي الفترة نفسها استقبلت اوروبا ٢٨٢٦٠٠ فرد سنوياً من ضمنهم ١٢ ألفاً من افريقيا جنوب الصحراء وحوالى ٤٠ ألفاً من دول المغرب العربي وغرب أسيا و٢٦٧٠٠ فرد من جنوب أسيا واكثر من ٣٧ ألفاً من شرق أسيا وجنوب شرقيها وعشرة آلاف من اميركا اللاتينية.

ويمثل مواطنو الدول الصناعية نصف عدد المهاجرين الى اوروبا (١٥٦٧٠٠ فرد).

واعترفت الدراسة بأربعة مسارات للهجرة، واضخم مسارين هما الهجرات من الشمال الى الجنوب (الهجرة التاريخية من اوروبا الى الارجنتين وجنوب افريقيا واسرائيل.. الخ) ثم هجرة ثانية أضخم في الوقت الحالي من الجنوب الى الشمال من الدول الفقيرة الى الدول الصناعية (اوروبا والولايات المتحدة واليابان واستراليا الخ).

وأشارت الدراسة الى تيارات أخرى للهجرة وهي الهجرة بين الشمال والشمال أي الهجرة التاريخية من اوروبا الى كندا والولايات المتحدة التي انخفضت منذ سنة ١٩٥٠ وايضا موجات الهجرة الجديدة من اوروبا الشرقية الى اوروبا الغربية والهجرات بين الجنوب والجنوب مثل هجرة العمال الآسيويين الى منطقة الخليج او اللاجئين في قارة افريقيا. والواقع ان الدول الغنية ليست الوحيدة التي شهدت تدفق المهاجرين، فالهجرات بين الدول النامية اصبحت اليوم اكثف، بما ان هذه الدول تؤوي نصف مهاجري العالم (البالغ عددهم مائة مليون) ثلاثة ارباعهم لاجئون.

وهناك ١٩ مليون لاجيء استقبلتهم القارات. فآسيا (٩.٨ مليون) وافريقيا (٥.٣ مليون) ثم اوروبا (٤.٣ مليون) واميركا الشمالية (مليون) واميركا اللاتينية (٨٨٥٥٠٠) واستراليا والجزر المجاورة (٥٩٦٠٠).

والدولة التي استقبلت اكبر عدد من اللاجئين هي ايران (اكثر من أربعة ملايين)، تليها باكستان (١.٦ مليون) ثم مالاوي والاردن (مليون في كل منهما)، ويؤوي السودان ٧٢٥ ألفاً والولايات المتحدة ٥٦٨ ألفاً وكندا ٤٧٣ ألفاً (مثل غينيا تقريبا) والمانيا ٨٢٧ ألفاً وفرنسا ١٨٢٦٠٠ فرد.

وبصفة عامة فان الدول التي ولد اكثر من عشرة في المائة من سكانها في الخارج هي استراليا وكندا وفرنسا واسرائيل وبعض دول الخليج وموناكو وسنغافورة وساحل العاج.

جنوب أفريقيا

تطمين رسمي على مستقبل الذهب

■ قال مارسيل غولدينغ، عضو المجلس الافريقي الوطني في برلمان جنوب افريقيا، ان حكومة الرئيس نيلسون مانديلا الجديدة لن تؤمم مناجم الذهب فيها ولن تهدد أصحاب الحقوق في المعادن.

وكان غولدينغ عضواً في نقابة العاملين في مناجم جنوب افريقيا طيلة عشر سنوات، وقال أمام مؤتمر لصحيفة «الفايننشال تايمس» البريطانية حول شؤون الذهب في العالم، «ان الضرر الذي سببه نظام التمييز العنصري لا يستهان به». وأضاف: «ان تصويت الجميع في الانتخابات العامة لن يستر المساوىء الحاصلة كلها على نحو فوري». ومع هذا كله يبقى استخراج الذهب العمود الفقري بالنسبة الى اقتصاد جنوب افريقيا، اذ ينشط فيه ٣٨٠ الف شخص، كما يعتمد عليه ملايين اضافية من سكان البلاد مباشرة أو مداورة.

وقال غولدينغ: «ان تحدي التغييرات التي حدثت يكمن في ضمان تعزيز مستويات العيش». وعلى الرغم من ان قطاع استخراج الذهب تحول عن المواجهات العنيفة وغير العنيفة، فانه سيحتاج الى مزيد من التعاون بين الحكومة وبين النقابات وبين الشركات الناشطة في المناجم.

وقال كليم سنتر، رئيس قسم الذهب واليورانيوم في الشركة الانغلو - اميركية في جنوب افريقيا: ان الشركة كتبت اسطورة عام ١٩٨٥ سمتها «الطريق الرئيسية»، حددت فيها أربعة شروط لاستمرار العافية في قطاع المناجم، وكانت هذه الشروط: التوصل الى تسوية سياسية شاملة عن طريق التفاوض وتبني النظام الاقتصادي الحر واعطاء سلطة سياسية للهيئات المحلية، وانهاء العقوبات الاقتصادية الدولية ضد جنوب افريقيا.

واضاف سنتر: ان الناشطين في الشركة مسرورون جداً بالتطورات الاخيرة، وجنوب افريقيا صارت الآن مكاناً جذاباً بالنسبة الى الاستثمارات.

ولا تزال جمهورية جنوب افريقيا تعتبر أكبر منتج في العالم، اذ انها تنتج ٣٢ في المائة من الانتاج العالمي. ومنذ بدأ استخراج الذهب من مناجمها الى الآن، انتجت جنوب افريقيا ٤٤ الف طن في حوض «ويتووترساند»، وفي التاريخ الانساني المعروف كله فان ما تم استخراجه بلغ ١٢٠ الف طن فقط.

وقال سنتر: انه من المحتمل ان يكون في الارض احتياطات كبيرة من الذهب رغم ان كميات كبيرة تم استخراجها منها حتى الآن، لكن العمق الذي يتعين الذهاب اليه بغية استخراج الذهب يعني ان فتح منجم جديد يكلف أموالاً طائلة.

ووصل انتاج جنوب افريقيا السنوي الى القمة، عندما بلغ ألف طن عام ١٩٧٠، لكن في السنوات القليلة الماضية استقر الانتاج على ٦٠٠ طن في العام، وهو ما بوسع الجمهورية الجديدة ان تواصل انتاجه فترة من الزمن. واضاف سنتر قوله: «بوسع صناعة الذهب الاستمرار ناشطة بالنظر الى الاسعار الراهنة والى سعر صرف الراند ازاء الدولار الاميركي».

وقال كريس ستالز، حاكم مصرف الاحتياط في جنوب افريقيا، في المؤتمر: ان الضغوط على احتياط جنوب افريقيا من العملات الاجنبية، في الفترة التي انتهت بتغيير حكومة البلاد، اجبرت البلاد على خفض احتياطاتها من الذهب والى خفض حقائب مقايضة الذهب.

وتنوي جنوب افريقيا الآن اعادة بناء احتياطاتها من العملات الأجنبية. ويقول ستالز بهذا الخصوص: «أدركنا من تجاربنا في ادارة احتياطات جنوب افريقيا من العملات الدولية في سنوات العزلة الاقتصادية، قيمة الذهب في الاحتياطات هذه بالنسبة الى دولة تعاني ضيقاً شديداً. وفي اعتقادنا ان الذهب يمثل ايضا استثماراً جيداً بالنسبة الى دولة تعيش حالة سلم مع العالم».

وقال جان زوالن، عضو المجلس الذي يحكم «سويس ناشونال بنك» (بنك سويسرا) الوطني: «ان الذهب هو تقريباً الاصول الوحيدة التي لا تشكل التزامات بالنسبة الى الآخرين. فلدى بنك سويسرا الوطني ٢٦٠٠ طن من الذهب، أي ما يعادل ٣٧٠ غراماً لكل فرد سويسري، وهو ما يشكل أعلى مستوى في العالم. ومن غير المحتمل ان يجري بيع هذا الذهب حتى في المدى البعيد.

واستبعد زوالن ايضا، ان تتحول ادارة هذا الذهب الى مزيد من النشاط. ووصف العائدات من الاقراض والمقايضات والخيارات بأنها «متدنية ومتقلبة». وأضاف زوالن: ان المخاوف من ان تعمد المصارف المركزية في العالم الى ان تبيع من الذهب كميات تفوق كثيرا ما تشتري منه قد تبددت قليلا. والمعلوم ان هذه المصارف تملك معاً ٣٥ الف طن من الذهب تحتفظ بها في خزائنها.

وعقد هذا المؤتمر في لندن تزامناً مع الاحتفال بالعيد الثلاثمائة الخاص ببنك انكلترا. وقال روبرت بينانت ري، نائب حاكم بنك انكلترا: ان الوقت حان لاجراء مسح سنوي للذهب الذي يجري التعامل به لكي يتم الحصول على رقم خاص بقيمة المبيعات الاجمالية كلها. واضاف: «من المؤسف اننا لا نملك أرقاماً عن قيمة المبيعات الاجمالية لا في لندن ولا في مختلف المراكز في العالم».

مطالعة البنك المركزي الاسرائيلي حول اقامة أسواق مالية مستقرة

إبعاد الحكومة عن الوساطة المالية والغاء علاقاتها الالزامية مع الجهاز المصرفي

في ندوة «أسواق المال في الشرق الاوسط» قدم دايفيد كبير المدراء في «بنك اسرائيل المركزي»، ورقة حول دور البنوك المركزية في تطوير الأسواق المالية في المنطقة نعرض هنا أهم ما ورد فيها:

■ إن أسواق المال، كما هو معروف، لها مراحل مختلفة من التطور في البلدان المختلفة. وهذه الظاهرة لا تبرز فقط درجة نمو البلد ككل - مقاسة، مثلاً، بالناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد - بل هي تظهر كذلك بعض الخصائص المميزة. ومن هذه الخصائص على وجه التحديد درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي. والحجم النسبي للقطاع العام وديونه، والاطار القانوني لعمليات القطاع المالي، ودرجة الانفتاح الدولي للاقتصاد مقاسة بالحساب الجاري وحساب رأس المال.وعلى الرغم من أن لكل بلد تاريخه الخاص وخصائصه المميزة، فان المرء يستطيع تلمس قضايا متماثلة تواجه البلدان التي ترغب في تطوير أسواقها المالية.

مناخ عمل البنوك المركزية

١- التمويل بالعجز

ان قدرة البنوك المركزية على العمل تتوقف بادىء ذي بدء، على أساس قانوني معين. فالقانون ، اذا وجد، يحدد دور البنك المركزي عادة على انه تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة المحلية، وأحيانا دفع عجلة النمو وايجاد فرص عمل جديدة. وللتمكن من أداء هذا الدور، يزود القانون أو غيره من الترتيبات الرسمية، البنك المركزي بأدوات لتنفيذ سياسته، ويحدد نوع العلاقة المالية التي يمكن ان تقوم بين الخزانة العامة والبنك المركزي.

والمسألة الأهم في هذا السياق هي الى أي حد تستطيع الحكومة ان تقترض من البنك المركزي لتمويل الميزانية. ومن المعروف ان هذا الاقتراض هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار المؤدي في أغلب الأحيان الى تضخم سريع.

٢- الاقراض الالزامي الى الحكومة

وفي بعض البلدان تعتمد الحكومة ايضا على الجهاز المصرفي وغيره من الوسائط المالية للحصول على أموال تمول بها انفاقها.

ويتخذ هذا الاعتماد عادة شكل الودائع الالزامية لدى الخزانة العامة، او الاستثمار الالزامي بالسندات الحكومية والمغطى جزئيا بمدخرات الجمهور. وفي بعض الاحيان، وأستحثاثا لمصلحة الجمهور في هذه المدخرات التي تكون الوسائط المالية الحاملة لها ملزمة بحمل سندات حكومية، تقدم الحكومة ايضا اعفاءات ضريبية على الدخل المتأتي منها.

٣- تعاطي الحكومة في توزعة التسليف

ومن الأساليب الأخرى التي يعتمدها بعض الحكومات كجزء من سياسته المالية، فرض كيفية استخدام الأموال المخصصة للاقراض على البنوك، بدل تحويل هذه الموارد الى المقترضين عبر الميزانية. وينشأ تبرير ذلك عادة من نوع من «السياسة الصناعية» يتاح بموجبه لصناعات «مفضلة» ان تحصل على تسليفات «رخيصة». وأحيانا يكون البنك المركزي شريكا في سياسة كهذه باستعداده لمعاملة هذه التسليفات معاملة مختلفة في اطار السياسة النقدية. وقد يتخذ ذلك شكل تخفيض في متطلبات السيولة بالنسبة للموارد الممولة لتلك التسليفات.

أو اذا كان هناك سقف للتسليف، تستثنى تلك التسليفات من ذلك السقف.

ثم ان الحكومة قد تستعمل جزءا من مواردها، عادة القروض المحلية والاجنبية التي تحصل عليها، لفتح ودائع لدى البنوك المحلية بغاية تقديم قروض لأغراض معينة او لمقترضين معينين. وأحيانا تكون الحكومة مستعدة في هذه الحالات لتحمل مخاطر التسليف، وفي احيان أخرى تفرضها على البنوك فرضا، لكنها تحدد سقفا منخفضا لعلاوات المخاطر التي تمليها المصارف على تلك القروض. وهنا ايضا يميل البنك المركزي الى معاملة هذه الودائع الحكومية معاملة تفضيلية بالمقارنة مع الودائع العادية.

وأخيرا... اذا كانت هنالك بورصة واستنسبت الشركات الخاصة الحصول على تمويل من الجمهور، فان الحكومة قد تتدخل من خلال نظام يوجب على الشركات المصدرة للأسهم ان تحصل على موافقتها في كل مرة ترغب فيها تلك الشركات بالتوجه الى الجمهور. وبذلك تستطيع الحكومة مراقبة وتيرة توجه الشركات لاستخدام السوق للتأكد من انها لن تواجه مزاحمة شديدة في سعيها لتمويل الميزانية عن طريق بيع السندات الى الجمهور.

٤- الانعكاسات على السياسة النقدية

ما تقدم يضم عرضا وافيا، وان كان غير مكتمل، لاساليب التدخل الحكومي في أسواق التسليف ورأس المال. ان مثل هذا التدخل يؤدي الى تجزئة السوق ونشوء عدد هائل من أسعار الفائدة لأغراض مختلفة. ولما كان هذا السوق مقيدا وغير مكتمل الحركة، فانه من الطبيعي ان نجد فروقات مختلفة في أسعار الفائدة لمختلف المقترضين حتى لو تشابهت أوضاعهم من حيث مخاطر التسليف.

ومن النتائج الاخرى الجديرة بالملاحظة تقلص القاعدة النقدية. فكثيرا ما تظهر الميزانيات المصرفية ترتيبات تسليفية خاصة من النوع الطويل الأجل محصنة تجاه السياسة النقدية الجارية. وفي حالة قصوى حيث يمكن للحكومة، اضافة الى الترتيبات التسليفية الخاصة الواسعة النطاق بينها وبين الجهاز المصرفي، ان تقترض ايضا من البنك المركزي لتمويل ميزانيتها، لا يعود البنك المركزي عمليا قائماً بدوره المعهود، فكأنه غير موجود.

وبكلام آخر ، اذا كان لا بد للبنوك المركزية ان تلعب دورا في تطوير أسواق المال في المنطقة، فان عليها ان تنفض عنها كافة القيود المفروضة عليها نتيجة للطرق التي تلجأ اليها الحكومات في تنفيذ ميزانياتها . والقيام بذلك من شأنه ان يحقق نتيجة اخرى مهمة هي ارساء الاساس اللازم لنشوء سوق عميقة وواسعة للسندات. ذلك ان سوقا للسندات، كما هو معروف، تشكل عنصرا مهما في تكوين أي سوق مالية متطورة.

التجربة الاسرائيلية - الجزء الأول

١- التسليف المدعوم والادخار

ما تقدم من طرق مختلفة لتدخل الحكومة في عمل الاسواق المالية مستمد من التجربة الاسرائيلية. ذلك ان الحكومة الاسرائيلية وبنكها المركزي ظلا لسنوات طويلة يعتبران ان للاسواق المالية غرضا واحدا ليس الا، وهو تمويل العجز في الميزانية. فقد بدأ الأمر بتمويل النفقات الانمائية وانتهى بتمويل تدوير ما تلا ذلك من ديون حكومية فادحة وعجز هائل. وكانت الحكومة تدعم القروض للقطاع الخاص بصورة مكشوفة احيانا وبصورة مستورة في أغلب الأحيان، مما جعلها تخفض بشكل مفتعل كلفة راس المال. لكن هذه الكلفة غيرالواقعية لراس المال أدت مع الوقت الى قيام مشاريع تتطلب المزيد من الدعم، بعضها احتاج في النتيجة الى برامج لانقاذه أو ضربه الافلاس.

وللابقاء على نسبة ادخار مالية في ظروف كهذه، لجأت الحكومة الى دعم المدخرات ايضا باعتماد اعفاءات ضريبية عديدة من جهة، وبضمان مردود ايجابي خال من المخاطر على تلك المدخرات من جهة ثانية.

٢- تمويل العجز من قبل البنك المركزي

يضاف الى ذلك أن الحكومة اعتادت على الاقتراض الكثيف من البنك المركزي لتمويل عجزها. فحتى عام ١٩٨٥ كان هناك رسميا حد أقصى للاقتراض من البنك المركزي لتمويل الميزانية قدره ٢٠ في المائة من النفقات الجارية، على ان يسدد المبلغ خلال السنة المالية ذاتها. لكن من الناحية العملية ، كانت الحكومة عند تقصيرها عن سداد الدين تلجأ الى استبداله بقرض طويل الأجل من البنك المركزي ، بحيث ان دين الحكومة الى البنك المركزي راح يتزايد حتى عام ١٩٨٥.

وبعد فترة من التضخم المتصاعد في أواسط الثمانينات بلغ ذروته في عام ١٩٨٤ عندما هبت نسبة التضخم لتصل الى ٤٤٥ في المائة، صار ممكنا استجماع الدعم السياسي اللازم لنفض النظام وتصحيحه. وهكذا بدأت عملية تدريجية غايتها فك القيود عن الأسواق المالية وتحريرها، وهي عملية لما تنته بعد، وما زالت جارية. وهذه باختصار العناصر الرئيسية للعملية الاصلاحية المذكورة:

٣- تحرير الأسواق المالية

(أ) الانضباط الضريبي

لقد صدر قانون في عام ١٩٨٥ يحظر على البنك المركزي تقديم التسليفات الى الحكومة لتمويل نفقاتها أو عجزها. وقد أقر القانون في سنة أمكن خلالها تطبيق برنامج لتحقيق الاستقرار والتوازن مما حول عجزا في الميزانية يبلغ ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي الى فائض بسيط.

وفي عام ١٩٩١ صدر قانون آخر يحدد لسنوات عديدة سقفا تنازليا للعجز في الميزانية، بحيث لم يعد مسموحا من عام ١٩٩٤ وصاعدا ان يزيد العجز في الميزانية على ٣ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي.

وليس قليل الأهمية التأكيد على دور الانضباط الضريبي في الاصلاح المالي. فهو من جهة يدفع الحكومة الى تمويل عجزها باللجوء الى الاسواق المالية مما يساعد على نشوء وتطوير سوق للسندات. وهو من جهة ثانية، يعفي البنك المركزي من مهمة طبع العملة مما يلبي شرطاً أساسياً ولازماً من الشروط التي تمكن البنك المركزي من وضع سياسة نقدية.

(ب) العلاقة بين الحكومة والمصارف

وفي سياق السنوات العشر الماضيات تم تقليل أو قطع كافة العلاقات الالزامية الواحدة بعد الاخرى بين الحكومة والبنك المركزي من جهة، وبين البنوك من جهة أخرى:

- أزيلت جميع التسهيلات التسليفية الخاصة حيث كانت الحكومة تفرض شروط التعامل المالي. فقد انتهجت الحكومة والبنك المركزي سياسة تقضي باخلاء ساحة الوساطة المالية الى المؤسسات المالية.
- وفي الوقت ذاته جرى تطبيق سياسة تهدف الى خفض الاحتياطي المطلوب لخفض الضريبة النقدية. فبعدما كان الاحتياطي المطلوب يتراوح بين ٧٠ و١٠٠ في المائة، هبط الآن الى ما معدله ٢٥ في المائة، والسعر الحدي للفائدة بين الصفر و٤ في المائة فقط.

وبدلا من الابقاء على أداة غير مرنة تتمثل في الاحتياطي الالزامي، أقيم نظام اتفاقيات اعادة الشراء الذي هو الآن الاداة الرئيسية في تطبيق السياسة النقدية في اسرائيل.

(ج) العلاقات بين الوسائط المالية وزبائنها وخاصة البنوك التجارية

كان البنك المركزي في السابق يحد من حرية التفاوض بين البنوك وزبائنها. أما في السنوات الست الماضيات فقد أزيلت جميع القيود تقريبا:

- أزيلت سقوف التسليف
- أزيلت القواعد الخاصة بالحد الأدنى للاستحقاق والتي كانت مطبقة على انواع مختلفة من الودائع والقروض.
- ألغيت القيود التي تحد من قدرة البنوك على تقديم أنواع معينة من الودائع والمشتقات المالية.
- أوقفت المحاولات لضبط الأسعار مثل اعطاء البنوك هامشاً من الحسم لقاء الحصول على موافقة البنك المركزي قبل أي تغيير في سعر الفائدة الأساسي، ومثل ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي قبل أي تغيير في العمولات.

ان هذه التغييرات جميعها من الناحية العملية تركت الأسواق المالية حرة طليقة فتجاوبت تجاوباً حسناً. لكن ظل هناك عامل مهم كان التعاطي معه أصعب من غيره هو عامل القيود المفروضة على التحويل. ذلك ان قضية القيود على التحويل مرتبطة ارتباطا وثيقاً بنظام أسعار الصرف، وهي في بعض البلدان مرتبطة باستخدام سعر الصرف كأداة اسمية للحد من التضخم . هذه التركيبة مدعاة لوجع الرأس لكل مسؤول يبغي ان تكون أسواق المال متنافسة وقائمة على التنافسية.

سوق العملات الأجنبية

انعكاسات قيود التحويل على الأسواق المالية

هناك بلدان عديدة في الشرق الاوسط ما زالت تمارس وضع القيود على التحويل، وان كان نطاقها يختلف من بلد الى آخر، لكن فحواها ان سعر العملة الأجنبية أو سعر الصرف لا يتقرر في السوق.

وحيث تقوم الحكومة بتحديد السعر للأداة المالية فانه لا يمكن ان تكون هناك سوق لهذه الأداة. وفوق ذلك، فان الحكومة لا تحدد فقط سعر العملة الأجنبية، لكنها تحدد ايضا من يحق له التعامل بالعملة الاجنبية ولأي غرض.

وهذا يعني حدوث شلل في أحد أهم العناصر المكونة لسوق مالية متطورة، أي عنصر المعاملات المحررة بالعملات الأجنبية. وليس المقصود بذلك فقط بيع وشراء العملات الأجنبية، وهو يشكل سوقاً بحد ذاته، ولكن ايضا من حيث قيام سوق للودائع والقروض ، والاستثمار في الموجودات المالية والمادية وبالعملات الأجنبية داخل البلاد وخارجها.

ان غياب سوق للعملات الاجنبية يعني ان الحكومة عازمة على دق إسفين بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية. وهذا يعني ان العملة المحلية محددة على سعر أعلى من قيمتها الفعلية، وان أسعار الفائدة المحلية محددة على مستوى مفتعل او مصطنع مما يحدث بالتالي خللا في التوازن بين الادخار والاستثمار .

ومن الامور المعترف بها، اضافة الى ذلك، انه ليس مجدياً منع حركة رأس المال منعا باتا على الرغم من وجود القيود. ذلك ان بعض تلك التحركات قد يكون شرعياً أو قانونياً لارتباطه بالتجارة الخارجية، وبعضه أقل شرعية. وهذا يعني انه الى جانب الاتجار بالعملات الاجنبية بموجب القوانين المنظمة لذلك من قبل الحكومة من حيث تحديد الاسعار والمبالغ ، توجد «سوق» أخرى لها آلية مختلفة لتحديد الأسعار.

سعر الصرف كأداة اسمية للاستقرار

لماذا تبغي الحكومة خلق وضع من هذا النوع؟ هناك أسباب عديدة ليس هنا مجال تحليلها، لكن واحدا منها له أهمية خاصة يقوم على أساس ان فرض قيود على الصرف يعني اعتماد سعر الصرف كأداة رئيسية لتحقيق استقرار الأسعار. لكن السؤال هو: هل من الممكن الاستمرار في اعتماد أسعار الصرف كأداة اسمية للاستقرار من غير قيود على الصرف وبوجود احتياطي واف من العملات الأجنبية؟ مثل هذا الوضع أصعب بالتأكيد ويستدعي استعدادات واسعة ، كما يستدعي فوق ذلك خليطا من الأدوات لبلوغ الأستقرار في الأسعار.

وبادىء ذي بدء، لا بد لتحرير حركة الأموال العالمية من ان يترافق مع تعويم سعر الصرف بحيث يتقلب ضمن نطاق معين على أساس يومي. وهذه التقلبات من شأنها ان تزيد مخاطر العمليات المالية القصيرة الأجل بالعملات الأجنبية مما يخفض كمياتها. ومن شأن ذلك ان يفسح مجالا أكبر لتحرير الحركة من غير تأثير يذكر على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية على المدى القصير. وهذه بدورها تعتبر نتيجة ايجابية نافعة من وجهة نظر السياسة النقدية ايضا.ومن المستحسن عند السماح بتقلب أسعار الصرف ان يتم ذلك عبر آلية السوق. ذلك ان ابعاد البنك المركزي عن السوق قدر الامكان يضفي مزيدا من الموثوقية على هذا التحول.

الاستقرار الاقتصادي شرط مسبق للانفراج

وهناك طبعاً سؤال حول كيفية ضمان عدم انسياق التقلبات اليومية في أسعار الصرف في اتجاه الخفض المستمر لسعر العملة وما يترتب على ذلك من نتائج تضخمية. في هذا المجال يجب ان تلعب السياسة النقدية عموما ، والسياسة المتعلقة بأسعار الفائدة خصوصا، دورا أهم. ولنفترض ان السبب الكامن وراء اتجاه التخفيض المستمر، اذا ساد مثل هذا الاتجاه، ناشىء من أسباب جوهرية ويعبر عن ذاته بتسارع معدلات التضخم، مما يستدعي تطبيق سياسة هادفة الى الاستقرار.

ففي اطار سياسة من هذا النوع لا بد من استخدام الأدوات النقدية لتحقيق استقرار الأسعار. وبكلام آخر، ان تحرير حركة العملات الأجنبية يجب ان يكون جزءا أساسيا من السياسة الهادفة الى الاستقرار الاقتصادي. وهذا لا يعني انه يتوجب رفع القيود على أسعار الصرف بين ليلة وضحاها. بل على العكس من ذلك، اذ انه من الافضل رفعها تدريجا، ويفضل ان يتم ذلك عبر جدول زمني معلن مسبقا ينطوي ايضا على التزام موثوق بتحقيق استقرار الاسعار.

التجربة الاسرائيلية - الجزء الثاني

١- نظام أسعار الصرف

ان القيود على أسعار الصرف في اسرائيل هي من النوع الذي يمنع التعامل بالعملات الأجنبية الا حيث يسمح بذلك علناً وصراحة. ومع ذلك ، فان هذه القيود في مطلع الثمانينات *اقتصرت على حساب رأس المال.*

أما سياسة الاستقرار المقررة في ١٩٨٥ *فقد اعتمدت سعر الصرف كأداة* اسمية للاستقرار. وفي ١٩٨٩ جرى ادخال نطاق للذبذبة للسماح للسوق بأن يكون لها شيء من التأثير على سعر الصرف اليومي.

لكن التغيير التالي المهم أدخل في ١٩٩٢، عندما جرى تحويل النطاق الافقي الى نطاق مائل يسير صعوداً. والعنصر الحاسم في هذا التغيير، هو انه كان لا بد من اعلان النسبة المتوخاة للتضخم لتبرير ميلان معين في نطاق الذبذبة، وهكذا اصبح ميلان هذا النطاق معبرا عن الفرق بين التضخم المحلي المرتجى وبين معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين في العالم الخارجي. وعلى هذا النحو جرى ربط نظام أسعار الصرف بالهدف النهائي من حيث استقرار الأسعار. وكان هذا الخلفية التي قامت عليها سياسة الاطلاق التدريجي لحركة تدفق الرساميل اعتباراً من أواخر الثمانينات. ويمكن اختصار العناصر الأساسية المكونة لهذه السياسة على النحو التالي:

٢-الغاء القيود على الاقتراض الخارجي

في الماضي، كان الاقتراض الخارجي مسموحا فقط لأغراض معينة كاستيراد المعدات والنفط، وكانت تلك القروض عادة متوسطة او طويلة الاجل وللفائدة عليها سقف للافتراق عن أسعار الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور) . اما الآن فقد رفعت القيود كلها وأصبح الاقتراض حراً، وبات الاقتراض الخارجي من وجهة نظر البنك المركزي مثل الاقتراض الداخلي.

والجدير بالملاحظة ان الشركات الاسرائيلية كان مسموحاً لها دائماً بالحصول على رساميل خارجية. ومع ذلك، فانها لم تحقق جذباً يذكر للأموال الخارجية الا من بداية التسعينات.

٣- الاستثمار المالي بالأسهم الأجنبية

منذ ١٩٨٩ سمح للصناديق الاستثمارية المشتركة في اسرائيل ان تستثمر في الأسهم المتداولة في البورصات الأجنبية، لكن بنسبة معينة من موجوداتها الأجمالية. وفي ١٩٩٢ سمح للافراد جميعا سماحا مطلقا بغير سقف ان يشتروا أسهماً أجنبية. وهناك نية الآن بتوسيع اللائحة لتشمل استثمارات المؤسسات من أجل فتح البورصة الاسرائيلية الآخذة في الازدهار على المزيد من المنافسة الأجنبية

٤- الاستثمار المالي في الودائع المصرفية

حتى الآن... ليس مسموحا للمواطنين الاسرائيليين فتح حسابات مصرفية في الخارج. ويستثنى من ذلك المصدرون الذين يسمح لهم بالاحتفاظ في حسابات بالعملات الأجنبية ما لا يزيد على ١٠ في المائة من عائدات التصدير التي يحصلون عليها.

لكن منذ ١٩٨٩ لم يعد المصدرون ملزمين بالتخلي عن عائداتهم بالعملات الأجنبية ، وأصبح بامكانهم الاحتفاظ بها في حسابات محلية.

واعتمدت هذه السياسة ايضا بالنسبة للافراد منذ ١٩٩٢ اذا كان حصولهم على العملات الأجنبية قانونيا. وفوق ذلك، فان الافراد الذين لا يحملون عملات أجنبية لكنهم يرغبون في ربط موجوداتهم المالية بسعر الصرف، سمح لهم بفتح حسابات بالعملة المحلية مرتبطة بأسعار الصرف. وكان على المصارف طبعاً ان تجد مجالات مناسبة لاستخدام هذه الأموال، فصارت تقدم تسليفات بالعملة المحلية مرتبطة بأسعار الصرف. أما أسعار الفائدة على تلك الودائع والقروض فتتحدد في السوق.

٥- الاستثمار في الموجودات المادية في الخارج

كان على الشركات الاسرائيلية في الماضي اذا أرادت الاستثمار في الخارج ان تتقدم بطلب للموافقة من البنك المركزي تبرر فيه هذا الاستثمار. لكن اعتبارا من ١٩٨٩ سمح للشركات الاسرائيلية ان تستثمر في الخارج نسبة معينة من رأس مالها العامل، وهذه النسبة الآن هي بحدود ٤٠ في المائة . على ان الشركات المستثمرة في الخارج لا تستخدم لهذه الغاية في المتوسط العام اكثر من ٢٠ في المائة، وبالتالي فان السقف المعمول به لا قيمة له.

٦- الاستثمارات المالية للاجانب المقيمين في اسرائيل

منذ زمن طويل يسمح للأجانب المقيمين في اسرائيل بفتح حسابات بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية، وبالاستثمار في الأسهم المحلية. وفي السنوات القليلة الماضية فتحت أدوات الاستثمار المتجر بها جميعها أمام المستثمرين الاجانب، وهي تشمل السندات الحكومية والخاصة بالاضافة الى صناديق الاستثمار المشتركة. وهذا يعني طبعا حق الاسترداد الكامل من دون قيد او شرط للاستثمار الاصلي ولأي ربح يتحقق منه.

النشرة الداخلية رقم ٣٧ لـ«جمعية مصارف لبنان»:

اتجاه تراجعي لتحركات وتحصيل الرسوم الجمركية والعقارية وضعف في الاستقرار النقدي وارتفاع في الدين العام

علماء الاقتصاد والخبراء الماليون ومديرو المصارف، لا يستطيعون ان يرسموا صورة للاقتصاد اللبناني، الا بعد ان يتعرفوا على جميع الاحصاءات والارقام والمبالغ المالية، التي تبين لهم حقيقة مواقف ومواقع جميع القطاعات وفروع النشاطات المالية والاقتصادية في لبنان، لتكون الصورة معبرة وشاملة وشاهدة على الحقائق والوقائع والحدود التي وصلت اليها الفروع المختلفة للنشاطات المالية والنقدية والاقتصادية .

وقبل ان نشرح اية فكرة او مقولة او نقدم اي اقتراح، علينا ان نبحث في الارقام والنسب فتتوضح الامور شيئا فشيئا، وتظهر «الصورة الاقتصادية» للبلد الذي ندرسه، وهكذا نساهم في نقل «الواقع الاقتصادي اللبناني» الى القارىء، ولعله يشعر معنا «بالحقائق والمواقع» التي نريدها ان تبرز من بين تلك الارقام المعبرة عن الحقائق التي نرغب تعريف اللبنانيين بها.

■ ان «نشرة جمعية مصارف لبنان الداخلية التي وزعت على المصارف الاعضاء في الجمعية وتحمل الرقم (٣٧)، تضمنت احصاءات مصرفية ومالية ونقدية لغاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ ، وهي صادرة عن مصرف لبنان وقسم الدراسات في جمعية المصارف، ومنها يتبين لنا أن ميزانية المصارف التجارية المجمعة قد زادت في نهاية ايار/مايو بمبلغ (٤٢١) مليار ليرة لبنانية بالمقارنة مع شهر نيسان/ابريل عام ١٩٩٤، وكذلك ارتفعت ارقام «الميزانية الاجمالية» في نهاية ايار/مايو الى (٢٠٢٩٢) مليار ليرة لبنانية. مقابل (١٩٨٧١) مليار ليرة لبنانية في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٤ . واذا أردنا تقويم هذه الميزانية الاجمالية بالدولار الاميركي ، فاننا نجدها قد ارتفعت في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ الى (١٢٠٥٠) مليون دولار اميركي مقابل (١١٧٥٥) مليون دولار اميركي في نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وكذلك اذا أردنا التعرف على «مجموع الودائع المصرفية» في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤، فاننا نجدها قد ارتفعت بالعملات الاجنبية بمبلغ قيمته (١٦٧) مليون دولار اميركي، بينما نجد ان الزيادة بالليرة اللبنانية قد اقتصرت على ٣٣ مليار ليرة لبنانية فقط . كما نجد ايضا بأن التسليفات المصرفية للقطاع العام قد بلغت في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ مبلغ (٥٦٤٦) مليار ليرة لبنانية، وانها قد بلغت للقطاع الخاص (٧٢٧٠) مليار ليرة لبنانية.

ونجد ايضا بأن الدين العام الداخلي الفعلي، قد ازداد في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٤ الى (٨٥٥٣) مليار ليرة لبنانية مقابل (٨٤٢٤.٧) مليار ليرة لبنانية في نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ . وبذلك تكون أرقام «الدين العام الداخلي الصافي» قد سجلت في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ مبلغ (٦٨١١.٥) مليار ليرة لبنانية. مقابل مبلغ (٥٦١٦.٢) مليار ليرة لبنانية في نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ . وبالنتيجة نستطيع ان نستخلص الزيادة من خلال الاشهر الخمسة الاولى، من عام ١٩٩٤ فاذا بها قد بلغت (٦٩٣.٤) مليار ليرة لبنانية.

ومن متابعتنا لدراسة الاحصاءات والارقام الواردة في هذه النشرة، نجد ايضا ان الدين العام الداخلي الاسمي قد بلغ (٩٧٧٧.٣) مليارليرة لبنانية.

الرسوم الجمركية

اما اذا أردنا الانتقال الى تحركات الرسوم الجمركية، فنجد ان الواردات من الرسوم الجمركية خلال الفترة الممتدة من شهر كانون الثاني /يناير ١٩٩٤ لغاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ قد وصلت الى مبلغ قدره (٣٠٦.١) مليار ليرة لبنانية مقابل (٢٣٩.٤) مليار ليرة لبنانية في الفترة المماثلة لها من عام ١٩٩٣.

ومن متابعة البحث والتدقيق والدرس لنشرة جمعية مصارف لبنان. نجد أنفسنا نتعرف على الواردات الجمركية التي بدأت «اتجاها تراجعيا» منذ شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ ، وانها لم تحقق في شهر ايار/مايو ١٩٩٤ الا مبلغ (٦٣.٥) مليارليرة لبنانية مقابل (٦٥٨) مليارليرة لبنانية في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤.

الرسوم العقارية

ولا ننسى ان «النشاط العقاري » الذي نفتخر به، ونعتمد عليه، وتستند ثقتنا به وعليه خلال أزمات القطاعات الاقتصادية الأخرى منفردة أو مجتمعة. قد بلغت قيمة الرسوم العقارية المحصلة فعلياً من قبل أمانات السجل العقاري، بين شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وشهر ايار/مايو ١٩٩٤، مبلغ (٦٤.١) مليار ليرة لبنانية مقابل (٥٥) مليار ليرة لبنانية في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٣. ونجد ايضا من مراجعتنا للارقام بأن العائدات في شهر ايار/مايو ١٩٩٤ قد تراجعت الى مبلغ (١٣.٩) مليارليرة لبنانية مقابل (١٤.٩) مليار ليرة لبنانية في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤، وذلك نتيجة لنقصها وتراجعها في أمانات السجل العقاري ما عدا قضاءي كسروان وبعبدا فقط بصفة استثنائية.

واذا انتقلنا الى البحث في موضوع «النشاط المصرفي» نجد انه قد سجل بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ زيادة قيمتها (٤٢١) مليار ليرة لبنانية نسبتها تبلغ ٢.١١٪ بالمقارنة مع شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤، ونجد ايضا من مراجعتنا للارقام بأن «اجمالي الميزانية» قد ارتفع من (١٩٨٧١) مليار ليرة لبنانية في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ الى مبلغ (٢٠٢٩٢) مليارليرة لبنانية في شهر ايار/مايو ١٩٩٤، واذا أردنا تحويلها الى دولار تصبح من (١١٧٥٥) مليون دولار الى (١٢٠٥٠) مليون دولار خلال الفترة نفسها.

الاستقرار النقدي

واذا أردنا ان نتطرق الى الميزات التي ظهرت مع تطور النشاط المصرفي خلال شهر ايار/مايو ١٩٩٤، فاننا نستخلص ما يلي:

أولاً: الارتفاع في حجم اجمالي الودائع البالغ (٢٧٦) مليار ليرة لبنانية، اذ بلغت الودائع (١٧١٦٦) مليار ليرة لبنانية في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤، مقابل (١٦٨٩٠) مليار ليرة لبنانية في نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وقد استحوذت الودائع بالعملات الاجنبية، على القسم الاكبر من الزيادة في اجمالي الودائع، حيث ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية (١٦٧) مليون دولار، أي ما يساوي (٢٤٣) مليارليرة لبنانية، بينما لم ترتفع الودائع بالليرة اللبنانية الا بقيمة (٣٣) مليار ليرة فقط لا غير.

ونذكر هنا التفسير الذي بينه مصرف لبنان وقسم الدراسات في جمعية مصارف لبنان، وهو ان هذا الفارق بين زيادة الودائع بالليرة اللبنانية وتلك بالعملات الاجنبية، يعود الى سبب الاضطرابات التي ظهرت في أسواق القطع، على أثر اعتكاف الرئيس رفيق الحريري في ٨ ايار/مايو ١٩٩٤، وذلك بعد ان كانت شهدت هذه الاسواق استقرارا مع تحسن أكيد لسعر صرف الليرة، خلال عدة أشهر.

وقد ظهر طلب كثيف على الدولار في الاسبوع الثاني من شهر ايار/مايو نتيجة تحويل بعض المودعين، ودائعهم من الليرة الى الدولار. وكان مصرف لبنان قادرا على تلبيته، انما بكلفة أفقدته قسماً من احتياطيه بالعملات الاجنبية. وقد جاءت تلبية مصرف لبنان لهذه الضغوط لتعكس التوجه العام الهادف الى الدفاع عن الليرة، ولجم المضاربة من خلال الاحتياطي الضخم بالعملات المكون لديه.

يبقى السؤال : الى اي مدى كان مصرف لبنان قادرا على تلبية هذا الطلب؟ فيما لو طالت الازمة، التي أظهرت ولمرة جديدة، ضع الاستقرار النقدي في ظل ترابط نقدي سياسي، اكثر من نقدي - اقتصادي. ونعني به، التحسن الفعلي والمرجو، في ظل توافر آخر معطيات مالية واقتصادية من خلال خطوات بناءة. تسعى الدولة لتحسين أوضاع مؤسساتها وما يتخللها من عمليات وتطهير اداري، وتجهيز بنية تحتية لتنعكس ايجابا على الوضع المعيشي.

الارقام تبين أن حجم الودائع بالليرة اللبنانية بلغ في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ (٦٦٤٥) مليار ليرة لبنانية مقابل (٦٢٤٧) مليون دولار ودائع بالعملات الاجنبية، وارتفعت نسبة الودائع بالعملات الى مجمل الودائع من ٦٠.٨٥٪ في نهاية نيسان /ابريل ١٩٩٤ الى ٦١.٢٨٪ في نهاية ايار/مايو ١٩٩٤.

ثانيا: الارتفاع الكبير في الموفورات التي تستبقيها المصارف لديها، اذ بلغت هذه الموفورات بالليرة والعملات الاجنبية (١٧٤٥.٧) مليار للقطاعات الانتاجية بالليرة في ايار/مايو مقابل (١٥٢٣.٣) مليارليرة في نيسان/ابريل ١٩٩٤. كما فضلت المصارف الابقاء على سيولة عالية من أجل تلبية السحوبات على ودائعها خلال الاضطرابات في سوق القطع. بلغت نسبة السيولة بالليرة والعملات الاجنبية ٣٤.٧٠٪ في شهر ايار /مايو مقابل ٤٤.٦٩٪ في شهر نيسان/ابريل.

ثالثا: الزيادة في التسليفات المصرفية للقطاعين العام والخاص البالغة (١٥٥) مليارليرة لبنانية منها (٩١) مليار ليرة للقطاع العام ومنها (٦٤) مليار ليرة للقطاع الخاص.

وقد بلغت التسليفات للقطاع العام في نهاية شهر ايار/مايو مبلغ (٥٦٤٦) مليار ليرة مقابل (٧٢٧٠) مليار ليرة للقطاع الخاص.

شهادات ايداع

وبينما يستحوذ القطاع العام على معظم التسليفات بالليرة، نجد ان التسليفات بالعملات الاجنبية هي شبه الوحيدة لتمويل القطاعات الانتاجية، ولذلك فان جمعية مصارف لبنان تسعى مع السلطات النقدية، من أجل ايجاد سبل تمويل للقطاعات الانتاجية بواسطة المساهمة في تفعيل المصارف المتخصصة ومنها السماح للمصارف التجارية باستعمال قسم من الاحتياطي الالزامي لدى مصرف لبنان لشراء شهادات أيداع تصدرها المصارف المتخصصة بفوائد منخفضة.

ونريد ان نذكر هنا بأن مجلس النواب قد اقر في ١٩٩٤/٦/١٦ تعديل قانون انشاء المصرف الوطني للانماء الزراعي بينما بقي مشروع تعديل مصرف الانماء الصناعي والسياحي قيد الدرس.

رابعا: الزيادة في موجودات المصارف الخارجية الصافية يبلغ (٧٤) مليون دولار خلال هذه الفترة. اذ ارتفعت من (٣١٦٤) مليون دولار في نيسان/ابريل الى (٣٢٣٨) مليون دولار في شهر ايار/مايو ١٩٩٤ . وقد ارتفعت التزاماتها الخارجية من (١١٢١) مليون دولار الى (١٢٠١) مليون دولار في الفترة ذاتها.

وقد نتج تراجع في موجودات المصارف الخارجية من (٢٠٤٣) مليون دولار الى (٢٠٣٧) مليون دولار. وتحقق فائض في ميزان المدفوعات في شهر ايار/مايو كالسابق، وبلغ الفائض (٤٠.٢) مليون دولار في ايار/مايو ١٩٩٤، وبلغ الفائض التراكمي من ١٩٩٤/١/١ الى ١٩٩٤/٥/٣١ مبلغ (٦٠٢.٢) مليون دولار.

الدين العام

واذا انتقلنا في تحليلنا المصرفي هذا الى موضوع الدين العام الداخلي، نجد ان أرقامه الفعلية قد ارتفعت من (٨٤٢٤.٧) مليار ليرة لبنانية في نهاية شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ الى مبلغ (٨٥٥٣.٨) مليار ليرة لبنانية، في نهاية شهر ايار/مايو ١٩٩٤ بزيادة قدرها (١٢٩.١) مليار ليرة نسبتها ١.٥٣٪ وبذلك تكون قيمة الزيادة التراكمية للدين خلال الخمسة أشهر الاولى من سنة ١٩٩٤ قد بلغت (٢٣٨٧.٤) مليار ليرة لبنانية.

ونشير هنا الى أن تمويل الدين العام مرتكز بمعظمه على المصارف التجارية، اذ بلغت حصة المصارف في تمويل ٧٢.٥٪ في ١٩٩٤/٥/٣١، كما بلغت القيمة الفعلية لسندات الخزينة الموجودة بحوزة المصارف (٦١٩٦.٧) مليار ليرة لبنانية في ١٩٩٤/٥/٣١ مقابل (٦١٥٨.٤) مليار ليرة في ١٩٩٤/٤/٣٠ بزيادة طفيفة قيمتها (٣٨.٣) مليار ليرة.

وبلغت حصة مصرف لبنان في تمويل الدين العام للخزينة ما قيمته (٨٥٦.١) مليار ليرة منها (٧١.١) مليار ليرة لصندوق المحروقات و(٣٠٦) مليارات ليرة لمؤسسة كهرباء لبنان وبقي حساب الخزينة لدى مصرف لبنان دائنا.

ونشير ايضا الى ان قيمة الدين العام الداخلي الفعلي والصافي قد بلغت (٥٨١١.٥) مليارليرة لبنانية في ١٩٩٤/٥/٣١ مقابل (٥٦١٦.٢) مليار ليرة لبنانية في ١٩٩٤/٤/٣٠. وزاد خلال نيسان/ابريل بمبلغ (١٩٥.٣) مليارليرة. وكانت الزيادة من ١٩٩٤/١/١ الى ١٩٩٤/٥/٣١ قد بلغت (٦٩٣.٤) مليار ليرة لبنانية.

واذا أردنا تحويل قيمة الدين العام الداخلي الصافي للدولار فتبلغ (٣.٤٥) مليار دولار في ١٩٩٤/٥/٣١ بينما بلغ الدين الخارجي (٣١٨.٣) مليون دولار في الفترة ذاتها من السنة الآنفة الذكر.

وقد نأخذ فكرة واضحة عن تطور مساحات البناء المرخصة، وتطور قطاع البناء، اذا عرفنا الزيادة المهمة في الفترة من ١٩٩٤/١/١ لغاية ١٩٩٤/٥/٣١ ومقارنتها بنفس الفترة لعام ١٩٩٣، حيث نجد ارتفاعاً من ٣.٢ مليون متر مربع الى ٥.٢ مليون متر مربع أي بزيادة مليوني متر مربع نسبتها ٦٣.٥٪ كما ارتفعت مساحات شهر ايار/مايو عن شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤ بـ ٢٨ الف متر مربع نسبتها ٢.٣٪.

الحركة في المطار

ولا ننسى اخيرا ان نذكر احصاءات المديرية العامة للطيران المدني. التي تظهر لنا التحسن الملموس في حركة مطار بيروت الدولي من ١٩٩٣/١/١ -١٩٩٤/٥/٣١ والفترة نفسها لعام ١٩٩٤. فنجد ان عدد الرحلات هبوطا واقلاعا قد ارتفع من (٦٠١٦) الى (٦٧٨٩) عملية أي بنسبة ١٢.٨٥٪ وارتفع مجموع عدد الركاب من (٤١٢) الفا الى (٤٨٠) الفاً.

هذه النسب، وهذه الارقام، وهذه المبالغ للقطاعات الاقتصادية والمصرفية والنقدية، والاتجاهات التي تأخذها تعطي الدارس فكرة واضحة ومفصلة عن سير كل قطاع. وتأثره بالاحداث والتطورات، وتجعل المطلعين والمسؤولين يرسمون الخطط والبرامج، ويقدمون الاقتراحات العلمية والعملية اللازمة، من أجل تسيير دفة الاقتصاد اللبناني بموجب الفلسفة الاقتصادية وفكرة ونظرية التخطيط الاقتصادي والمالي، لرعاية المشاريع الانمائية الشاملة والمؤدية الى تحقيق الرفاهية والانماء المتوازن لكل لبنان ومن أجل تحقيق العدالة لمجموع الشعب وتحقيق الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية وسعادة الفرد والمجتمع اللبناني ككل.

بيروت «خ. ط»

السيولة في عُمان شهدت نمواً والمصارف زادت استثماراتها

■ شهدت السهولة المحلية في سلطنة عُمان زيادة بلغت نسبتها ١٠٪ في عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة للنمو الذي طرأ على كل من الأصول الأجنبية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

وفي عام ١٩٩١ على الرغم من زيادة المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١٪ فقط، فان السيولة المحلية قد زادت بنسبة ٥.٥٪ ، ويعزي الخبراء ذلك الى زيادة صافي الاصول الاجنبية للجهاز المصرفي. وفي كل من العامين المذكورين (١٩٩٠ و١٩٩١) كان معدل نمو السيولة المحلية أقل من نسبة الزيادة التي طرأت على الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بالاسعار الجارية.

وفي عام ١٩٩٢ زاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة ١٠.١٪ وقد صاحب ذلك انخفاض في صافي الاصول الأجنبية الأمر الذي أدى الى حدوث توسع نقدي بمعدل معتدل بلغ ٣.١٪.

في ايلول/سبتمبر ١٩٣ شهد كل من عرض النقد بالمعنى الضيق وبمعناه الواسع ، (أي السيولة المحلية)، نمواً ملحوظاً. فقد سجل عرض النقد بالمعنى الضيق زيادة بلغت نسبتها ٦.٥٪ ليصل الى ٤٤٠.٨ مليون ريال عماني بالمقارنة بـ ٤١٧.٥ مليون ريال عماني في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٢. وخلال الفترة نفسها سجل عرض النقد بمعناه الواسع زيادة بنسبة أقل بلغت ٤٪ ليصل الى ١٣٠٤.٧ مليون ريال عماني في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ بالمقارنة بـ ١٢٥٤.٧ مليون ريال عماني في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٢.

ولقد كانت للزيادة التي طرأت على الاصول المحلية للجهاز المصرفي، وقدرها ٦٠ مليون ريال عماني أثر توسعي على السيولة المحلية، في حين كان للنقص الذي طرأ على صافي الاصول الأجنبية للجهاز المصرفي وقدره ١٠ ملايين ريال عماني أثر انكماشي. ولقد أسفرت هذه التطورات عن حدوث زيادة في السيولة المحلية تقدر بـ ٥٠ مليون ريال عماني او ما نسبته ٤٪ وذلك في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ويتضح من الميزانية الاجمالية للمصارف التجارية في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، ان اجمالي أصول البنوك التجارية قد زاد بمقدار ١١٢.٦ مليون ريال عماني (٦.٨٪) بالمقارنة بمستواه في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٢. كما زادت أرصدة الاقراض بنسبة ٤.٥٪ لتصل الى ١١١٨.٤ مليون ريال عماني في نهاية ايلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبلغت جملة أرصدة الاقراض الى القطاع الخاص ١٠٨٥.٥ مليون ريال عماني بالمقارنة بـ ١٠٤٩.٨ مليون ريال عماني في نهاية ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٢ أي بزيادة بلغت نسبتها ٣.٤٪.

وزادت استثمارات المصارف التجارية في سندات التنمية الحكومية من ١٩ مليون ريال عماني في ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ الى ٢٦.٧ مليون ريال عماني في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣. وزادت الاصول الثابتة للبنوك من ٤٠.٨ مليون ريال عماني في ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ الى ٤٣.٦ مليون ريال عماني في ايلول/سبتمبر ١٩٩٣. وبلغ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الأشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٣ ما يقرب من ١٠٦.٧ بالمقارنة بـ ١٠٥.٧ خلال الفترة المقابلة من عام ١٩٩٢ بزيادة طفيفة بلغت نسبتها نحو ١٪ ، حيث انخفضت الارقام القياسية لأسعار مجموعة «المواد الغذائية والمشروبات والتبغ» ومجموعة «المنسوجات والملابس الجاهزة والاحذية» ومجموعة «السلع والتجهيزات المنزلية والاثاث» ومجموعة «الثقافة والخدمات الترفيهية» في حين ارتفعت الارقام القياسية لأسعار المجموعات السلعية والخدمية الباقية.

«يوباف» في بيروت

■ خطا بنك «يوباف» العالمي، خطوة مهمة أخرى نحو تحسين علاقاته مع الدول العربية وتوسيع خدماته المصرفية لها كالعادة، وذلك بانشاء مكتب تمثيلي له في بيروت.

فقد منح هذا المصرف العربي رخصة من «بنك لبنان المركزي» لاقامة مكتب تمثيلي له في العاصمة اللبنانية. وقد أثارت هذه الخطوة اهتمام المؤسسات المصرفية العالمية والمؤسسات المالية والتجارية والاستثمارية التي اعتبرته تاكيداً على الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان وخاصة في هذه الظروف بالذات.

وقالت مصادر «يوباف» بلندن ، ان المصرف اختار «بلدكيان»، الذي كان نائبا لحاكم البنك المركزي اللبناني، رئيسا لهذا المكتب . وقالت المصادر أن مركز المكتب في بناية الصباغ، وسيفتتح رسمياً في أواخر شهر ايلول/سبتمبر المقبل أو أوائل تشرين الاول/اكتوبر.

وقد علمت «الميزان» ان المصرف سيقدم خدمات مصرفية فورية للزبائن، ولكن هذه الخدمات لن تقتصر على لبنان فقط وانما تتناول الدول العربية المجاورة.

وبنك «يوباف» ، كما هو معروف، مصرف عربي بلندن تملكه مجموعة من البنوك العربية هي: البنك الليبي العربي الخارجي، والبنك المركزي المصري وبنك المغرب وبنك الجزائر الخارجي ، بالاضافة الى بنك ميدلاند البريطاني اكبر مصرف بريطاني.

وقد قال أحد خبراء المال لـ «الميزان»: ان اقدام بنك «يوباف» على هذه الخطوة يؤكد على قدرة الادارة العامة في البنك على استيعاب التطورات المالية في المنطقة التي ستشهدها في السنوات المقبلة. وعلى التقديرات الواقعية القائمة على الدراسة المستقبلية والحاضرة التي عرف بها البنك صاحب الانجازات الكبيرة في ميدان المال والاستثمار.

الامارات

توقع ارتفاع عائدات النفط الخام بنسبة ٨,٧ في المائة

■ توقعت غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي ارتفاع عائدات دولة الامارات من النفط الخام بنسبة ٨.٧ في المائة خلال السنة الجارية وذلك كمحصلة للتحسن المنتظر في الاسعار والانتاج، والذي سيؤدي بدوره الى زيادة فائض الميزان التجاري للامارات خلال العام ١٩٩٤ بنسبة ٩.٦ في المائة.

وذكرت الغرفة في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٣ ان مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي لدولة الامارات انخفضت من نحو ٥٣.١ مليار درهم عام ١٩٩٢ (١٤.٥ مليار دولار) الى ٥١.٤ مليار درهم عام ١٩٩٣ (نحو ١٤ مليار دولار) نتيجة الانحسار في أسعار النفط العالمية.

واضافت ، انه نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الامارات منذ عام ١٩٩٠ ارتفعت مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات المتتالية. وارتفعت حصة اجمالي هذه القطاعات من نحو ٧٧ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى نحو ٨٠.٣ مليار درهم عام ١٩٩٣ مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو ٤.٣ في المائة.

واكد الطاهر الكندي المدير العام في غرفة ابو ظبي في تقديمه للتقرير : أن الأداء الجيد لاقتصاد الامارات خلال الأعوام الماضية يبشر بانطلاقة جيدة خلال العام ١٩٩٤ والاعوام المقبلة في ضوء التوسع في المشاريع الاستثمارية الحكومية الذي سيستمر حتى نهاية العقد الجاري ، مما سيوجد عددا كبيرا من الفرص ومجالات العمل للقطاع الخاص الذي أثبت خلال الاعوام الماضية قدرته وقوته على تحمل العبء الاكبر في تنفيذ معظم المشاريع الطموحة.

كما أكد الكندي ان اقتصادات دول مجلس التعاون سجلت العام الماضي نمواً في مختلف قطاعاتها الاقتصادية وذلك على الرغم من التراجع في معدلات النمو في معظم الدول الصناعية والركود الاقتصادي العالمي.

وذكر التقرير ان دولة الامارات حافظت خلال العام الماضي على مكانة متميزة في مسيرة البناء والتنمية التي شهدتها المنطقة على الرغم من ارتفاع عدد سكانها الى نحو ٢.٠٨٣ مليون نسمة خلال عام ١٩٩٣.

ويلغ معدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي نحو ١٧٢٠٠ دولار. وهو ما يعتبر من أعلى المستويات في العالم.

واشار التقرير الى أهم مؤشرات النمو التي تم تسجيلها في دولة الامارات خلال عام ١٩٩٣ أبرزها ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى نحو ١٣١.٧ مليار درهم (٣٥.٨٨٥ مليار دولار) اي بزيادة نسبتها ١.١٥ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٢، اضافة الى ارتفاع حصة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من نحو ٩.٩ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى نحو ١٠.٩ مليار درهم عام ١٩٩٣، مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها ١٠.١ في المائة.

وافاد ان حركة التبادل التجاري بين دولة الامارات وشركائها التجاريين في مختلف أنحاء العالم شهدت ارتفاعا في الواردات وتراجعاً في الصادرات خلال العام الماضي بالمقارنة مع عام ١٩٩٢، مما أدى الى تراجع الفائض التجاري لدولة الامارات من نحو ٢٨.٦ مليار درهم (٧.٨ مليار دولار) عام ١٩٩٢ الى نحو ٢١.٦ مليار درهم (٥.٩ مليار دولار) عام ١٩٩٣.

وتوقع التقرير حصول زيادة في فائض الميزان التجاري لعام ١٩٩٤ بنسبة ٩.٦ في المائة نتيجة للارتفاع المتوقع في العائد من صادرات النفط.

واكد التقرير ان امارة ابو ظبي ، اكبر الامارات في الاتحاد الذي يضم سبع امارات، تلعب دورا بارزاً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لدولة الامارات ككل.

واضاف: ان مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تشكل حوالى ٦٤ في المائة من اجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات.

كما تعتبر ابو ظبي المنتج الرئيسي للنفط والغاز، اذ تنتج ١.٨ مليون برميل يومياً من اجمالي حصة الامارات البالغة ٢.١٦١ مليون برميل يوميا.

كذلك أكد التقرير ان حكومة ابو ظبي وضعت خططاً طموحة لتنفيذ العديد من المشاريع الكبيرة في كافة المجالات العمرانية والاسكانية والتعليم والصحة والنفط والغاز والزراعة والبيئة والكهرباء والماء ومشاريع البيئة الاساسية الاخرى.

وذكر انه تم وضع موازنة لتمويل العديد من هذه المشاريع ضمن اطار مناهج التطوير لامارة ابو ظبي ، وبلغت حصة قطاع الماء والكهرباء نحو ٤٥.٣ في المائة من المصاريف على مشاريع منهاج التطوير التي تقدر بنحو ٤١ مليار درهم خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ ، كما استأثر قطاع المواصلات بنحو ٢٥ في المائة والخدمات العامة والاجتماعية بنحو ٢٠.٣ و،الاسكان والتأمين بنحو ٥.٣ في المائة.

وعرض التقرير أهم نشاطات غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي عام ١٩٩٣ والتي شملت استقبال ٥٢ وفداً تراس عدداً منها رؤساء دول ورؤساء وزارات. وبحث معها في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات والمعلومات والتعرف على فرص الاستثمار المختلفة.

كما ساهمت الغرفة مع الدوائر المحلية الاخرى في الكثير من القضايا الاقتصادية ومن أبرزها معرض الدفاع الدولي «ايدكس ٩٣» الذي شاركت فيه ٣٥٠ شركة من كبريات شركات انتاج اسلحة الدفاع البرية والبحرية والجوية في العالم. ومعرض ابو ظبي الدولي «اديف ٩٣» الذي شاركت فيه اكثر من ٦٥٠ شركة ومؤسسة من ٣٠ دولة عربية وأجنبية.

سوريا

٦٠٠ مليار متر مكعب احتياطي الغاز

■ تجنب وزير النفط السوري الدكتور نادر النابلسي اعطاء أرقام دقيقة عن احتياط الغاز في سوريا ، واكتفى بالاشارة الى وجود «احتياطات مهمة من الغاز الحر» في السلسلة التدمرية وسط البلاد، وتقدر مصادر دولية الاحتياط بنحو ٦٠٠ مليار متر مكعب.

وشدد النابلسي في تصريحات صحافية على تركيز جهود الحكومة على توفير حاجات المواطنين من الغاز المنزلي ورفع الطاقة التخزينية مع توفير حاجات المصانع السورية من الغاز خصوصا محطات الكهرباء.

وقال: «ان الشركة السورية للنفط» حققت في الاعوام القليلة الماضية اكتشافات مهمة من الغاز الحر في مناطق السلسلة التدمرية اضافة الى الاحتياطات المكتشفة في السابق، وهي مهمة لسوريا لكنها تبقى متواضعة قياسا الى الدول الغنية بالغاز. وذكر انه سيتم استخدام كميات الغاز المتاحة في سوريا بشكل رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية عوض الوقود السائل الذي سيوفر استخدامه في رفع الصادرات النفطية السورية البالغة حالياً نحو ٣١٢ الف برميل يوميا من اصل الانتاج البالغ ٥٦٢ الف برميل.

وعن جهود الوزارة في نقل الغاز الي محطات الكهرباء الاساسية في البلاد افاد النابلسي «انه تم بناء اربع محطات تجميع أساسية للغاز المرافق في العزبة والتنك وشهل وعمر لنقله الي مصنع عمر في المنطقة الشرقية . اذ ان مصنع المعالجة بدأ العمل منذ عام ١٩٩٢ بطاقة اسمية قدرها ٤.٣ مليون متر مكعب يوميا من الغاز المرافق». وأوضح ان منتوجات المصنع هي أربعة ملايين متر مكعب من الغاز النظيف و٣٨٠ طناً يوميا من الغاز المسيل و٤٨٠٠ برميل يوميا من «الكوند سيت»، مشيرا الى بناء خط نقل بقطر ١٨ بوصة وطول ٤٤١ كيلومترا من المصنع الى وسط البلاد وجنوبها لتغذية محطة تشرين الكهربائية ومعمل اسمنت عدرا، اذ ان الخط الغازي بدأ العمل مع بداية الربع الثاني من السنة الجارية، لتغذية المرجل البخاري الثاني في محطة تشرين الحرارية (٤٠٠ ميغاواط).

وقال وزير النفط السوري: انه يجري تنفيذ فرع من خط الغاز الى مصنع اسمنت عدرا وآخر من وسط البلاد في اتجاه حمص وحماه لتغذية مصفاة حمص ومحطة توليد محردة الكهربائية. وبدا ايصال الغاز الى محطة محردة اعتبارا من ايار/مايو الماضي حين بدأت المجموعة الثانية فيها تعمل على الغاز.

وعن المشاريع المخطط لتنفيذها في مجال تشغيل المحطات الكهربائية على الغاز ، اوضح النابلسي ان الحكومة تخطط لاقامة مشروع خط نقل الغاز الى محطة جندر (٦٠٠ ميغاواط) لتزويدها بـ ١٦٠ الف متر مكعب يوميا ومشروع لتزويد محطة الناصرية (جنوب دمشق) بطاقة قدرها ١٦٠ الف متر مكعب يوميا من الغاز ومشروع ثالث لتزويد محطة تشرين بعد توسيعها، اذ سيتم تزويدها ومدها بخط فرعي بطول ٨٠ مترا وقطر ١٨ بوصة. واشار الى اهمية المشروع الغازي للمنطقة الوسطى «حيث يتم التعاقد حاليا على توريد المواد والمعدات اللازمة لمشروع غاز المنطقة الوسطى (المرحلة الاولى) وسيتم بناء ثلاث محطات تجميع وفصل الغاز في حقول أرك والسهيل والضبيان».

وبالنسبة الى تلبية حاجات المواطنين من مشتقات النفط قال النابلسي : إن الاستهلاك السوري باستثناء الغاز والزيوت ، ارتفع من ٤.٩٦٧ مليون متر مكعب عام ١٩٨٨ الى اكثر من ٧.٢٥ مليون متر مكعب العام الماضي، اي بزيادة قدرها ٤١ في المائة وبمعدل زيادة سنوية قدرها ٨ في المائة .

واضاف: *ان الحكومة اتخذت عددا من الاجراءات لتوفير المشتقات النفطية الى المستهلكين منها رفع طاقة خط الانابيب* بين حمص وعدرا من ١.٥ مليون متر مكعب الى ٢.٤ مليون متر مكعب في السنة لتوفير البنزين والمازوت والكاز.

واشار الى التوجه في رفع الطاقة التخزينية لمشتقات النفط في كل المحافظات ، اذ سيتم بناء خزانات في الحسكة شرق البلاد بطاقة ٥٠ الف متر مكعب وموقع آخر فيها لاستقبال المشتقات بوساطة السكة الحديد بطاقة ١٦ الف متر مكعب . وقال: «سنوقع عقدا جديدا لاقامة خزانات قرب درعا (الجنوب) بطاقة ١٨ الف متر مكعب واخرى في السويداء بطاقة تسعة الاف متر مكعب».

وعن توفير الحاجات من الغاز المسيل ذكر النابلسي : انه تم اخيرا بناء وحدة غاز في محطة بانياس تبلغ طاقتها ثمانية الاف اسطوانة، اضافة الى نقل الغاز من مصنع عمر الى حلب بوساطة القطارات وتركيب عشرة خزانات للغاز المسيل في عدد من المحافظات السورية . وتجري التجارب حاليا على خزانين في محطة بانياس بسعة ٦ آلاف متر مكعب وبناء محطة تعبئة الغاز الجديدة في حماه بطاقة ٧٠٠ اسطوانة في الساعة.

الكويت

دعوة الى الحفر والتنقيب والانتاج في المناطق الشمالية

■ قال وزير النفط الكويتي عبد المحسن المدعج ان بلاده تدرس دعوة شركات نفط أجنبية للاشتراك في عمليات التنقيب والحفر والانتاج في المناطق الشمالية قرب الحدود العراقية بعد اجراء مزيد من الدراسات لهذه الفكرة.

وقال في حديث مع «رويتر» انه تجري مناقشات بشأن المشاركة في الانتاج والتنقيب والحفر في الجزء الشمالي من الكويت.

واضاف: «ربما توضع اللمسات الاخيرة بحلول نهاية السنة الجارية ثم توجه الدعوة الى الشركات الاجنبية المؤهلة للمشاركة في هذا المشروع».

وقال: ان مشاعره كمواطن كويتي هو انه يعتقد انه في هذه المرحلة وفي المستقبل هناك حاجة الى الانفتاح على العالم والمشاركة في مشاريع اقتصادية تشمل مشاريع قطاع النفط.

وقال مسؤولون في قطاع النفط انهم يبحثون منذ عدة أشهر فيما اذا كانوا سيمنحون لشركات نفط أجنبية نصيباً في الانتاج والتنقيب ودوراً ما في تخصيص قطاع النفط الذي تم تأميمه عام ١٩٧٥.

واضاف المسؤولون : «ان المجال الرئيسي للمشاركة في الانتاج سيكون في الشمال الذي لم تتم فيه عمليات تنقيب كبيرة بالقرب من الحدود مع العراق التي أعادت الأمم المتحدة ترسيمها وضمان سلامتها».

ويقول الكويتيون انه في ضوء العداء العراقي المستمر فان المشاريع المشتركة في مجال النفط في المدى البعيد مع الدول المتحالفة في حرب الخليج ستمنحهم حصة مستمرة في وجود واستقرار الكويت.

وامتنع المدعج عن البحث في هذه القضايا بالتفصيل.

ورأى المدعج انه ربما تتاح مناطق أخرى بخلاف المناطق التي لم ينقب فيها في الشمال اذا نجحت خطط الاشتراك في الانتاج في الشمال.

وقال: «حتى الآن يتم التركيز على المنطقة الشمالية من البلاد لأنها بكر ولم تستغل وهناك رغبة في التوسع في استغلالها».

لكنه أشار الى انه اذا وجد ان المشاركة مشجعة وناجحة فانها قد تمتد الى بعض الاجزاء الاخرى وان هذا قد يحدث، وهو يؤكد على ان ذلك غير مؤكد وان مثل هذا الامر يجب ان يكون في مصلحة الكويت.

ورفض العراق الاعتراف بالحدود التي رسمتها وضمنتها الامم المتحدة العام الماضي، وقال محللون ان المخاوف الأمنية تزيد من مخاطر تلك المناطق كاستثمار.

وتقع معظم احتياطات النفط الكويتية في حقول جنوب مدينة الكويت.

ويقول معظم المحللين انه أياً كان ما يحدث فان اكبر حقل نفطي وهو حقل «برقان» العملاق في المنطقة الجنوبية الوسطى ويحتوي على اكثر من ٦٠ مليون برميل من المرجح ان يبقى الاكبر.

ومن بين الشركات التي ورد اسمها في اتفاقية المشاركة في الانتاج شركتا «شيفرون» و«بريتش بتروليوم».

وبالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» قال المدعج : ان بلاده ستحض الاعضاء على حصولها على حصة انتاج تبلغ ٢.٢ مليون برميل يوميا اذا قررت المنظمة زيادة الحد الاقصى للانتاج في وقت لاحق من السنة.

واشار الى ان الكويت ستلتزم بانتاج حصتها فقط اذا توصلت «اوبيك» الى قرار بابقاء الحد الاقصى للانتاج على ما هو عليه.

ومن المتوقع ان يجتمع وزراء نفط «اوبيك» في تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد حصص الانتاج في الربع الاخير من السنة الجارية.

ويستمر العمل بالحد الاقصى الحالي لانتاج «اوبيك» الذي يبلغ ٢٤.٥٢ مليون برميل يوميا بما في ذلك حصة الكويت التي تبلغ مليوني برميل يوميا حتى نهاية السنة.

وقال المدعج: انه يعتقد بأن حصة الكويت الحالية لا تتناسب مع طاقتها.

واضاف: «ان حصة الكويت الحالية لا تتماشى مع انتاجها التاريخي او مع قدرتها الحالية على انتاج ٢.٤ مليون برميل يوميا».

وقال المدعج الذي أعلن مراراً ان الكويت يجب ان تنتج ٢.٢ مليون برميل يومياً ، ان الكويت تطالب بانه اذا رفعت «اوبيك» الحد الاقصى لانتاجها فلا بد من زيادة انتاج الكويت الى المستوى المطلوب.

واضاف: اذا منحت «اوبيك» دولاً أخرى الحقوق التي كانت تتمتع بها قبل الغزو العراقي فلا بد من ان تهتم ايضا بالكويت . لكنه قال: «اذا رفضت «اوبيك» تغيير الحد الاقصى للانتاج فان الكويت ستحترم ذلك».

ويقول بعض مسؤولي النفط ان من بين الاسباب الاخرى لعدم رضى الكويت عن حصة انتاجها الحالية انها تشعر بأن منتجي النفط الآخرين لا يقدرون بشكل مناسب الدمار الذي لحق بصناعة النفط الكويتية من جراء الاحتلال العراقي وحرب الخليج.

وتوقع المدعج زيادة طاقة الكويت في انتاج النفط الى ٢.٥ مليون برميل يومياً بحلول نهاية السنة مقا[illegible] ٢.٤ مليون برميل في الوقت الجا[illegible]

مصفاة الأحمدي تستعيد طاقتها السابقة

قال مسؤول نفطي كويتي انه تم أخيراً اعادة افتتاح وحدة التقطير الثالثة بمصفاة ميناء الأحمدي بطاقة تصل الى ٧٥ الف برميل يومياً.

واضاف: ان الوحدة بدأت العمل بعد الانتهاء من اصلاح الخسائر التي لحقت بها في حرب الخليج.

واوضح ان انتاج الوحدة سيزيد تدريجيا ليصل قريبا الى الطاقة التصميمية القصوى وهي ١٠٠ الف برميل يوميا، ليقترب بذلك اجمالي انتاج مصفاة ميناء الأحمدي من نحو ٣٩٠ الف برميل يوميا وهو ما يقارب طاقتها قبل الغزو العراقي في اب/اغسطس ١٩٩٠. وسترتفع طاقة التكرير الاجمالية للكويت الى نحو ٧٨٥ الف برميل يوميا.

واضاف: ان مصفاة ميناء العبد الله تعمل حاليا بطاقة تصل الى نحو ٢٤٥ الف برميل يوميا ومصفاة الشعيبة بطاقة نحو ١٥٠ الف برميل يوميا.

وكانت وحدة التقطير الخامسة بمصفاة الأحمدي التي تصل طاقتها الى ١٠٠ الف برميل يوميا عادت الى العمل في كانون الاول/ديسمبر الماضي بعد اصلاحها.

ولحقت اضرار بالوحدتين خلال الاحتلال العراقي وحرب الخليج ، اذ زرعت القوات العراقية متفجرات في غرفة المراقبة بالوحدة الثالثة وفجرتها.

وقال مسؤولون ان بامكان كل من الوحدتين الثالثة والخامسة ان تنتج ١٠٥ الاف برميل يوميا لفترة محدودة..

تقرير البنك الدولي عن التنمية يربط جذب الاستثمارات بتطوير البنية التحتية

نصف سكان العالم بلا كهرباء وخُمسهم بلا ماء

■ الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية التي تنفق عليها الدول النامية نحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا «يمكن ان تسهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية» شريطة توفير الحوافز «الصحيحة» خاصة في الوقت الذي بدأت فيه الحكومات في اعادة النظر في تدخلها في الأنشطة الاقتصادية ومراجعة أداء القطاع الخاص وتسريع عمليات الخصوصة. جاء ذلك في «تقرير التنمية الدولية ١٩٩٤» الصادر عن البنك الدولي في واشنطن والذي يقول ان توافر البنية التحتية المناسبة يمكن من تنويع الانتاج وتوسيع التجارة ومقابلة متطلبات النمو السكاني وتحسين الأحوال البيئية.

وقال جريجوري انجرام الاقتصادي الكبير في البنك الدولي في مؤتمر صحافي في لندن لتدشين التقرير : ان مشروعات البيئة التحتية تستأثر الآن بنحو نصف الانفاق العام و٤ في المائة من اجمالي الناتج المحلي في الدول النامية. وحذر الدول النامية التي تتنافس الآن على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من عدم تمكنها من جذب الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات من دون توفيرها لخدمات الطاقة والاتصالات والمواصلات بمستويات «جيدة». ويقول التقرير :

ان تحقيق مثل هذه المستويات لا يرتبط بالضرورة بمستويات الدخل، وان دولا نامية مصنفة ضمن الدول منخفضة الدخل تمكنت من توفير هذه الخدمات بمستويات عالية مما يعني ان الادارة الجديدة لمشروعات البنية التحتية «ليست مقصورة على الدول الغنية».

لكن على الرغم من توسع مشاريع البنية التحتية بشدة في العقدين الاخيرين وتصاعد مخصصات تمويلها من قبل البنك الدولي وصناديق المعونة الدولية والاقليمية والقومية والمؤسسات المحلية. فان التقرير يقول، ان نحو نصف سكان العالم يعانون عدم توافر الطاقة الكهربائية وتردي خدمات الصحة العامة وان نحو خمس سكان العالم محرومون من موارد المياه النظيفة. ويقول، ان التغلب على ذلك لا يتحقق فقط بزيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية وانما ايضا بتقليص الاسراف وتحسين طرق التقويم والاستجابة للطلب على هذه الخدمات.

ويقول التقرير ، ان عدم توافر الصيانة بمستويات مرضية أصبح الآن «مشكلة شائعة»، ليس في العالم النامي فقط، وانما ايضا في دول صناعية كبيرة. وحذر من تخفيض الانفاق على الصيانة حتى في أوقات التقشف، مضيفاً ان ذلك هو أحد أشكال «الاقتصاد الكاذب» وعادة يستدعي مخصصات ضخمة فيما بعد لاعادة تأهيل مشاريع البنية التحتية أو حتى أحياناً استبدالها بالكامل. وقال ان سوء توزيع مخصصات الاستثمارات والاسراف وانخفاض مستويات الأداء والتكدس الوظيفي هي أهم معوقات مشروعات البنية التحتية في الدول النامية.

ورغم شيوع عمليات الخصوصة، يقول التقرير : ان خدمات البنية التحتية في معظم الدول النامية ما زالت واقعة تحت سيطرة «الاحتكارات» العامة أو المصالح الحكومية والتي عادة لا يملك القائمون عليها المهارات الادارية والاستقلال المالي بمستويات تمكنهم من ادارتها بكفاءة. اضافة الى ذلك يقول التقرير ، انه من النادر لهذه الاحتكارات والمصالح السماح للمستهلكين الحالين او المحتملين بابداء وجهات نظرهم حول مستويات وأسعار الخدمات وامكانية تطويرها لمقابلة تغيرات الطلب المحتملة، الكمية والنوعية.

وأكد التقرير، ان تحسين مستويات خدمات مشاريع البنية التحتية هو «الهدف الرئيسي من وجودها»، و«مقياس تطورها» ، واقترح ثلاث وسائل لتطوير مستويات ادائها وهي ضرورة ادارتها كمؤسسات «تجارية» وليس كادارات «بيروقراطية» وادخال عامل المنافسة المباشرة أو غير المباشرة واعطاء المستهلكين والمساهمين «صوتاً أقوى ومسؤوليات حقيقية» في ادارتها.

وقال: انه على الرغم من تسريع خصوصة قطاعات كبيرة من خدمات البنية التحتية في الدول النامية فانه من المستبعد نقل مشاريعها بالكامل الى القطاع الخاص وان استثمارات القطاع العام فيها «ضرورية» لضمان توفير الخدمات الأساسية بالمستويات والاسعار المناسبة. وقال: انه من النادر استعادة كافة تكاليف مشروعاتها وقدر نسبة مردودية مشروعات المياه بنحو ٤٠ في المائة وخدمات الطاقة الكهربائية بنحو ٦٠ في المائة والغاز بنحو ٧٥ في المائة ، مما يعني تكبدها لخسائر تشغيل تتراوح بين ٢٥ و٦٠ في المائة. ولكن التقرير يقول: ان التطور الهائل في السنوات القليلة الماضية في تقنيات الاتصالات أدى الى تشغيل خدماتها بأرباح تصل الى نحو ٦٠ في المائة من استثماراتها.

ويقول التقرير : ان مبتكرات التقنيات المتطورة والتوجه المتزايد نحو اقتصاد السوق في الدول النامية يوفران فرصاً هائلة لاحداث تغييرات جوهرية في ادارة مشاريع البنية التحتية بما في ذلك تدعيم مشاركة القطاع الخاص في أعمالها خاصة بعد نجاح بعض المبادرات في هذا الاتجاه. لكن التقرير يقول ان رفع مشاركة القطاع الخاص يجب ان يصاحبه اهتمام أكبر من قبل المؤسسات العامة المعنية بمكافحة الفقر وحماية البيئة.

ويستبعد التقرير تمكن كل الدول النامية من نقل خدمات البنية التحتية الى القطاع الخاص ومن ثم «لن يكون هناك بديل للمؤسسات الحكومية على الأقل في المدى القريب». ولكنه يقول انه في هذه الحالة يتوجب «عزل» مؤسسات الخدمات الحكومية من «الضغوط غير التجارية» ويمكن تحقيق ذلك من خلال النص في عقود مشروعاتها على الالتزام بتحقيق «مستويات أداء محددة» في الوقت الذي ترفع فيه هذه المؤسسات من استقلالية المشرفين على مشروعاتها واخضاعهم للمساءلة. ويقترح التقرير ادخال سياسات تسعير تهدف الى اعادة استرجاع المبالغ المستثمرة فيها وتدعيم تطوير استقلاليتها المالية.

ويقول التقرير ان تفكيك مؤسسات الخدمات العامة داخل القطاع الواحد يسير الآن «بخطى متسارعة» في دول نامية كثيرة، مما أدى الى رفع مستويات المنافسة فيها. وعادة يؤدي التفكيك ايضا الى تحسين وسائل محاسبة المشرفين على الخدمات العامة والى التمكن من تحديد انماط الخدمات المتوجب دعمها بدقة أكبر. ويقول، انه في حالة استمرار الاحتكارات بعد خصوصة مؤسسات الخدمات العامة يكون من الضروري ادخال اجراءات رقابية على أعمالها لضمان أدائها بأكبر كفاءة ممكنة.

لكن التقرير يقول: ان عوامل السوق ليست وحدها كافية لحل مشاكل تردي أداء الخدمات العامة «ذات الصبغة الاجتماعية»، مما يستدعي اللجوء الى مبادرات أخرى من بينها تقليل المركزية ورفع مشاركة السلطات المحلية والاستهداف الأدق للفئات المستفيدة من دعم الخدمات العامة.

وهنا يقول التقرير: ان رفع كفاءة تشغيل خدمات الطاقة والمياه والسكك الحديد في الدول النامية والتي تكلفها الآن نحو ١٢٣ مليار دولار سنوياً أو نحو عشر مجمل الانفاق العام، يمكنها توفير نحو ٥٥ مليار دولار سنويا. ويقول: انه في هذه الحالة ستتمكن في ثلاث سنوات فقط من توصيل المياه النظيفة الى كل المحرومين منها الآن.



رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

قدّمنا أربعة مليارات دولار لمائة دولة ونستطيع هضم المتأخرات المستحقة

■ كشف رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فوزي حمد السلطان ، عن ان الازمة اليمنية تسببت في تعطيل ١٢ مشروعا في الشمال والجنوب تتجاوز تكاليفها الاستثمارية ٢.٥ مليار دولار يساهم الصندوق بقيمة ١٠٠ مليون دولار في تمويلها. وتتضمن مشروعات في مجال تكثيف الانتاج الزراعي وتنمية الأماكن النائية واقامة عدة صناعات صغيرة للمجتمعات الفقيرة وامداد الصيادين بمعدات صيد متطورة، موضحاً ان الحرب التي نشبت بين صنعاء وعدن أوقفت كل شيء ودمرت جزءا كبيرا من المشروعات المتعلقة بالبنية الاساسية.

واضاف فوزي حمد السلطان في لقاء مع الزميلة «الشرق الاوسط» في القاهرة، ان الصندوق طرح مبادرة على الجانب الفلسطيني تتضمن تنفيذ برنامج لدراسة الثروة السمكية على ساحل قطاع غزة تتجاوز تكاليفه الاستثمارية ١٢.٥ مليون دولار ويساهم الصندوق في تمويله بمنحة لا ترد مقدارها ٣ ملايين دولار. ويستهدف البرنامج تقديم القروض الميسرة للمزارعين الصغار والصيادين واقامة تجمعات للصناعات الصغيرة. واوضح ان الاولوية في المشروع سوف تكون للصيادين من خلال امدادهم بمعدات صيد حديثة بدلا من القوارب الخشبية القديمة، وكذا دعم المزارعين وتدريبهم على الاستفادة القصوى من موارد المياه القليلة في غزة من خلال الري بالتنقيط بهدف المحافظة على المياه باعتبارها مصدرا يتلاشى في المنطقة بالتدريج.

واشار رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى ان الصندوق يسعى بالتعاون مع المجلس الوطني الفلسطيني للتنمية الاقتصادية لجذب استثمارات اكثر للمشروع من خلال الاتصالات بالدول المانحة والمؤسسات التمويلية الاخرى لا سيما في ضوء قابلية المشروع للتوسع.

وتابع رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ان المشروع سيجري تنفيذه من خلال الجمعيات غير الحكومية في قطاع غزة لحين انتقال السلطة الفلسطينية ومباشرة مهامها بشكل فعلي تمهيدا للاتفاق على مشروعات اخرى ساهم فـ زيادة الانتاجية الزراعية واصلاح ما أفسده الاحتلال في ما يتعلق سية والتنمية البشرية للشعب الفلسطيني.

وقدر فوزي حمد السلطان حجم مساهمات الصندوق من قروض ومنح في مشروعات التنمية الزراعية على مستوى العالم بحوالى ٥ مليارات دولار جرى تقديمها لـ ١٠٠ بلد نام للمساندة في ٣٧٠ مشروعا تجاوزت تكاليفها ١٣.٥ مليار دولار منها ٦٤٤.٩ مليون دولار بنسبة ١٦.٤٪ للمنطقة العربية ، بالاضافة لألبانيا وتركيا و١٣٨٤.٨ مليون دولار بنسبة ٣٥.٢٪ لافريقيا (جنوب الصحراء) و١٣٢٧.٢ مليون دولار بنسبة ٣٣.٧٪ لدول آسيا والمحيط الهادىء و٥٨١.٥ مليون دولار بنسبة ١٤.٨٪ لدول اميركا اللاتينية والكاريبي ، موضحاً ان افريقيا تصدرت قائمة المشروعات بحوالى ١٥٢ مشروعاً يجري تنفيذها في ٤٢ دولة. وجاءت آسيا في المرتبة الثانية بحوالى ٩٥ مشروعاً في ١٨ دولة. واحتلت اميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المرتبة الثالثة بحوالى ٦٥ مشروعا في ٢٧ دولة، فيما كانت المرتبة الرابعة من نصيب الدول العربية ، بالاضافة لألبانيا وتركيا بحوالى ٥٨ مشروعا في ١٣ دولة.

واوضح فوزي حمد السلطان ، ان المؤسسات التمويلية العالمية ساهمت بحوالى ٤٢٤٠.٢ مليون دولار في مشروعات الصندوق ، فيما بلغت مساهمات حكومات البلدان المتلقية لتلك المشروعات ٣.٥ مليار دولار، وان العام الماضي شهد اقرار ٣٢ مشروعا يجري تمويلها بقروض تتجاوز قيمتها ٣٦٦.٥ مليون دولار ، مشيرا الى ان الصندوق يسعى الى الاقتراب من حصته التاريخية التي بلغت في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ نسبة ٣٪ من اجمالي تدفقات المساعدات العالمية الخارجية للزراعة والتي انخفضت في السنوات التي أعقبت تلك الفترة بسبب الاحوال الاقتصادية التي سادت العالم وما تعرضت له تعبئة الموارد من صعوبات.

وتوقع فوزي حمد السلطان ان يتجاوز الصندوق مسألة التجديد الرابع لموارده في اجتماع المحافظين المقرر عقده في تشرين الاول/اكتوبر المقبل، موضحا أن ادارة الصندوق طالبت بتجديد للموارد قيمته ٦٠٠ مليون دولار حتى يستمر الصندوق في معدل اقراضه الذي يتراوح بين ٣٠٠ و٣٥٠ مليون دولار سنويا للمساهمة في تمويل ما يقرب من ٢٥ مشروعا، مشيرا الى ان موارد الصندوق الاولية التي بلغت مليارا و١٢ مليون دولار منها ٥٦٧ مليون دولار للدول الصناعية و٤٣٥ مليون دولار للدول المصدرة للبترول (اوبيك) و٩ ملايين دولار للدول النامية، انخفضت الى ٥٦٧ مليون دولار في التجديد الثالث الذي جرى قبل ٣ سنوات بسبب انخفاض الموارد القادمة من الدول المصدرة لنفط الى ١٢٤ مليون دولار في ضوء الصعوبات التي تتعرض لها تلك الدول بسبب الانخفاض العالمي في أسعار النفط.

ونفى فوزي حمد السلطان حدوث أي ارتباك في نشاط الصندوق بسبب تأخر التجديد الرابع للموارد ، موضحا انه في ضوء الاتجاه لتغيير نسب تقاسم اعباء المساهمات في موارد الصندوق التي بلغت ٦٠٪ للدول الصناعية و٤٠٪ لمنظمة البلدان المصدرة للنفط. وتخصيص نسبة مساهمة للدول الآخذة في النمو كالهند وتركيا ومصر، فانه من المتوقع ان يجري التجديد الرابع للموارد، موضحا ان الاقتراح المطروح على اجتماع مجلس المحافظين المقبل يتضمن تخصيص ٥٧٪ للدول النامية والبلدان المصدرة للنفط وحوالى ٤٣٪ للدول الصناعية وذلك حتى تكون الاغلبية لصالح الدول النامية باعتبارها الاكثرية في الصندوق الذي يضم ١٥٧ دولة منها ٢٢ دولة صناعية متقدمة و١٢ دولة مصدرة للنفط و١٢٣ دولة نامية.

واستبعد رئيس الصندوق ان تكون للمتأخرات المستحقة للصندوق أية تأثيرات سلبية على نشاطه، معتبرا ان مشكلات متأخرات القروض ليست كبيرة وان مجموعها لا يكاد يتجاوز ٢٥ مليون دولار، خاصة ان جزءا كبيرا منها يعزى الى بلدان ليست في وضع يسمح لها بالسداد كالصومال وليبيريا وهايتي التي تتعرض لظروف سياسية صعبة وتفتقر الى حكومات شرعية يمكن مطالبتها بالمتأخرات. واشار رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الى ان الصندوق استطاع خلال السنوات الثلاث الماضية حل مشكلة المتأخرات مع عدد من البلدان لا سيما في اميركا اللاتينية بعد ان اتخذت حكومات تلك البلدان اجراءات ارتضتها الجماعة المانحة، مشير الى انه رغم أهمية مشكلة متأخرات المقترضين فان متأخرات الجهات المانحة التي تجاوزت ٢٥٠ مليون جنيه أهم واكبر، معرباً عن قلقه حيال تلك المسألة خاصة ان الصندوق لا يملك وسائل فعالة لانضباط الجهات المانحة المتأخرة في سداد مساهمتها.

بيرغر يحقق أول فوز لفريق «فيراري» منذ أربع سنوات

حقق النمساوي غيرهارد بيرغر الفوز الأول لفريق «فيراري» الايطالي منذ ما يقرب من سنوات أربع في سباقات فورمولا واحد، بوصوله عند نقطة النهاية أولاً في سباق غران بري المانيا، الذي كان جرى مثيرا ودراميا على مدى ٤٥ لفة على حلبة «هوكنهايم» المعتبرة من أسرع الحلبات الاوروبية في سباقات فورمولا واحد.

منذ البداية بدأ السباق محفوفاً بالاثارة وبالحوادث الدرامية . فبينما كانت السيارات تنهي اللفة الثامنة وتبدأ اللفة التاسعة ، وقع حادث اصطدام في وسط الحلبة فتنحّى على أثره تسعة سائقين ، ولمّا أكمل الآخرون السباق ووصلت مجموعة منهم الى المنعطف الأول، دارت سيارة الفنلندي ميكا هاكينن على نفسها، معترضة سبيل أربع سيارات فتصادمت معها .

وما كان من غيرهارد بيرغر الا ان استغل الضرر الحاصل على الحلبة، فوثب غير هيّاب يطوي المسافات ، ولا يجد من يضارعه في النزال الا الالماني مايكل شوماكر ، المتقدم على سلّم البطولة، الا ان شوماكر ، الذي يتسابق لحساب «بنيتون - فورد» ، ما لبث ان بدأ في اللفة العشرين يعاني من مصاعب، أدت به الى تخفيف السرعة ثم الى التنحي في مركز الخدمة والصيانة تاركاً الخيبة تلوح على وجوه ما يزيد على ١٤٨ ألفا من مواطنيه ومريديه. وخلت الحلبة بعد ذلك لبيرغر ، فحافظ على قياد السباق حتى النهاية:

«انه يوم فريد لفريق «فيراري» خصوصاً أننا نجرّب المحرك الجديد للمرة الأولى».

قال بيرغر منتشياً بفوزه الأول منذ سنتين ، ثم تابع:

«اعتقد ان شوماكر، الذي يقود أسرع سيارة ، كان خلفي ، لكنني استطعت خلال لفات عديدة أن أبقيه في المركز الثاني».

وقبل تنحي شوماكر تعرّض مركز «بنيتون» للخدمة والصيانة الى حادث كاد يؤدي الى كارثة محققة، لمّا دخله الهولندي جوس فيرستابن يطلب وقوداً ، فشب حريق مفاجىء سربل العاملين في المركز وانتهى الى تعرض فيرستابن وثلاثة من الميكانيكيين الى حروق طفيفة .

وتجمعت العيون على الفرنسي اوليفر باني ، ولم يكن حلوله في المركز الثاني من دون استحقاق ، فقد قاد سباقاً متميزاً برهنت فيه سيارة ليجييه - رينو عن ثبات وقوة وقدرة. كذلك كان أمر اريك برنار رفيقه في الفريق الذي تمكن من انتزاع المركز الثالث .

ولقد كان السباق مخيبا لآمال ديمون هيل ولفريق روثمان وليامس - رينو، فقد أجبر السائق البريطاني على التوقف في مركز الخدمة والصيانة طوال لفتين لاستبدال قضيب الموازنة في السيارة الذي تعرض لالتواء من جراء اصطدامه بسيارة اوكيو كاتاياما. الا ان هيل عاد الى النزال المرير وتمكن من انهاء السباق والحلول في المرتبة الثامنة من دون تسجيل أي نقطة.

قال هيل في نهاية السباق معبراً عن خيبته:

«لقد فاتتني فرصة ذهبية للتقدم على سلّم البطولة».

فسائق روثمان وليامس - رينو يحتل المرتبة الثانية على سلّم البطولة خلف شوماكر الذي سينفذ الجزاء المفروض عليه من «الاتحاد الدولي للسيارات»، فيتغيب عن السباقين المقبلين ، الا ان الفارق بينه وبين البريطاني هيل ما يزال ٢٧ نقطة .

ويشرح ديمون هيل : «لقد ارتطمت بسيارة كاتاياما وأنا أحاول تجاوزه في المنعطف الثالث ولو انني صبرت عليه اكثر لكنت من دون ريب فزت بالسباق . انها نتيجة سيئة جدا».

رفيق هيل في فريق روثمان وليامس - رينو الاسكتلندي دايفيد كولتارد، تعرض لحادث الاصطدام الذي تسبب به هاكينن . وبعد توقف طويل في مركز الصيانة عاد كولتارد الى الحلبة، الا انه ما لبث ان تنحى مجدداً بسبب أعطال في علبة السرعات، مسجلا قبل ذلك أسرع لفة في السباق.

اما الذين لم يتمكنوا من اكمال السباق فهم : فيرتزن ، ودو سيزاريس ، ادي ايرفن وباريتشيللو. هيربرت ، زناردي، مارتني والبوريتو . اما الفرنسي جان اليسي فقد خرج من السباق مبكراً بسبب عطل كهربائي في سيارته «فيراري». *في حين ان فيتيبالدي* وموربيديللي حلا في المرتبة الرابعة والخامسة والفرنسي الآخر كوما في المرتبة السادسة.

بروفيل

الانتقاء والانتقاد

■ ما بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية من علاقات يفوق في قدمه وعمقه ومصالحه أي علاقات مع أي دولة أخرى في الشرق الاوسط باستثناء اسرائيل.

وبالتالي، فان السفير السعودي لدى «البيت الابيض» له في السجل الديبلوماسي مرتبة عالية في واشنطن وفي الرياض. فكيف إذا كان هذا السفير أميراً من العائلة السعودية الحاكمة كالأمير بندر بن سلطان الذي ينتسب الى «الثقافة الأميركية» انتسابه الى «العائلة السعودية»، فلا تدري أهو سفير الرياض في واشنطن أو سفير واشنطن في الرياض!

وقد ذكر السفير الأمير الاميركيين في مقالة له في جريدة «واشنطن بوست» أخيراً، أن الدولة السعودية كانت قائمة «بشكل أو بأخر» قبل قيام الثورة الأميركية بربع قرن على الأقل. وكتب بندر ذلك ليقول للأميركيين ان الدولة السعودية فيها مقومات البقاء، وانها سوف تبقى قائمة في المستقبل بشكل أو آخر.

ولما كانت مقالة بندر دفاعية، لأنها جاءت رداً على مقالة عن السعودية نشرت في جريدة «هيرالد تريبيون» بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو الماضي، فان ما جاء فيها يعبر عن نقطة ضعف متضمنة في نقاط قوة عديدة عبرت عنها المقالة المذكورة تعبيراً واضحاً وصحيحاً، وأبرزها ان الصداقة السعودية – الأميركية كانت قوية في مراحل سابقة، عندما لم تكن صداقة كهذه دارجة في العالم العربي. ونقطة الضعف هذه هي ان الديبلوماسية السعودية تبدو وكأنها محكومة بأن تكون وتبقى «ديبلوماسية دفاعية».

و«الديبلوماسية الدفاعية»، كما يتضح من مقالة الأمير بندر هي وليدة التناقض في التوجهات . فما يفهم من تلك المقالة، وهي مقالة جيدة لو كان كاتبها صحافياً محترفاً يعبر عما ورد فيها كمراقب من الخارج، ان المملكة العربية السعودية هي «في الغرب» وليست «من الغرب». حتى ان المقالة كلها تبدو وكأنها معالجة لفكرة اميركية مختلفة قوامها انك لا تستطيع ان تكون في الغرب ما لم تكن من الغرب، بمعنى تطابق الانتماء السياسي مع الانتماء الثقافي والحضاري.

فالأمير بندر يقول انك تستطيع ان تكون مع الغرب سياسياً من غير ان تنتمي اليه ثقافياً وحضارياً. بل إن السفير الأمير يذهب الي حد اعطاء نفسه حرية الانتقاء. ولعل في هذا مكمن نقطة الضعف. ذلك انه من غير الممكن أن يكون لأحد حق الانتقاء ما لم يعط الآخر حق الانتقاد. فلا تستطيع ان تنتقي ثم تضيق ذرعاً بالانتقاد. لكن الأمير بندر يبذل جهداً في تعيين نقاط اللقاء بين الاميركيين والسعوديين فيقول أن الاميركيين «فرديون» كالسعوديين تماما. وكأنه يقول ان عملية التحديث التي يرغب فيها السعوديون ناشئة من الفردية لا من «التغريب». وقد يكون في ذلك نوع من محاولة فكرية لفك الارتباط بين التحديث والتغريب ليبرر الأخذ «بالتحديث» ورفض «التغريب». فكأن مثل هذه الامكانية التي هي أساس الانتقائية أمر سهلٍ أو ميسور وليس بالضرورة ان يكون الأمير بندر في ذلك يعبر عن رأي شخصي . فهو في الدرجة الأولى يدافع عن مواقف وسياسات الملك فهد بن عبدالعزيز، وهذا في صلب مهمته الديبلوماسية كممثل لرئيس دولته لدى دولة أخرى، حتى ولو كان يحمل رأياً شخصياً مختلفاً، وهو أمر مستبعد في هذه الحالة. وإن كان طلب أحد الديبلوماسيين السعوديين اللجوء السياسي الى دولة أخرى، يجعل مثل هذا الأمر وارداً لدى سفراء سعوديين آخرين!

فقد كرر بندر في مقالته في «واشنطن بوست» أكثر من مرة ان مواقف ومطالب جماعات اميركية عديدة «لا يسعف الملك فهد» حيث في السعودية مناخات مختلفة. وهو في ذلك على حق، لأن مثل تلك الجماعات، قياساً على السوابق، وخصوصاً في أوروبا الشرقية، أسهمت في تقويض الدول الاشتراكية سابقاً بدل تحسينها كما هو المطلب العلني. والواقع ان تلك الجماعات التي ينتقدها الأمير بندر تتصرف وكأنها على قناعة تامة بأن في العالم أوضاعاً تستعصي على التحسين، وبالتالي فان أي تحسين فيها من شأنه ان يؤدي الى تقويضها في النتيجة!

ولمّا كان الأمير بندر في طرحه لهذه المسألة يشدد على أن المملكة السعودية ترمي الى المدى البعيد، أي الى الديمومة وطول البقاء، فانه من الطبيعي ان يشيح عن الحلول السريعة أو العمليات التجميلية الملفقة لمجرد الظهور بمظهر حسن أمام الغير. (وفي هذه الحالة أمام «واشنطن بوست» ومن لف لفها على قول الأمير بندر).

وربما كان كثيرون في الولايات المتحدة وفي غيرها يميلون الى الأخذ في الاعتبار اتجاه الملك فهد الى «التحسين المحسوب» في الأطار الذي عبر عنه الأمير بندر تماماً.

لكن ما يدخل في باب التحسين المحسوب والمقبول لدى هؤلاء والمرغوب لدى السعوديين، يعتبر لدى الجماعات التي ينتقدها الأمير بندر تحسيناً ناقصاً أو «التحسين النافي للتحسين»! ولسنا ندري ما اذا كان الأمير بندر يهاجم هؤلاء أو انه يحاول اقناعهم. لكن من الواضح انه يسعى الى الحفاظ على قناعات المقتنعين بطرحه وهي التي يستهدفها المهاجمون لتجريد المملكة العربية السعودية من أصدقائها في الخارج. فالأمير بندر يعرف ان هناك كثيرين ما زالوا بحاجة الى اقناع بطريقة أو أخرى. والطريقة السعودية في الاقناع تكون أكثر اقناعاً كلما كانت الحجة ضعيفة، لأن الحجة القوية مقنعة بذاتها!

والمشكلة مع كثيرين في الغرب، كما يقول الأمير بندر، ان هؤلاء يريدون الحلول السريعة والترضيات الفورية. انهم يريدون على قول المثل اللبناني الدارج «أن يحطوا على النار» على قاعدة اسلامية معروفة تقول «خير البر عاجله». فما عليك هو عليك سواء قمت به اليوم أو قمت به غداً.

لكن هذا المنطق ، كما يقول الأمير بندر، لا يسعف الملك فهد كثيرا لأن العاهل السعودي تهمه الرياض وباقي المملكة قبل أي شيء آخر... فماذا ينفع الانسان أن يربح العالم ويخسر نفسه؟

غير انه من غير الممكن في هذه الأيام المحكومة بالاقمار الصناعية، تجاهل بقية العالم أو الانعزال عنه. فالاتصالات لم تقلّص المسافات فقط، بل قلّصت الخصوصيات أيضاً. والمملكة العربية السعودية ليست استثناء وليس بمقدورها ان تكون. والواضح من مطالعة الأمير بندر أن عمه الملك يريد ويرغب أن تكون مملكته من هذا العالم، انما بشروطه هو على أنها تمثل الخصوصية السعودية، لا بالشروط الاميركية على أنها تمثل العمومية العالمية.

وان تكون مملكة فهد من هذا العالم يعني في المفهوم الواقعي انها «مملكة اميركية»، ومن هنا الجرأة التي أثارت حفيظة الأمير بندر فهيجته على الكتابة، حيث تتوخى الجماعات التي انتقدها بأن تكون مملكته اميركية بكل معنى الكلمة لا بمعنى من دون آخر.

والواقع ان المملكة العربية السعودية أميركية بمعنى من دون آخر، أي أنها ليست أميركية تماماً، وهذا مضمون رسالة السفير بندر.

لكن هذه الرسالة غير مقنعة للأميركيين وغير الأميركيين الذين يرون ان الولايات المتحدة الأميركية هي العالم، وان أي مملكة في هذا العالم لا تكون منه الا اذا كانت مملكة أميركية بكل معنى الكلمة.

أما الأمير بندر، فقد عمل وسعه: استعمل النصف الأميركي في الدفاع عن النصف غير الأميركي، وهذا أضعف الايمان!

الضيف

في مؤتمر صحافي لتجمع «العرض البريطاني»

سفير دولة الامارات يعلن انحيازه الى «سيدات الأعمال»!

■ عيسى صالح القرق ، سفير دولة الامارات العربية المتحدة في لندن، هو من الشخصيات الديبلوماسية التي تعرف تماماً تاريخ العلاقة بين بريطانيا ومنطقة الخليج.

فقد عاش المرحلة البريطانية في الخليج بكل تضاريسها. وهو يستذكرها الآن في عالم متغير. فلا الخليجيون هم هم ولا بريطانيا هي هي. أو كما قال الشاعر الاندلسي:

«لا أنت أنت ولا الديار ديار»!

والسفير عيسى صالح القرق، يجمع الى دماثة الخلق ولطافة المعشر ظرفاً ناعماً يكاد يكون خجولاً. تمر النكتة المعبرة على لسانه في مجلس مقطب مرور النسمة الباردة في جو قائظ. وربما كان من حسن حظه ان سفارته الهادئة جاءت بعد سفارة مهدي التاجر المدوية والمثيرة للجدل.

فالسفير السابق لدولة الامارات في لندن، كان يستمتع باثارة الجدل حول شخصه كما قيل ليظهر وكأنه «مالىء الدنيا وشاغل الناس». ونادراً ما حدث في التاريخ الديبلوماسي المعاصر أن ظهر على المسرح ديبلوماسي أعطى انطباعاً بأنه أهم من الدولة التي يمثل.

لكن يمكن القول ان السفير الحالي هو «ديبلوماسي طبيعي» حتى ولو كان سفيراً فوق العادة أو مطلق الصلاحية. أو هو على الأقل يمكث في سفارته اكثر مما يمكث في الخارج، وهو في متناول كل من يسعى الى لقائه وليس «شبحاً» بعيد المنال.

ولسنا هنا بصدد المقارنة بين سفير وسفير وإن كانت هذه الملاحظة قد وردت عرضاً. ما نحن بصدده هنا، وما يهمنا من الناحية الاقتصادية. التصورات التي عرضها السفير القرق والمداخلات التي قام بها في المؤتمر الصحافي الذي عقده تجمع «العرض البريطاني» في غرفة التجارة العربية – البريطانية بحضور أمينها العام عبدالكريم المدرس، وذلك تمهيداً لأول مؤتمر يعقده التجمع البريطاني المذكور خارج بريطانيا والذي سوف يقام في دبي بين ٢٤ و٢٦ تشرين الاول/اكتوبر المقبل بغية التلاقي بين رجال الأعمال البريطانيين ورجال الأعمال الخليجيين لاقامة مشاريع مشتركة.

والهدف من هذا اللقاء، كما أكد المسؤولون عن التجمع، ليس فقط تشجيع الصادرات البريطانية الى الخليج وزيادة التبادل التجارى مع تلك المنطقة، وانما اجراء تعارف دائم بين الفعاليات الاقتصادية في الفريقين لاقامة مشاريع واستثمارات مشتركة ليس في منطقة الخليج حصراً بل في أي مكان في العالم تتهيأ فيه فرص لمثل هذه المشاريع المشتركة.

وقد وصف سفير الامارات هذا التوجه الجديد لرجال الأعمال البريطانيين في الخليج بأنه «شراكة اقتصادية» قائلاً:

«ان التصدير الى الخليج في هذه الايام لا يعني فقط بيع البضائع والخدمات. بل هو ينطوي على الدخول في ترتيبات وشراكات تجارية وصناعية طويلة الأمد ومتبادلة النفع».

واضاف السفير القرق يقول:

«ان منطلقاً من هذا النوع من شأنه ان يوفر ليس فقط اطاراً مأموناً يتيح للمصدرين البريطانيين عرض بضائعهم في المنطقة، بل يوفر فوق ذلك لمنطقة الخليج وبقية بلدان الشرق الاوسط شيئا في غاية من الأهمية الا وهو وضع أسس متينة للتنمية الاقتصادية المستقبلية». وشدد سفير دولة الامارات في كلمته على تعزيز عمليات انتقال التكنولوجيا الحديثة والمشاريع المشتركة التي تفيد المصدرين البريطانيين والمؤسسات المحلية.

وحيا السفير باسم دولة الامارات الشركات البريطانية المنضمة الى التجمع حتى الآن وعددها ٥٢ شركة لأن التجمع سوف يتخذ من بلاده مقرا، وعبر عن أمله في ان يحضر المؤتمر المزمع عقده في دبي كثيرون من رجال وسيدات الأعمال في منطقة الخليج.

وعندما سئل السفير القرق عن تنويهه «بسيدات الأعمال» في الخليج قال، ان عدد السيدات الناجحات في تعاطي الأعمال التجارية والاقتصادية في الخليج يتزايد يوماً بعد يوم، وأبدى تعاطفاً مع دخول السيدات ميدان الأعمال بلغ حد الانحياز القائم على الاعجاب. وحتى لا يستغرب أحد ما ورد على لسانه في هذا المجال قال السفير انه أوكل أعماله الخاصة التي كان يديرها بنفسه قبل ان يدخل العمل الديبلوماسي الى ابنته وكأنه يؤكد ان ابنته قد بزته في النجاح الاقتصادي!

وزيادة في الايضاح قال السفير القرق ان امبراطورية العليان الاقتصادية المترامية الاطراف حول العالم تديرها الآن سيدات آل العليان!

طبعا، الذين يعرفون منطقة الخليج معرفة جيدة يعرفون ان للمرأة الخليجية دورا مهما في الاعمال الاقتصادية والتجارية، وان هناك استقلالية اقتصادية للنساء الخليجيات يفتخرن بها على الرغم من ان المجتمع الخليجي ما زال في ظاهره مجتمعاً ذكورياً أو رجالياً. والقول الشائع هو ان الرجال في الخليج من الداخل يرتعدون خوفاً من نسائهم وبناتهم، وان كان بعضهم يعطي هذا «الارتعاد» مفهوم الاحترام!

أما عبدالكريم المدرس، الامين العام والمدير التنفيذي لغرفة التجارة العربية - البريطانية، فقد لفت أنظار رجال الاعمال البريطانيين الى ثلاثة أمور يجب ان يأخذوها في الاعتبار في تعاطيهم مع الخليجيين والاسواق الخليجية.

وأول هذه الامور ان السياسات القائمة الآن في الدول الخليجية تقضي بتخفيف الاعتماد على الاستيراد، وثانيها ان الاسواق الخليجية أصبحت الآن اكثر تنافسية واكثر انتقائية ، وثالثها انه لا بد من تعامل بالمثل من حيث ادخال البضائع الخليجية الى الاسواق البريطانية والاوروبية من غير قيود لا مبرر لها.

وأشار المدرس الى انه على الرغم من ان بعثة تجمع «العرض البريطاني» سوف تتجه الى دولة الامارات، الا أن اتصالاتها لن تقتصر على الامارات فقط، بل سوف تتعداها الى بقية دول مجلس التعاون الخليجي التي تشكل بالنسبة الى الصادرات البريطانية ثالث سوق لهذه الصادرات بعد الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الاميركية.

ومع ان السفير القرق قد أطلعنا بفخر واعتزاز على موقفه من اقتحام السيدات مجال الأعمال، لكننا لا نعرف ماذا سيكون موقفه لو ان السيدات قررن اقتحام المجال الديبلوماسي!

الناس

● أقام حكمت قصير بالنيابة عن فريق أصدقاء العميد ريمون اده، حفلة غداء في باريس على شرف سفير لبنان السابق في فرنسا جوني عبده ، الذي انتقل الى الادارة المركزية في بيروت، حضرها عدد من رجال السلك الديبلوماسي العربي، يتقدمهم عميد السلك السفير السعودي الشيخ جميل الحجيلان وشخصيات لبنانية بينها السفير اللبناني الجديد ناجي ابو عاصي ووزير التربية مخايل الضاهر الذي كان في زيارة خاصة الى فرنسا ، بالاضافة الى فريق أصدقاء العميد وفي طليعتهم العميد نفسه. وقد عدد حكمت قصير بالنيابة عن الفريق مزايا السفير عبده السياسية والاجتماعية ونوه بدوره الشجاع في جمع كلمة اللبنانيين في فرنسا على اختلاف مشاربهم، واجتذابهم نحو مصلحة لبنان العليا، واستقطابه الفرنسيين حكومة وشعباً لدعم مسيرة الوفاق في لبنان . وتحدث في الحفلة أيضاً السفير الحجيلان ، وسفير سلطنة عمان كما جرت مناقشة بين الوزير الضاهر وحكمت قصير الذي طرح على الوزير أسئلة حول الوسائل التي أتاحتها الحكومة اللبنانية لاجتذاب المغتربين ورؤوس الأموال المهاجرة ، فقال الوزير الضاهر ان الوضع في لبنان اليوم يتركز على تحرير الجنوب اللبناني والجولان السوري، وان مسيرة الاعمار مرتهنة على قدرة اللبنانيين والسوريين على استعادة أراضيهم المحتلة كي يمكن بعدئذ ان يعم السلام والبناء الشرق الاوسط كله.

● بهاء بساتنة وزوجته أقاما عشاء في منزلهما في لندن حضره عدد من الديبلوماسيين ورجال أعمال وأهل المجتمع بينهم سفير مصر الدكتور محمد شاكر وزوجته، سفير لبنان محمود حمود، سفير البحرين كريم الشكر، سفير المكسيك خوسيه دو اوليكيو، المستشار الاول بالسفارة اللبنانية الدكتور بسام نعماني، الدكتور اشرف مروان، السيد نمير قردار وزوجته، النائب البريطاني وليام كاش، الدكتور عمر حمزة وزوجته ، عبود جلال وزوجته نعمان الراوي وزوجته والناشر خلدون الصلح صاحب مجلة VOILA .

● جرجي بشير رئيس جمعية متخرجي الجامعة الاميركية في بيروت - فرع ابو ظبي - اقام عشاء تكريميا على شرف سفير لبنان الجديد لدى الامارات العربية المتحدة جورج سيام. حضر العشاء اعضاء الجمعية وعدد كبير من أفراد الجالية اللبنانية في ابو ظبي والامارات الاخرى.

● عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في لندن عاد من رحلة عمل الى البحرين التقى خلالها الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية والشيخ خليفة بن حمد وزير الدفاع وعبدالله بشارة الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

برج السادات
الطابق الثالث
شارع إميل اده
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٨ ١٥٦

التوزيع: مؤسسة النحاس - بيروت
تلفون: ٨٦٦٤٩٩ - ٨٦٧٢٦١
فاكس: ٨٦٦٤٩٨
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات:
APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place, Suites 51-55
London WC1B 4BD
TEL: 071 430 2072 / 92
FAX: 071 430 2084

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738